القولُ الحَثِيثُ
فِيمَنْ رَمَاهُم الحَافِظُ أَبُو الفَضْل السُّلَيْمَانِي بِوَضْعِ الحَدِيثِ
«دراسة نقدية تطبيقية»

إعداد الباحث

أحمد رزق درويش محمد

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

ملخص البحث

يحاول البحث تقديم أحببت دراسة عن الرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بوضع الحديث، فقمت بجمع هؤلاء الرواة، وترجمت لهم ترجمة وافية لنتبين هل حكم الحافظ السليماني في محله أم أنه من المتشددين، أم من المتساهلين... وذلك بمقارنة أقوال غيره من النقاد وعلماء الجرح التعديل وقد سميتُ بحثي هذا بـــ: «القول الحثيث، فيمن رماهم الحافظ أبو الفضل السليماني بوضع الحديث – دراسة نقدية تطبيقية».

Research Summary

The research tries to present I liked a study on the narrators whom Al-Hafiz Al-Sulaimani accused of placing the hadith, so I collected these narrators, and translated them with a comprehensive translation to find out whether the ruling of Al-Hafiz Al-Sulaimani was in its place or whether he was one of the hardliners, or one of the lenient ones... by comparing the sayings of other critics and scholars of the wound modification I called my research this as: "The Inquisitive Saying, Whoever Al-Hafiz Abu Al-Fadl Al-Sulaimani accused of putting up the
hadith - an applied critical study

الكلمات المفتاحية

السليماني ـ وضع ـ الحديث ـ الرواه ـ تخريج."

key words

".Al-Sulaymani - laying down the hadith - the narrators - graduation

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق، وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين،،،،،،

أمَّا بعد:

مما لا شك فيه أن المحدثين – قديما وحديثا– قدّموا للسنة النبوية المطهرة خدمات جليلة، وجهودا عظيمة ؛ وذلك واضح من خلال مصنفاتهم الجليلة النافعة، والتي أظهرت عنايتهم بالسنة، فهما، وحفظا، وتطبيقا، وتلخيصا، وجمعًا ، ونقدًا لأسانيدها، ومتونها.

والله تبارك وتعالى قد قيض – في كل عصر من العصور– للسنة النبوية علماء أئمة، ورجالا عدولًا، ينفون عنها انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ومن أبرز هؤلاء الأئمة الأجلاء، والعلماء النقاد، الإمام: أحمد بن علي بن عمرو بن عمرو بن حمد بن إبراهيم بن يوسف بن عنبر البيكندي البخاري، أبو الفضل السليماني، المتوفى: ٤٠٤هـ، وهو إمام من أئمة الجرح والتعديل، له مصنفات كثيرة لكن لم يصل إلينا منها شيء، والحافظ السليماني – رحمه الله – يتكلم عن الرواة جرحًا وتعديلًا، وقد نقل العلماء عنه أقواله هذه في كتبهم ومصنفاتهم، ويعتبر – رحمه الله –عمدة لتراجم رواة غير موجودة عند غيره، كما أن الحافظ السليماني – رحمه الله – قد رمى عددا لا بأس به من الرواة، واتهمهم بوضع الحديث، وربما انفرد بحكمه على راو بأنه يضع الحديث دون غيره من النقاد، وربما رمى بالوضع بعض الرواة الثقات أو الصدوقين الذين لا يستحقون أن يوصفوا بهذا الوصف، وكان من أبرز عباراته في هذه المرتبة من مراتب الجرح ما يلي : [«اشتهر بوضع الحديث»، «يضع الحديث»، «في عداد من يضع الحديث»، «كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد»، «وضع حديثًا»، «كان يضع على الروافض»]؛ لذا أحببت أقدم دراسة

عن هؤلاء الرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بوضع الحديث، فقمت بجمع هؤلاء الرواة، وترجمت لهم ترجمة وافية لنتبين هل حكم الحافظ السليماني في محله أم أنه من المتشددين، أم من المتساهلين... وذلك بمقارنة أقوال غيره من النقاد وعلماء الجرح التعديل وقد سميتُ بحثي هذا بـ: «**القول الحثيث، فيمن رماهم الحافظ أبو الفضل السليماني بوضع الحديث – دراسة نقدية تطبيقية**».

أهمية الموضوع وثمرته:

لا شك أن «علم الرجال» وعلم «الجرح والتعديل» يعدان عماد علوم السنة ، وبهما يتميز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود ، وقد اتفق العلماء على وجوب كشف الضعفاء والكذابين من الرواة، وذلك صيانة للشريعة الغراء، والكلام على الرواة –جرحا وتعديلا– أمر واجب على العلماء، وقد دلت القواعد على أن حفظ الشريعة فرض كفاية، ولا يكون حفظ الشريعة وحفظ السنة إلا بذلك، وكما هو معلوم بأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ لهذا اجتهد علماء الحديث، والنقاد المهرة، في هذا الباب، فجاءت هذه الجهود العظيمة، والمصنفات الجليلة النافعة التي بين فيها العلماء مقاصد هذا الفن، وكشفوا عن قواعده، وأوضحوا قرائنه، ولا يمكننا أن نفهم اصطلاحات هذا الفن خاصة، واصطلاحات علوم الحديث عامة إلا إذا تمكنا من الفهم المشترك الجامع بين إطلاقات الاصطلاحين معًا؛ الأمر الذي دفعني إلى جمع الرواة الذين اتهمهم الحافظ السليماني بوضع الحديث، ودراستهم دراسة متأنية يمكن من خلالها الوصول إلى نتيجة صحيحة، ومن المعلوم أن السبيل الوحيد لفهم مراد الأئمة النقاد من مصطلح ما، هو جمع عباراتهم، وسبرها، ودراسة إطلاقاتهم دراسة متأنية تجمع بين النظرية والتطبيق، ثم الخروج بنتائج تلك الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

جاءت أسباب البحث والدراسة في هذا الموضوع متمثلة في الأمور الآتية:

أولا: جمع الرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بوضع الحديث، والموازنة بين نقده للرواة بأقوال أئمة النقد الآخرين، وإثبات هل هو من المتشددين، أو

المعتدلين، أو المتساهلين «المتسامحين»؟ وبذلك ليتم الوصول إلى وصف صحيح يتناسب ومكانة هذا الحافظ النبيل.

ثانيا: تحرير هذه الألفاظ التي ذكرها الحافظ السليماني في الرواة الذين رماهم بوضع الحديث؛ وذلك من خلال هذه الدراسة العلمية التطبيقية التوثيقية، والكشف عن مقصود قائلها – بقدر الإمكان – سيما مع استعمال أئمة النقد له.

ثالثا: حث الباحثين في مجال الحديث، وتوجيه هممهم إلى إمام جليل من أئمة النقد قَلَّ الاعتناء بأقواله، والخبرة بمسلكه التعديلي أو التجريحي، برغم شهرته في زمانه، وعناية النقاد بأقواله في أيامه، وتناقلها من لدن من جاء بعده؛ فالحافظ أبو الفضل السليماني من الحفاظ الذين لم يحظوا بالخدمة العلمية المناسبة، ولا يزال بحاجة إلى جهود الباحثين الجادين للإفادة من مشروعه في علم الجرح والتعديل.

رابعا: دراسة مناهج أئمة الجرح والتعديل توقفنا على مدى التشدد، أو التساهل في أحكامهم على رواة الحديث .

خامسا: التعرض لمصطلح مهم من مصطلحات الجرح، يمكننا من خلال تحرير الحكم على الحديث من حيث القبول والرد.

سادسا: عدم وقوفي على دراسة مستقلة مستوفية تُعنى بجمع هؤلاء الرواة والترجمة لهم ترجمة حديثية مستوفية و الوصول إلى خلاصة الحكم على الراوي، والموازنة بين حكم الحافظ السليماني وبين غيره من الأئمة النقاد مع ذكر مثال تطبيقي لكل راو من هؤلاء الرواة.

مشكلة البحث:

يسلط البحث الضوء على إمام من أئمة النقد، لم ينل حظه من الدراسة بالقدر الكافي، وبيان حكمه على بعض الرواة، من خلال استعماله لمصطلح من مصطلحات الجرح ومقارنة مدلول استعماله لهذا المصطلح مع استعمالات غيره من أبرز النقاد، وهل اعتمد العلماء قول السليماني في الرجال على كل الأحوال؟ و ما مرتبة السليماني من حيث: التشدد، أو التوسط، أو التساهل، وبيان جهود

حافظ من أئمة الجرح والتعديل، وإماطة اللثام عن هذا الناقد، وملاحظة بعض منهجيته في التعديل والتجريح، ومعرفة بعض ألفاظ النقد ومصطلحاته التي استعملها في نقد الرواة والمرويات.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب عما يتعلق بموضوعنا هذا، وجدت بعض الدراسات وثيقة الصلة بموضوع البحث، من هذه الموضوعات ما يلي:

– بحث بعنوان: «الحافظ أبو الفضل السليماني، ومنهجه في الجرح والتعديل»، للدكتور/ وائل بن فواز دخيل، أستاذ مشارك بقسم الحديث وعلومه بكلية الحديث الشريف، الجامعة الإسلامية، حولية الجامعة الإسلامية (صـ: ٩٠١ إلى صـ: ١٠٤٤)، وهي دراسة اتسمت بالجمع، حيث ترجم مؤلفها للسليماني، واعتنى بمحاولة استيعاب ذكر أقواله جرحًا وتعديلًا، وبلغت تراجم البحث ٨٨ ترجمة.

– بحث بعنوان: «الثقات الذين رماهم السليماني ببدعة»، للأستاذ الدكتور/ عزمي سالم شاهين حسين، واعتنى فيه بترجمة السليماني بالإضافة إلى مبحث يتعلق بالبدعة، والتعريف بها، ومبحث آخر أورد فيه ١٤ ترجمة للثقات الموسومين بالبدعة.

– بحث بعنوان: «الرواة الذين تكلم فيهم الإمام السليماني في كتاب: «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي .. جمع ودراسة»، للدكتور/ مقداد خزعل أحمد (مجلة الجامعة العراقية ٢٠١٨م، عدد: ٤٠، مجلد ٢، صـ: ٧٩ إلى ١١١)، وترجم فيه الباحث للحافظ السليماني، وكتب مقدمة في الجرح والتعديل، ومشروعيته، والرجال المتفق على توثيقهم، والرجال المتفق على تضعيفهم، والرجال الذين انفرد بذكرهم الإمام السليماني، وأورد فيه ٥١ ترجمة.

خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهرس للمصادر، وآخر للمحتويات

أما المقدمة، فقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الباحث.

وأما الفصل الأول فيتضمن ترجمة الحافظ أبي الفضل السليماني، وجهوده في الجرح والتعديل. **ويشتمل على مباحث:**

المبحث الأول : ترجمة الحافظ أبي الفضل السليماني بإيجاز .

المبحث الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: ألفاظ التعديل التي استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني.

المطلب الثاني: ألفاظ التجريح التي استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني.

المبحث الثالث: تعريف الحديث الموضوع، وبيان صفة مَنْ يُحكم على حديثه بالضعف الشديد أو الوضع.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الحديث الموضوع، والفرق بينه وبين الحديث الباطل.

المطلب الثاني: ضوابط معرفة الحديث الموضوع.

المطلب الثالث : بيان صفة مَنْ يُحكم على حديثه بالضعف الشديد أو الوضع.

وأما الفصل الثاني : فيشتمل على الدراسة التطبيقية للرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بوضع الحديث.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الفهارس.

منهـج الباحث

اعتمدت في بحثي هذا عدة مناهج، منها: المنهج التوثيقي، والمنهج المقارن، والمنهج النقدي، كذلك استخدمت المنهج الوصفي؛ حيث إن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي – كما قرر علماء هذا الفن – وأن تقسيمها على هذا النحو إنما هو من أجل معرفتها، ودراستها فحسب، فكلها في الواقع خطوات مختلفة في منهج واحد عام قد نسير بها كلها أو بعضها لدراسة مسألة واحدة في علم واحد، وعمل واحد، ووقت واحد(١).

و قد كان عملي في هذا البحث على النحو الآتي:

أولا: بدأت البحث بمقدمة، ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الباحث .

ثانيا: ترجمتُ – باختصار – للحافظ السليماني – رحمه الله – وذلك من خلال كتب التراجم والطبقات ، وحررت ما يحتاج إلى تحرير .

ثالثا: استقرأت الألفاظ التي استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في الجرح والتعديل في هذا الصدد، وحال الرواة الذين أطلق عليهم هذه المصطلحات، وخاصة من رماهم بوضع الحديث .

رابعا: رجعتُ إلى كتب الرجال، وكتب الجرح والتعديل، التي نقلت لنا أقوال واصطلاحات الحافظ السليماني، من أهمها: كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، و«تاريخ الإسلام»، للإمام الذهبي – رحمه الله – و كذا كتاب: «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، و «تنزيه الشريعة» لابن عراق...وغير ذلك من كتب الجرح والتعديل.

خامسا: جمعت الرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بـ «بوضع الحديث» من خلال استقراء كتب الرجال التي أتيح لي الاطلاع عليها، وترجمت لهم ترجمة وافية بحسب ما اطلعت عليه من كتب التراجم، والطبقات، والكتب المساعدة في بيان أحوال الرواة؛ والغرض من ذلك الوصول إلى تحرير القول في الراوي، والنظر في حاله؛ للحكم على صحة قول السليماني، أو بقية النقاد، أو خلاف

ذلك بحسب ما تُظهر النتائج.

سادسا: راعيتُ أثنا الترجمة للراوي أيضا الرجوع إلى كتب الحافظ ابن حجر العسقلاني مثل «لسان الميزان»، و«تهذيب التهذيب»، «وتقريب التهذيب»، وغيرها من كتبه المفيدة.

سابعا: ذكرت العناصر الأساسية التي ينبغي توافرها في الترجمة؛ فترجمت للراوي بذكر اسمه، ونسبه، واكتفيت بذكر اثنين من شيوخه، واثنين تلاميذه، وذكرت أقوال النقاد فيه، وسنة وفاته إن وجدت.

ثامنا: اقتصرت على ذكر اسم الكتاب، والجزء، والصفحة، وباقي التعريف بالكتاب، ذكرته في قائمة المصادر، والمراجع للاختصار.

تاسعا: وثّقت قول كل إمام من كتابه ، فإن لم أجده قمت بالرجوع إلى كتب الجرح والتعديل المسندة فإن لم أجده رجعت إلى الكتب التي ذكرت أقوال الأئمة دون إسناد .

عاشرا : أضبط بالحروف ما يحتاج إلى ضبط من الأسماء والكنى والأنساب وغيرها، وأبين معاني الألقاب والأنساب التي تحتاج إلى ذلك .

الفصل الأول : ترجمة الحافظ أبي الفضل السليماني، وجهوده في الجرح والتعديل، ويشتمل على مباحث:

المبحث الأول : ترجمة الحافظ أبي السليماني .

اسمه، وكنيته، ونسبه :

هو الإمام، الحافظ، أحمد بن علي بن عمرو بن عمرو بن حمد بن إبراهيم بن يوسف بن عنبر – بِفَتْح الْعين المهلمة، بعْدهَا نون سَاكِنة، ثمَّ بَاء مُوَحدَة. المُعَمَّرُ محدث ما وراء النهر[٢]. يكنى بأبي الفضل[٣]، السليماني، قال السمعاني: منسوب إلى جده لأمه: أحمد بن سليمان البيكندي[٤]، وقال ابن الصلاح: «وجده لأمه: أَحْمد بن سُلَيْمَان بن قُرَيْنَام بن حَازِم الْمُؤَذّن، وَلِهَذَا قيل: السُّلَيْمَانِي فِيمَا نرَاهُ، ونرى قَول الْحَاكِم فِي نسبه: ابْن عَمْرو بن سُلَيْمَان، وهمًا، أوقعه فِيهِ إِرَادَة تَحْقِيق نسبته[٥].

مولده: وُلدَ الحافظ أبو الفضل السليماني سنة إحدى عشرة وثلاث مئة «٣١١هـ»[٦].

أهم شيوخه: تتلمذ الحافظ أبو الفضل السليماني على يد شيوخ كُثُر ؛ منهم: جده لأمه أحمد بن سليمان بن عبد الملك الرَّهَاوِيّ البيكندي، وأَبو جَعْفَرٍ أَحْمَد بْن مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْقَرَّابِيّ الهَرَوِيّ، وأبو بكر محمد بن عثمان الهروي، والحسين بن إسماعيل، ومحمد بن صابر بن كاتب البخاري، وصالح بن زهير البخاري، وعليّ بْن سختَوَيْه النَّيْسابوريّ، ومحمد بن حمدويه بن سهل المروزي، وعلي بن إبراهيم بن معاوية، ومحمد بن إسحاق الخزاعي، وأبو الحسن علي بن إسحاق بن البختري، البصري، وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم النيسابوري، وعبدوس بن الحسين النيسابوري، ومحمد بن علي الزراد، وأبو سعيد حاتم بن عقيل الجوهري، وغيرهم[٧].

أهم تلاميذه: حَدّث عن الحافظ أبي الفضل السليماني – رحمه الله – تلاميذٌ كُثُرٌ، منهم :

أبو جعفر محمد بن أحمد بن حامد بن عُبَيْد البَيْكَنْديّ قاضي حلب، ومحمد بن إبراهيم الأصبهاني، وأبو شجاع محمد بن أحمد بن حمزة العلوي، وأبو طاهر محمد بن أَحْمَد بن عليّ بن حمدان الخراساني، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو العباس جعفر بن محمد المُستغفريُّ، وولده أبو ذَرٍّ محمد بن جعفر، وأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّيْرَجَانِيِّ، وإسحاق بن منصور المسياري، وأبو سهل عبد الكريم بن عبد الرحمن الكلاباذي، وأبو حفص عمر بن منصور بن خنب البزاز، وأَحْمد بن عَليّ أَبُو سهل الأبيوردي، وغيرهم(٨).

مذهبه الفقهي: كان الحافظ أبو الفضل السليماني شافعي المذهب؛ فقد ترجم له التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»، وقال: «وطوف الْبِلَاد ورحل إِلَى الْآفَاق، وَكَانَ من الْحِفْظ والإتقان وعلو الْإِسْنَاد وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين وَقدر رفيع»(٩).

أقوال العلماء فيه:

أثنى عليه العلماء ثناءا حسنا؛ فقَالَ أبو عبد الله الْحَاكِم: «كَانَ يحفظ الحَدِيث، ورحل فِيهِ، وَكَانَ من الْفُقَهَاء الزهاد، ورأيته ببخارى على رسمه فِي طلب الْعلم، ومجالسة الصَّالِحين، وَلُزُوم الْجَمَاعَة(١٠).

ونقل ابن العماد الحنبلي عن ابن ناصر الدّين الدمشقي قوله: «كان إمامًا حافظًا من الثقات»(١١).

وقال نجم الدين النسفي: له حديث كثير، ورحلة في الآفاق، وتصانيف جمة، لم يكن له في زمانه نظيرًا، إسنادًا وحفظًا، ودراية بالحديث، وضبطًا وإتقانًا» (١٢).

وقَالَ السَّمْعَانِيّ: «لم يكن لَهُ نَظِير فِي زَمَانه إِسْنَادًا وحفظًا ودرايةً بِالْحَدِيثِ وضبطًا وإتقانًا»(١٣). وقال أبو محمد الحضرمي: «كان من الحفاظ المعمرين، والثقات المصنفين، رحل وطوف، وجمع وصنف، وحدث بغالب ما ألف»(١٤).

وقال تاج الدين السبكي: «كَانَ من الْحِفْظ والإتقان، وعلو الْإِسْنَاد، وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين، وَقدر رفيع»(١٥).

مرتبته بين ائمة النقاد: عَدَّه الإمام الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل في الطبقة الحادية عشر، وقال عنه: «صاحب التصانيف وعُمِّرَ ثلاثًا وتسعين سنة» [١٦]. وقد عَدَّه في أئمة النقد أيضًا ابن ناصر الدين الدمشقي؛ فقال: «ثمَّ من بعدهمْ إِلَى بعيد الأربعمائة وَثَلَاثِينَ عدَّة من نقاد الْمُحدثين كَعبد الْغَنِيّ بن سعيد، وَأحمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي، وَأبي بكر أَحْمد بن مرْدَوَيْه، وَمُحَمّد ابْن أبي الفوارس، وَأبي نعيم أَحْمد بن عبد الله الْأَصْفَهَانِي»[١٧]. ومما يدلل على اعتماد أقواله، قول الحافظ الذهبي: «وقفت له على تأليف في أسماء الرجال، وعَلَّقْتُ منه»[١٨].

ويعتبر الحافظ السليماني من أبرز نقاد المحدثين في جيله الذين جاءوا بعد سنة أربع مئة؛ قال ابن ناصر الدين: «ثمَّ من بعدهمْ إِلَى بعيد الأربعمائة وَثَلَاثِينَ عدَّة من نقاد الْمُحدثين كَعبد الْغَنِيّ بن سعيد، وَأحمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي، وَأبي بكر أَحْمد بن مرْدَوَيْه، وَمُحَمّد ابْن أبي الفوارس، وَأبي نعيم أَحْمد بن عبد الله الْأَصْفَهَانِي»[١٩].

وقال الحافظ ابن حجر : «والسليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه...»[٢٠].

الحافظ أبو الفضل السليماني – رحمه الله – يميل إلى التشدد في الجرح:

انتقده بعض أئمة النقد، بعد تتبع بعض أقواله في الرواة وحكمه عليهم؛ فقد ضعف بعض الرواة الذين لا يصح تضعيفهم، وقال بعض الأقوال التي لا يتابع عليها؛ كما أنه اتهم أئمة بالبدعة، وهي لا تصح عنهم؛ قال الحافظ الذهبي : «رأيت للسليماني كتابًا فيه حَطٌّ على كِبَارٍ، فلا يُسْمَعُ منه ما شَذَّ فيه»[٢١]. وقال في ترجمة: «أبي بكر محمد بن أحمد بن خنب البخاري»: قال أبو كامل البصري: سمعت بعض مشايخي يقول: كنا في مجلس ابن خنب، فأملى في فضائل علي – رضي الله عنه – بعد أن كان أملى فضائل الثلاثة، إذ قام أبو الفضل السليماني، وصاح: أيها الناس، هذا دجال فلا تكتبوا، وخرج من

المجلس؛ لأنه ما سمع بفضائل الثلاثة. قلت: هذا يدل على زعارة السليماني، وغلظته، الله يسامحه»[٢٢].

وقال في ترجمة: الزبير بن بكار القرشي الأسدي الزبيري: «لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث[٢٣]. وقال مرة: «منكر الحديث»[٢٤].

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر أيضا في نفس الترجمة؛ فقال : «وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب «الضعفاء» له: كان منكر الحديث، وهذا جرح مردود، ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء، مثل محمد بن حسن بن زبالة، وعمرو بن أبي بكر المؤملي، وعامر بن صالح الزبيري، وغيرهم، فإن في كتاب «النسب» عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة». وقال أحمد بن علي السليماني الحافظ: منكر الحديث. كذا قال، ولا يدري ما ينطق به»[٢٥].

وقال ابن حجر – أيضا – في ترجمة محمد بن يحيى الكناني المدني: «وقد قال السليماني حديثه منكر، ولم يتابع السليماني على هذا، وقال الدارقطني: ثقة»[٢٦].

وقال ابن عبد الهادي: «الحافظ المُعَمَّر، شيخ ما وراء النهر، وجمع وصَنَّفَ، وله عندي كتاب في أسماء الرجال فيه فوائد، وفيه أشياء لم يُتَابَع عليها»[٢٧]. فهذا تشدد ظاهر من الحافظ السليماني في بعض الرواة .

<u>رحلاته في طلب العلم:</u> رحل الحافظ السليماني – رحمه الله – في طلب العلم، ونزل العديد من أوطان الإسلام، فرحل إلى العراق، والشام ، ومصر وغيرها...

قَالَ الْحَاكِم: «كَانَ يحفظ الحَدِيث، ورحل فِيهِ، ... ورأيته ببخارى على رسمه فِي طلب الْعلم، ومجالسة الصَّالِحين، وَلُزُوم الْجَمَاعَة»[٢٨].

وقال الذهبي في «العبر»: «أحمد بن علي بن عمرو البيكندي البخاري، محدّث تلك الديار، طوَّف وسمع الكثير»[٢٩].

وقال السمعاني: «كانت له رحلة إلى الآفاق، وعُرِفَ بالكثرة والحفظ والإتقان، ولم يكن له نظير في زمانه إسنادًا وحفظًا ودراية وإتقانًا، ...»[٣٠].

وقال أيضًا: «من الحفاظ المكثرين، رحل الى العراق والشام وديار مصر ...»[٣١].

وقال الزِّرِكْلِيُّ: «رحل إلى العراق والشام ومصر، ...»[٣٢].

وقال صاحب «معجم المؤلفين»: «رحل الى العراق، والشام، ومصر، ...»[٣٣].

مصنفاته : صَنَّفَ الحافظ السليماني – رحمه الله – التصانيف الكثيرة، الكبيرة والصغيرة، وكان يُصَنِّفُ كل أسبوع شيئًا؛ وقد بلغت مصنفاته حوالى اربعمائة مصنف، فلم يكن له نظير في زمانه إسنادًا، وحفظًا ودراية وإتقانًا. ذكر السمعاني في ترجمة محمد بن علي بن سعيد بن المطهر بن عبد العزيز البخاري، أن من جملة مسموعاته العالية كتاب «المسند»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني الحافظ[٣٤].وذكر – أيضًا – في ترجمة أيغر بنت عبد الله، التركية– :«سمعت منها جزءًا في «القراءة خلف الإمام» من جمع أبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني الحافظ البيكندي، بروايتها عن يوسف، عن أبي مسعود المظفر بن إبراهيم الجرجاني، عنه[٣٥].

وقال أيضًا: «من الحفاظ المكثرين، ....له أكثر من اربعمائة مصنف صغار على ما سمعت، وكان يصنف كل أسبوع مجموعا ويحضره في الجامع يوم الجمعة ويحدث به،... »[٣٦]. وقال عز الدين ابن الأثير: «له أكثر من أربعمائة مصنف صغار على ما سمعت»[٣٧].

وقال الذهبي: «... صاحب التصانيف»[٣٨]. وقال أيضًا: «جَمَّعَ وصَنَّفَ»[٣٩].

وقال أيضًا: «يكن لَهُ نظيرٌ في عصره ببُخَارِي حِفْظًا وإتقانًا، وعُلُوَّ إسناد، وكثْرة تصانيف»[٤٠]. وذكر الحافظ مغلطاي أن له كتابًا يُسمَّى: «الحث على اقتباس الحديث»[٤١].

وذكر محققا كتاب: «عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب» أن من موارد مؤلفه إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، أبي إسحاق الحلبي القبيباتي الشافعيّ الناجي في كتابه: كتاب: «جزء في السجع»، لأبي الفضل أحمد بن

علي السليماني البيكندي المتوفى سنة ٤٠٤ هـ[٤٢]. وقال تاج الدين السبكي: « كَانَ من الْحِفْظ والإتقان، وعلو الْإِسْنَاد، وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين، وَقدر رفيع»[٤٣]. وقال ابن الملقن: «سمع وصنف الكثير»[٤٤]. وذكر ياقوت الحموي أنه ألف كتابًا في شيوخه، وذكر فيه ألف شيخ في باب الكذابين»[٤٥]. وقال الزِّرِكْلِيُّ: « له أكثر من أربعمائة مصنف صغار»[٤٦]. وقال صاحب «معجم المؤلفين»: « صنف وجمع، وتقدم في الحديث حتى قيل: له اكثر من أربع مئة مصنف صغار، وله كتاب: «الحث على طلب الحديث»[٤٧]. وله كتاب موسوم بـ «الضعفاء»؛ ذكر ذلك الزركشي [٤٨]. وابن حجر [٤٩].

وله كتاب في الكنى والنوادر، وأسماء الرجال، ذكر ذلك ابن عبد الهادي [٥٠]. وقال : «وله عندي كتاب في «أسماء الرِّجال» فيه فوائد، وفيه أشياء لم يُتابعْ عليها[٥١].

وفاته: توفي الحافظ أبو الفضل السليماني – رحمه الله– في بيكند ليلة الجمعة الخامس والعشرين من ذي القعدة، سنة أربع وأربع مئة (٤٠٤هـ)، وله ثلاث وتسعون (٩٣) سنة[٥٢]. وقال الذهبي: عمر ثلاثا وتسعين سنة[٥٣].وقيل : توفى في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة[٥٤]. و الأول أرجح؛ تبعا لجمهور العلماء، فضلًا عن أنه محدد تحديدًا دقيقًا، ففيه ذكر اليوم والشهر والسنة، وتحديد العمر، كما أنه اختلف قول ابن سعد فيه، فيؤخذ من قوليه القول الذي وافق فيه جماعة المؤرخين، وقد يكون التبس هذا التاريخ على ابن سعيد بتاريخ وفاة ابن الحافظ السليماني حيث ذكر المستغفري أن ابنه توفي سنة ثلاث عشرة وأربع مئة[٥٥].

المبحث الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الحافظ السليماني.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: ألفاظ التعديل التي استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني.

من ألفاظ التعديل التي استعملها الحافظ السليماني – رحمه الله – ونقلها عنه العلماء، الألفاظ الآتية :

– **«كان ثقةً تقيًّا ورعًا زاهدًا»**: وقد استعملها في ترجمة: محمد بْن أَحْمَد بْن حَفْص الْبُخَارِيّ(٥٦)، **وخلاصة حاله** : أنه ثقة . قال فيه ابن منده: عالم أَهْل بُخاري، وشيخهم، وقال ابن منده أيضًا: فقيه أَهْل خُراسان وما وراء النَّهر(٥٧)، وقال الذهبي: كان ثقةً إمامًا ورعًا زاهدًا ربانيًّا، صاحب سُنَّة واتباع، وانتهت إليه رئاسة الأحناف ببخارى بعد والده(٥٨)، تُوُفيّ فِي رمضان سنة أربعٍ وستّين ومائتين(٥٩).

– **«كان حافظًا مُصَنِّفًا»**: استعملها في ترجمة سهل بْن شاذويه الباهلي، أبي هارون البخاري(٦٠)، قال عنه الحافظ ابن نقطة: هُوَ ثِقَة(٦١)، تُوُفّي في ذي القعدة سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ(٦٢).

– **«إمام الأئمّة الموفَّق من السّماء»**: وقد استعملها في ترجمة محمد بن نصر، أبي عبد الله المَرْوَزِيّ. وخلاصة حاله : أنه ثقة إمام. قال الذهبي: أحد الأعلام في العلوم والأعمال، وقال مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ: كان محمد بن نصر بمصر إمامًا، فكيف بخُراسان؟! وقال ابن حزم في بعض تَوَاليفه: أعلم النّاس من كان أجمعهم للسنن، وأضبطهم لها، وأذكرهم لمعانيها وأدراهم بصحيحها، وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه، وما نعلم هذه الصفة بعد الصحابة أتمّ منها في محمد بن نصر المَرْوَزِيّ، فلو قال قائل: ليس لرسول صلى الله عليه وسلم علم حديث، ولا لأصحابه إلّا وهو عِنْد محمد بن نصر، لَما بَعُدَ عن الصّدْق. وقال الخطيب: كان من أعلم النّاس باختلاف الصّحابة، ومَنْ بعدَهم. وقال الحاكم: إمام أَهْل الحديث فِي عصره بلا مُدَافعة. وقَالَ أبو بكر

الصَّيْرفيّ: لو لم يصنّف المَرْوَزِيّ إلّا كتاب «القَسَامة» لَكَان من أفقه النّاس، تُوُفّي بسَمَرْقَنْد، في المحرَّم سنة أربعٍ وتسعين ومائتين[٦٣].

– **«كَانَ من أئمة اللغة»:** استعملها في ترجمة: **سهل بن المتوكل، أبي عِصْمة الْبُخَارِيّ**[٦٤]، وتعديله في محله، قال الخليلي: ثقة مرضي[٦٥] .و ذكره ابن حبان في «الثقات»[٦٦]. ، تُوُفِّي سنة إحدى وثمانين ومائتين[٦٧].

– **«أحد أئمّة أصحاب مالك»:** استعملها في ترجمة **محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشَنْجيّ، أبي عبد الله العَبْديّ**[٦٨]، وتعديل الحافظ السليماني في محله؛ فهو ثقة حافظ فقيه . قال الذهبي: الإمام الكبير، شيخ أهل الحديث في زمانه بنَيْسابور، رَحَلَ وطَوَّفَ وصَنَّفَ، وكان أبو عبد الله إمامًا في اللُّغة، وكلام العرب[٦٩]، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كَانَ فَقِيهًا متقنًا[٧٠]، وقال ابن عساكر: أحد الأئمة الفقهاء والحفاظ العلماء[٧١]، وقال المزي: الفقيه الأديب، شيخ أهل الحديث في عصره[٧٢]، وقال أبو إسحاق أحمد بن محمد بن يونس البزاز: كان ثقة فقيه البدن صحيح اللسان كتب الحديث مع أبي زرعة[٧٣]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه، عاش بضعًا وثمانين سنة[٧٤]، تُوُفّي أبو عبد الله في غرّة المُحَرَّم سنة إحدى وتسعين ومائتين [٧٥].

– **«أحفظ من صالح بن محمد بن جزرة»:** استعملها في ترجمة نصر بن أحمد بن نصر الكندي البغدادي، الملقب بـ «نصرك»[٧٦]. قال الخطيب: كان أحد أئمة أهل الحديث، وكان خالد بن أَحْمَد الذهلي أمير بخارى قد حمله إليه فأقام عنده، وصنف له «المسند»[٧٧]. وقال الحاكم: أحد أئمة الحديث[٧٨].وقال ابن الجوزي: كان أحد أئمة الحديث[٧٩]. وقال الذهبي: كان من أئمة هذا العلم، مات في رجب، سنة ثلاث وتسعين ومائتين، وله سبعون سنة وأكثر [٨٠]. وقال الذهبي أيضًا: حافظ، مُجَوِّدٌ، ماهر، رَحَّالٌ، جَمَعَ وَخَرَّجَ، وصَنَّفَ المُسْنَدَ، وبَرَعَ في هذا الشأن[٨١]. وقال ابن عبد الهادي: حافظٌ ماهرٌ[٨٢]. وقال السيوطي: إِمَام حَافِظ ماهر، من أَئِمَّة هَذَا الْعلم، صَنَّفَ الْمسند[٨٣].

– **«لزم الْبُخَارِيَّ، وتفقه بِهِ، ورحل وَسَمِعَ»:** استعملها في ترجمة عامر بن

المُثَنَّى الكَرْمِيني[٨٤]،وهذا الراوي ، لم أقف على ترجمة له إلا عند الإمام الذهبي بحسب ما اطلعت عليه من المصادر، قال الذهبي: من حُفّاظ ما وراء النَّهْر[٨٥].فتعديل الحافظ السليماني هنا مطلوب، ومهم ومؤثر ومطلوب؛ لقلة المعلومات عن صاحب الترجمة.

– **«لا بأس به»:** استعمل الحافظ السليماني ، وهو يترجم لمحمد بن أشرس النيسابوري[٨٦]. لكن الراجح من حال هذا الراوي أنه متروك الحديث؛ فليس فيما ذهب إليه السليماني صواب؛ قال السيوطي[٨٧]، والشوكاني[٨٨]: متروك. وقال الخليلي: يروي عن الضعفاء، فما يقع في حديثه من المناكير فمنهم لا منه[٨٩].وقال الذهبي: متهم في الحديث، وتركه ابن الأخرم الحافظ، وغيره، وهو أحد شيوخ نيسابور الضعفاء [٩٠]. وقال محمد بن صالح بن هانئ: كان مشايخنا يَنْهَوْنَ عنه[٩١].

وقال البيهقي: ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ[92]. وقال في موضع آخر: متروك الحديث[93]، ونقل البيهقي عن الحاكم أن أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ – يعني ابن الأخرم – لما سئل عنه، قال: لا تحل الرواية عنه[94]. وقال البيهقي أيضًا: محمد بن أشرس هذا مرمي بالكذب، ولا يحتج بروايته إلا من غلب عليه هواه، نعوذ بالله من متابعة الهوى[95].وقال الخطيب البغدادي: كان ضعيفًا[96]. وقال أبو العباس بن سعيد ابن عقدة: ضعيف الحديث[97].وقال الدارقطني: ضعيف[98]. وقال ابن الجوزي: ضعيف الحديث[99].**وخلاصة حاله** أنه متروك الحديث؛ وذلك لاتهامه ؛ فنقاد بلده هم الذين اتهموه بالكذب والوضع، وبلدي الرجل أولى به، وأعرف بحاله، وقد كانوا ينهون عن روايته، وأما قول السليماني عن محمد بن أشرس بأنه لا بأس به فلم يتابعه على هذا القول أحد، مما قد يعطينا إشارة إلى تساهل السليماني في التعديل.

– **«كَانَ ناسكًا صَدُوقًا من الأبدال»: وقد** استعملها في ترجمة «كَعْبان» وهو: كعب بْن سَعِيد العامريّ [100]، وتعديل السليماني له مؤثر ، فقد ذكره البخاري

في كتاب: «رفع اليدين» فيمن كان يرفع يديه من محدثي بخاري[101] وذكره ابن حبان في «الثقات»[102]، وقال ابن حجر: صدوق[103].

المطلب الثاني: ألفاظ التجريح التي استعملها الحافظُ أبو الفضل السُّلَيْمَانِي

استعمل الحافظ أبو الفضل السليماني العديد من ألفاظ الجرح، من أهمها :

– **«عُرِفَ بالمناكير»:** استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة مختار بن فلفل المخزومي[١٠٤]. قال أحمد: ما أعلم إلا خيرًا[١٠٥]. وقال أحمد أيضًا[١٠٦]، وابن معين[١٠٧]، وأبو حاتم، والعجلي[١٠٨]، والنسائي، ومحمد بن عبد الله بن عمار: ثقة. وقال أبو حاتم أيضًا: شيخ كوفي[١٠٩]. وقال يعقوب بن سفيان: كوفي ثقة[١١٠]. وقال أبو داود: ليس به بأس[١١١]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ كثيرًا[١١٢]. وقال أبو بكر البزار: صالح الحديث، وقد احتملوا حديثه. وقال الذهبي: ثقة[١١٣]. وقال في موضع آخر: كوفي، ثقة، بكاء، عابد، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة[١١٤]. وقال مغلطاي: وخرج ابن حبان حديثه في «صحيحه»، وكذلك أبو عوانة الإسفرائيني، وأبو عبد الله النيسابوري، وأبو محمد الدارمي[١١٥]. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[١١٦].

– **«منكر الحديث»:** استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة عدد من الرواة ، منهم : إسحاق بن الفرات قاضي مصر[١١٧]، لكن جانبه الصواب ؛ فالراجح من حاله أنه صدوق؛ قال العقيلي: لا بأس به. وقال الذهبي: صدوق فقيه، ما ذكرته إلا لأن غيري ذكره متشبثًا بشيء لا يدل، وهو قول أبي حاتم: شيخ ليس بالمشهور، نعم، وقال أبو سعيد بن يونس: في أحاديثه أحاديث كأنها مقلوبة[١١٨]. وقال الذهبي في موضع آخر: ثقة يُغْرِبُ[١١٩]. وقال أيضًا: الإمام الكبير، فقيه الديار المصرية، وقاضيها، تلميذ مالك الإمام، ليس هو بدون ابن القاسم[١٢٠]. وقال ابن حجر: صدوق فقيه. توفي سنة أربع ومئتين[١٢١].

واستعملها – أيضا – في ترجمة بشر بن الوليد الكندي الفقيه، قاضي العراق، صَاحِبُ أَبِي يُوسُفَ[١٢٢]، و في ترجمة صالح بن محمد الترمذي[١٢٣]. و في ترجمة معمر بن الحسن الهذلي[١٢٤]. وفي ترجمة موسى بن عبد العزيز

العدني[١٢٥]، وفي ترجمة يونس بن نافع [١٢٦].

- **«حديثه منكر»: وقد** استعملها في ترجمة محمد بن يحيى الكناني الغساني[١٢٧]. ولم يصب السليماني في قوله هذا ؛ فهو ثقة حافظ كما عليه جمهور النقاد؛ قال ابن حجر: ثقة، لم يصب السليماني في تضعيفه[١٢٨]. وقال ابن حجر أيضًا: وقد قال السليماني حديثه منكر، ولم يتابع السليماني على هذا[١٢٩].وقال الدارقطني: ثقة[١٣٠]. وقال في موضع آخر: حجة[١٣١].

- **«ليس بشيء»:** استعملها السليماني في ترجمة خالد بن هياج بن بسطام[١٣٢]. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ من غَيْرِ رِوَايَته عن أبيه[١٣٣]. وقَالَ يحيى بن أَحْمد بن زِيَاد الْهَرَوِيّ: كل ما أنكر على الْهياج فَهُوَ من جِهَة ابْنه خَالِد[١٣٤]. وقال الحاكم: أما أفراد خالد بن الهياج عن أبيه، فإنها أكثر من أن يمكن ذكرها في موضع، وقال صالح بن محمد جزرة: هياج بن بسطام منكر الحديث، ليس فيه مغنى، ولا يكتب من حديثه إلا حديثين ثلاثة للاعتبار، ولم أعلم أنه بكل ذلك منكر الحديث، فلما قدمت هراة رأيت عند الهرويين أحاديث كثيرة مناكير له، قال الحاكم: الأحاديث التي رآها صالح بن محمد بهراة من حديث الهياج الذنب فيها لابنه خالد، والحمل عليه فيها[١٣٥].وقال الذهبي في موضع آخر: خالد له مناكير، عن أبيه[١٣٦]. وقال ابن القطان الفاسي: لَا أعرفهُ فِي شَيْء من كتب الرِّجَال مَذْكُورًا بِذكر يَخُصُّهُ، مترجمًا باسمه، وَهِي مظان وجوده وَوُجُود أَمْثَاله[١٣٧]. وقال ابن القطان أيضًا: لَا تعرف حَاله[١٣٨]. وقال ابن الملقن: خَالِد بن الْهياج لَا أعرفهُ[١٣٩]. وقال ابن حجر[١٤٠]، والسيوطي[١٤١]: خالد بن هياج متروك. وقال ابن حجر في موضع آخر: أحد الضعفاء[١٤٢]. توفي سنة تسع وعشرين ومئتين [١٤٣].

- **«يُتَّهَمُ بسرقة الحديث»:** استعملها في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي[١٤٤]، وقد جانب الحافظ السليماني الصواب في هذا ؛ فعبد الله بن محمد البغوي ثقة ثبت حافظ، و قد تعقبه الذهبي بقوله: هذا القول مردود، ما يتهم أبا القاسم أحد يدري ما يقول، الرجل ثقة مطلقًا، فلا عبرة بقول

السليماني[١٤٥]. وقال الخطيب: كان ثقة ثبتًا مكثرًا فَهِمًا عارفًا[١٤٦]. وقال الدارقطني: كان البغوي قَلَّ أن يتكلم على حديث، فإذا تكلم كان كلامه كالمسمار في الساج[١٤٧]. وقال الدارقطني أيضًا: ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت، أقل المشايخ خطأ، وكان ابن صاعد أكثر حديثًا من ابن منيع، إلا أن كلام ابن منيع في الحديث أحسن من كلام ابن صاعد[١٤٨].وقال الخليلي: ثقة كبير كتب عن العلماء قديمًا وعُمِّرَ مائة وعشر سنين، أدرك الكبار من شيوخ البصرة وبغداد، وقريبًا من مائة شيخ لم يدركهم أحد في عصره[١٤٩]. وقال ابن القطان الفاسي: الْبَغوِيّ ثِقَة[١٥٠]. وقال ابن كثير: كَانَ ثِقَةً حَافِظًا ضَابِطًا، رَوَى عَنِ الحفاظ، وله مصنفات[١٥١]. وقال أبو مسعود البجلي: روى أبو القاسم حديثًا فتكلم فيه جماعة من شيوخ وقته؛ فقطع الإملاء، ولم يزل يجتهد في تتبع الكتب حتى وجد أصله بخط جده[١٥٢]. وقال مسلمة بن قاسم: بغدادي ثقة، يُكْنَى أبا القاسم، وكانت إليه الرحلة في زمانه[١٥٣].وقال الذهبي: الحافظ الصدوق، مسند عصره، تكلم فيه ابن عدي بكلام فيه تحامل، ثم في أثناء الترجمة أنصف، ورجع عن الحط عليه، وأثنى عليه بحيث أنه قال: «والبغوي كان معه طرف من معرفة الحديث ومن معرفة التصانيف، وَهو من أهل بيت الحديث جده وعمه، وطال عمره، واحتمله الناس، واحتاجوا إليه، وقبله الناس، ولولا أني شرطت في الكتاب أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرته، وإلا كنت لا أذكره»[١٥٤].

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الحافظ الثقة الكبير مسند العالم، جَمَعَ وصَنَّفَ «معجم الصحابة»، وطال عمره، وتَفَرَّدَ في الدنيا[١٥٥]. وقال أيضًا: الحافظ، الإمام، الحجة، المعمر، مسند العصر[١٥٦]. وقال أيضًا: الحافظ الحبر الحجة[١٥٧].وقال الذهبي في موضع آخر: الحافظ الصدوق، مسند عصره، تُوفِّيَ ليلة الفطر سنة سبع عشرة وثلاثمائة رحمه الله، عن عمرٍ ١٠٣ سنة[١٥٨].

– **«فيه نظر»**: وقد استعملها الحافظ السليماني في الكثير من الرواة، على سبيل المثال : الحارث بن مسلم الرازي المقري: قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[١٥٩]. قال أبو حاتم: عابد، شيخ ثقة صدوق، رأيتُهُ، وصليتُ خلفَهُ[١٦٠].

وقال أبو زرعة: صدوق لا بأس به، كان رجلًا صالحًا[١٦١]. وقال الخليلي: هو ثقة كبير، إلا فيما يرويه عن الضعفاء كزياد بن ميمون، والحمل فيه على زياد؛ لأنه يروي عن أنس المناكير التي لا يتابع عليها[١٦٢]. وأخرج أبو بكر ابن أبي الدنيا في «الزهد» قال: حَدَّثَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّازِيُّ، وَكَانُوا يَرَوْنَهُ مِنَ الْأَبْدَالِ[١٦٣]. وذكره زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»[١٦٤]. **فالراجح من حال الحارث بن مسلم :** أنه ثقة ؛ فقد وثقه ابو حاتم الرازي، ويكفي توثيقه ، وأما قول السليماني: «فيه نظر» فربما من أجل روايته عن الضعفاء، كما قال الخليلي ، لكن لعل عذر الحافظ السليماني في قوله هذا أنَّ رواية الثقات عن الضعفاء كانت محل نظر النقاد قديمًا، ويعتبرون أن هذا ليس مناسبًا، فإن رواية الثقة عن الضعيف قد يظن البعض أنها تقوية لأمره، والحال بخلاف ذلك؛ لذا فقد اعتبر مثل هذا عند النقاد محل نظر وتأمل وانتقاد لديهم، وعليه يكون مراد السليماني– والله أعلم – النظر في حاله عند الرواية عن الضعفاء، والله أعلم.

– **«يستغرب حديثه، ولا أعرفه»:** استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة جَنَابِ بنِ الْخَشْخَاشِ الميسانيّ [١٦٥].

-**«يُرْمَى بالإرجاء»**: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة إبراهيم بن طهمان[١٦٦].قال أحمد[١٦٧]، وأبو حاتم[١٦٨]، وأبو داود[١٦٩]: ثقة, زاد أبو حاتم: صدوق حسن الحديث. وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: صدوق اللهجة. وقال أحمد في موضع ثالث: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدًا على الجهمية[١٧٠]. وقال ابن المبارك: صحيح العلم والحديث[١٧١]. وقال في موضع آخر: كَانَ إِبْرَاهِيم بن طهْمَان ثبتًا فِي الحَدِيث[١٧٢].وقال أبو زرعة: ذُكِرَ عند أحمد، وكان متكئًا فاستوى جالسًا, وقال: لا ينبغي أن يُذْكَرَ الصالحون فنتكئ. وقال ابن معين[١٧٣]، والعجلى[١٧٤]: لا بأس به. وقال ابن معين[١٧٥]. وقال ابن حبان في «الثقات»: قد روى أحاديث مستقيمة تُشْبِهُ أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات[١٧٦]. وقال ابن حجر: الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة, ولم يثبت غلوه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه, بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه - والله أعلم[١٧٧]. وقال ابن خراش: صدوق في الحديث، وكان مرجئًا خراسانيًّا[١٧٨]. وقال الذهبي: ثقة من علماء خراسان، أقدم من ابن المبارك، ورمز له برمز: «صح»[١٧٩]. وقال الذهبي: فلا عبرة بقول مُضَعِّفِهِ، وكذلك أشار إلى تليينه السليماني[١٨٠]. وقال الذهبي أيضًا: من أئمة الاسلام، وفيه إرجاء[١٨١].

- **«كان من المرجئة»**: استعملها في ترجمة عدد من الرواة منهم : حماد بن مسلم الكوفي [١٨٢]، قال الدارقطني: ضعيف الحديث[١٨٣]. وَقَالَ شُعْبَة: كان حماد صدوق اللسان، لا يحفظ الحديث[١٨٤]. وَقَالَ يحيى بن معِين: حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان ثِقَة[١٨٥]. وَقَالَ النَّسَائِيّ: ثِقَة إِلَّا أَنه يرى الإرجاء، وَهُوَ أحد الْفُقَهَاء معلم أبي حنيفَة. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: صَدُوق، وَلَا يحْتَج بحَديثه، وَهُوَ مُسْتَقِيم فِي الْفِقْه، وَإِذا جَاءَت الْآثَار شوش[١٨٦]. وقال ابن سعد: كان حماد ضعيفًا في الحديث، واختلط في آخر أمره، وكان مرجئًا كثير الحديث[١٨٧]. وقال الأعمش: حدثني حماد - وكان غير ثقة[١٨٨]. وقال العجلي: ثقة، كان أفقه أصحاب إبراهيم[١٨٩]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ، وكان مرجئًا، وأكثر

روايته عن إبراهيم النخعي، والتابعين[١٩٠]. وقال ابن عدي: حماد كثير الرواية، له غرائب، وهو متماسك، لا بأس به[١٩١]. وقال الذهبي: أحد الاعلام بالكوفة، ومن صغار التابعين، وهو صدوق[١٩٢]. وقال الذهبي: أحد أئمة الفقهاء، تكلم فيه للإرجاء، ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أوردته، مات حماد – رحمه الله – سنة عشرين ومائة[١٩٣]. وقال الذهبي أيضًا: العلامة، الإمام، فقيه العراق، وهو أنبل أصحاب إبراهيم النخعي، وأفقههم، وأقيسهم، وأبصرهم بالمناظرة والرأي، وكان أحد العلماء الأذكياء، والكرام الأسخياء، له ثروة وحشمة وتجمل[١٩٤]. وقال الذهبي أيضًا: ثقة إمام مجتهد كريم جواد[١٩٥]. وقال ابن حجر: فقيه صدوق له أوهام، ورُمِيَ بالإرجاء[١٩٦].

– **«من الرافضة»** : استعملها السليماني في ترجمة العديد من الرواة، منهم : عمار بن رُزَيْق الضَّبِّيُّ التميمي، أبي الأحوص الكوفي، قال الذهبي: ما رأيت لاحد فيه تليينًا إلا قول السليماني: إنه من الرافضة، فالله أعلم بصحة ذلك. [١٩٧]،وقال ابن معين[١٩٨]، وأبو زرعة[١٩٩]: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به[٢٠٠]. وَقَال النَّسَائي: ليس بِهِ بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢٠١]. وقال أحمد بن حنبل: كان من الأكياس الأثبات[٢٠٢]. وقال أحمد: صالح الحديث[٢٠٣]. وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: عمار بن رزيق، ليس به بأس[٢٠٤]. ولما ذكره ابن شاهين في كتاب «الثقات»، قال: قال فيه علي بن المديني: ثقة[٢٠٥]. وقال الذهبي: ثقة[٢٠٦]. وقال أيضًا: كان عالمًا كبير القدر، تُوفِيَ سنة تسع وخمسين ومائة[٢٠٧]. وقال ابن حجر: لا بأس به[٢٠٨].

– **«كان من الشيعة»:** استعملها في ترجمة **عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي،** قال الخليلي: أخذ علم أبيه، وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهدًا يُعَدُّ من الأبدال[٢٠٩].وقال أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي: عبد الرحمن بن أبي حاتم، ثقة حافظ[٢١٠]. وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة جليل القدر، عظيم

الذكر إمامًا من أئمة خراسان[٢١١]. وقال ابن نقطة: الإمام ابن الإمام، طاف البلاد[٢١٢].وقال الذهبي: كان ممن جمع علو الرواية، ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة ... وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السليماني له، فبئس ما صنع، فإنه قال: ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يُقَدِّمُون عَلِيًّا على عثمان: الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجاج، عبد الرزاق، عبيد الله بن موسى، عبد الرحمن بن أبي حاتم[٢١٣].وقال الذهبي – أيضا – : الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت[٢١٤]. وقال: الحافظ العلم الثقة[٢١٥]. وقال: العلامة، الحافظ، توفي في المحرم، سنة سبع وعشرين وثلاث مائة بالري، وله بضع وثمانون سنة[٢١٦].

– **«من القدرية»:** وقد استعملها الحافظ السليماني في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، قال الذهبي: ذكره السليماني في أسامي القدرية، فالله أعلم، وقد نفى القدر عنه الواقدي، وغيره[٢١٧].قال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: ابن أبي ذئب ثقة[٢١٨].وقال ابن الجوزي: كَانَ فقيهًا ورعًا صالحًا ثقة، يأمر بالمعروف، وينهى عَنِ المنكر[٢١٩].وقال الخليلي: ثقة أثنى عليه مالك، فقيه من أئمة أهل المدينة، حديثه مخرج في الصحيح[٢٢٠].وقال الذهبي: أحد الاعلام الثقات، متفق على عدالته[٢٢١]. وقال أيضًا: أحد الاعلام، كان كبير الشأن، ثقة[٢٢٢]. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، مات سنة ثمان وخمسين ومئة، وقيل: سنة تسع، وله تسع وَسَبْعُونَ سنة[٢٢٣].

<u>ومن أبرز عبارات الجرح التي رمى بها الحافظ السليماني بعض الرواة بالوضع، ما يلي</u> : «كان يضع على الروافض»، «اشتهر بوضع الحديث»، «يضع الحديث»، «في عداد من يضع الحديث»، «كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد»، «وضع حديثًا»: وغير ذلك من الألفاظ التي استعملها الحافظ السليماني مع الرواة الذين بوضع الحديث، وهؤلاء الرواة هم محل الدراسة إن شاء الله تعالى، كما سيأتي في الفصل الثاني من هذا البحث.

المبحث الثالث: تعريف الحديث الموضوع، وبيان صفة من يُحكم على حديثه بالضعف الشديد أو الوضع.

وفيه مطالب :

المطلب الأول : تعريف الحديث الموضوع، والفرق بينه وبين الحديث الباطل.

أما عن تعريف الحديث الموضوع في اللغة؛ فالموضوع : اسم مفعول، من وضع يضع وضعا، وضعة، والضعة معناها الانحطاط في الرتبة. ول تأملنا كتب اللغة لوجدنا أن «الوضع» يطلق على عدة معان، منها : «الحط»، يقال : وضعه يضعه، وضعا ، أي حطه، ووضع عنه أي حط من قدره، ووضع عن غريمه، أي أنقص مما عليه شيئا [٢٢٤]. ووضع في تجارته، إذا خسر فيها [٢٢٥]. ويأتي بمعنى «الإسقاط» يقال فلان وضع عنقه: أي أسقطها، وفلان وضع عنه الجناية أي أسقطها [٢٢٦]. ويأتي بمعنى «الاختلاق»، و«الافتراء» يقال : «فلان وضع القصة» أي اختلقها وافتراها[٢٢٧]. ويأتي بمعنى «الإلصاق»، يقال : وضع فلان على فلان كذا أي ألصقه به [٢٢٨].

ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأن: الحديث الموضوع يطلق على الحديث المنحط، أو المسقط، أو المختلق، او الملصق، وأنه يدل على أن استخدامه يكون لشيء لا يستحق الرفعة، ولا رتبة له، ولا قيمة له، وأن منزلته الحقيقية أن يبقى مطروحا، غير معبوء فيه، ولا يؤخذ به، ولا يتلفت إليه، بخلاف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يسمى مرفوعا، وذلك تعظيما لقدره، ومراعاة لجهة نسبته إليه صبى الله عليه وسلم [٢٢٩].

تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح:

من خلال أقوال العلماء يمكن تعريف الحديث الموضوع بأنه : «الحديث المختلق المصنوع الملصق بالنبي صلى الله عليه وسلم والمنسوب إليه كذبا، وبهتانا وزورا»[٢٣٠].

فهو الحديث الذي لم يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم قولا، أو فعلا، أو تقريرا أو أضيف إليه خطأ، جهلا، أو كيدا، وإذا أطلق المحدثون «الموضوع»

فإنهم لا يريدون به إلا ما اختلق، ونسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أما المنسوب إلى غيره كذبا فإنهم يقول : «هذا موضوع على فلان»[٢٣١] وكثيرا ما يكون اللفظ المزعوم من كلام الحكماء، أو من الأمثال، أو من آثار الصحابة رضوان الله عليهم، ينسبه الواضع إلى النبي صلى الله عليه، وقد يكون من نسج خياله [٢٣٢].

الفرق بين الحديث الموضوع، وبين الحديث الباطل :

لم يُفرِد المصنِّفون في كتب المصطلح باباً أو نوعاً للحديث الباطل، مع كثرة استعماله عند الأئمة المتقدمين كالإمام أحمد، ويحيى بن معين، وأبو حاتم وابن عدي والدارقطني والخطيب البغدادي، ثم من بعدهم من المتأخرين كالذهبي وابن حجر وغيرهم في تطبيقاتهم وأحكامهم. ومن ثَمَّ فلم نجدهم يَحدُّونَه بحدٍّ معيّن، غير أن أهل الحديث لم يخرجوا باستعمالهم مصطلحَ «الباطل» عن مدلوله اللغوي، فإنهم يجعلون الباطلَ في دائرة
واحدة تشمل الحديثَ الموضوعَ، وما لا أصلَ له، والمنكرَ، والخطأَ الذي لا يصحُّ بحال[٢٣٣].

لكن تناوله بعض المعاصرين في عباراتهم؛ قال المعلمي اليماني : «ويقولون للخبر الذين تمتنع صحته أو تبعد: «منكر» أو «باطل» . وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثاً حديثاً»[٢٣٤].

وقد فرّق بعض العلماء بين الباطل وبين الموضوع، فالحديث الموضوع، هو مَنْ يتعمد راويه الكذب، بينما الباطل هو من يقع من راويه الكذب عل سبيل الخطأ.
قال المعلمي اليماني: «إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقد يقول : «بطل»، أو موضوع»، وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب، عمدا، أو خطأ، إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمداً، غير أن هذا المتبادر لم يَلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات، بل يوردون فيها ما يرون قيامَ الدليل على بطلانه، وإن كان

الظاهرُ عدمَ التعمّد. قد تتوفر الأدلة على البطلان مع أن الراوي الذي يصرح الناقدُ بإعلال الخبر به لم يُتَّهم بتعمد الكذب، بل قد يكون صدوقاً فاضلاً، ولكن يرى الناقد أنه غلط أو أُدخل عليه الحديث»[٢٣٥].

وقال صاحب لسان المحدثين: «باطل: أي لا يصح بحال، ولا يجوز البتة نسبته إلى من رُوي عنه سواء كان النبيَّ صلى الله عليه وسلم أو كان غيرَه. والنقاد لا يشترطون في تسمية الحديث باطلاً أن يكون في سنده كذاب أو متهم أو ضعيف؛ بل هم لا يفرقون في تسمية الحديث باطلاً بين ما كان من رواية الثقة وما كان من رواية غيره، ما دام أن الحديث متصف بما يقتضي الحكمَ عليه بالبطلان» [٢٣٦].

وللحديث الباطل عند الإمام أبي حاتم الرازي عدة معانٍ، فهو يعني به: – الحديث المختلق المصنوع. أو الحديث الذي أخطأ فيه راويه، سواء كان هذا الراوي ثقة أم غير ثقة. أو – الحديث المنكر.

فالحديث الباطل عند الإمام أبي حاتم : هو الحديث الذي لا تصحُّ نسبته إلى قائله قطعاً، سواء كان خطأً أم كذبا . ويطلق أبو حاتم البطلان على الحديث الذي يتفرد به راويه سواء كان ثقةً –لكنه ليس في وزن من يقبل منه هذا التفرد– أو ضعيفاً أو شديد الضعف إذا تفرد بمتن غريب، أو زاد في المتن شيئاً، أو خالف غيره من الثقات في الإسناد أو المتن. والباطل عند الإمام أبي حاتم قد يكون مطلقاً، فيحكم على الحديث بالبطلان بمعنى أنه لا يصح بحال. وقد يكون نسبياً، فيحكم على حديث ما بسند ما أنه باطل، ولا يقتضي ذلك بالضرورة الحكم على أصل الحديث بالبطلان[٢٣٧].

المطلب الثاني: ضوابط معرفة الحديث الموضوع.

لقد وضع جهابذة العلماء ضوابط حاكمة وكاشفة، يميزون بها الحديث الصحيح من السقيم وهذه الضوابط متعددة ومتنوعة منها ما يتعلق بالأسانيد والرواة، ومنها ما يتعلق بالمتن، ويمكن أن تتلخص في محورين، الأول: ما يتعلق بالأسانيد والرواة. والثاني :ما يتعلق بالمتن.

المحور الأول : ضوابط تتعلق بالأسانيد والرواة .

١- أن يكون في سند الحديث راو كذاب، أو وضاع عند أئمة الجرح والتعديل، ولقد تتبع الحفاظ في كل عصر لهذه الروايات وسبرها وعدها، وبيان زيفها وخطئها . قال حماد بن زيد : «وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث»[٢٣٨]. قال الصنعاني : «ومعرفة قدر عددها دليل على تتبع الحفاظ من الأئمة لها ومعرفتهم إياها»[٢٣٩].

٢- أن يروي عن شيخ لم يلقه، أو ولد بعد وفاته، أو كان في مكان آخر ما وصل أحدهما إليه؛ فمثلا نجد أن مأمون بن أحمد الهروي الوضاع، ادعى أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله ابن حبان متى دخلت الشام، فقال سنة خمسين ومئتين، فقال له ابن حبان : فإن هشاما الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومئتين، فقال له هذا هشام بن عمار آخر [٢٤٠]. لذا قال سفيان الثوري : «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التواريخ» [٢٤١].

٣- أن يعترف الراوي بنفسه بأنه قام بالوضع ، مثل اعتراف ميسرة بن عبد ربه الذي وضع أحاديث في فضال سور القرآن ليرغب الناس في قراءة القرآن [٢٤٢].

٤- ألا يكون الحديث المروي عن شيخ ما، موجودا في الكتب الموثوقة لهذا الشيخ، ولا موجودا عند تلاميذه الثقات، وإنما يرويه أحد المختلقين الكذابين وقد اخترع سنده ونسبه إلى ذلك الشيخ؛ ومن ذلك قول ابن المبارك : «إني لأكتب الحديث عن معمر، قد سمعته من غيره. فقال له عبد الرزاق: وما يحملك على ذلك؟ قال : أما سمعت قول الراجز : قد عرفنا خيركم من شركم . يعني : أعرف

ما ينسب حقيقة إلى معمر مما يفتري عليه المفترون أو يخطئ فيه المخطئون» [٢٤٣].

٥- أن يعرف الوضع من حال الراوي نفسه، مثل ما فعل محمد بن الحجاج اللخمي ، فقد وضع حديث : «الهريسة تشد الظهر»، وكان بائع هريسة[٢٤٤] .

٦- أن يكون الراوي رافضيا، والحديث في فضائل أهل البيت[٢٤٥] مثل أبي أدريس تليد المحاربي ، كان رافضيا يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وروى في فضائل أهل البيت عجائب [٢٤٦].

المحور الثاني : ضوابط تتعلق بمتن الحديث :

١- أن يناقض الحديث صريح القرآن الكريم، مثل: « أَوْلادُ الزِّنَا يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صُورَةِ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ»[٢٤٧] ، وهذا يتعارض مع قول الله تعالى {قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}[٢٤٨] .

٢- أن يحتوي متن الحديث على سماجات وسخافات مثل : «أربع لا يشبعن من أربع، أرض من مطر، وأنثى من ذكر، وعين من نظر، وأذن من خبر»[٢٤٩].

٣- أن يكون ركيكا في لفظه، بحيث يستبعد أن يكون من ألفاظ وكلام إمام الفصحاء وسيد البلغاء – صلى الله عليه وسلم – مثل : «لو كان الأرز رجلا، لكان حليما، ما أكله جائع إلا أشبعه» يقول ابن القيم في «المنار المنيف» وهو يتحدث عن الأمور التي يعرف بها الحديث الموضوع : « ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع ويسمج معناها للفطن . و «أربع لا تشبع من أربع أنثى من ذكر وأرض من مطر وعين من نظر وأذن من خبر .وحديث : ارحموا عزيز قوم ذل وغني قوم افتقر وعالما يتلاعب به الصبيان . وحديث ذم الحاكة والأساكفة والصواغين أو صنعة من الصنائع المباحة كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لا يذم الله ورسوله الصنائع المباحة»[٢٥٠].

٤- أن يرد معناه العقل السليم، مثل : «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا، وصلت خلف المقام ركعتين»[٢٥١].

٥- أن يخالف الحس والمشاهدة، الحقاق التاريخية ؛ مثل الحديث المنسوب إلى أنس بن مالك رضي الله عنه : «دخلت الحمام فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم – جالسا في الوزن وعليه مئزر»[٢٥٢]، والثابت تاريخيا أن الحمامات لم تكن معروفة في الحجاز في عصر النبي صلى الله عليه وسلم . ومثل حديث: «إن النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجزية عن أهل خيبر بشهادة سعد بن معاذ، وكتابة معاوية» ومن المعلوم تاريخيا أن الجزية لم تكن معروفة في عام خيبر إذ شرعت بعد عام تبوك، وسعد بن معاذ قد توفي قبل عام خيبر، ومعاوية بن أبي سفيان قد أسلم يوم الفتح [٢٥٣].

٦- أن يناقض السنة النبوية الصحيحة الصريحة، مثل ما ورد في تحديد عمر الدنيا وأنها سبعة الآف سنة، ونحن في الألف السابعة[٢٥٤] . وهذا يتعارض مع قول النبي صلى الله عليه وسلم – حينما سئل عن وقت الساعة؛ فقال : «ما المسئول عنها بأعلم من السائل»[٢٥٥].

٧- أن يناقض الإجماع، فمثلا الأحاديث التي تنص على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوصى لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه بالخلافة، موضوعة وذلك لإجماع الأمة على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص على تولية أحد من بعده، وذلك مثل حديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي رضي الله عنه بمحضر من الصحابة، وقال : «هذا وصيي وأخي، والخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا» [٢٥٦].

٨- أن يشتمل الحديث على ثواب عظيم للحث على عمل صغير، مثل : «من صلى الضحى، كذا، وكذا ركعة، أعطي ثواب سبعين نبيا»[٢٥٧]

٩- أن يشتمل على وعيد شديد للتحذير من أمر صغير، مثل «ما من رجل يدخل بصره في منزل قوم إلا قال الملك الموكل به أف لك آذيت، وعصيت، ثم

يوقد عليه النار إلى يوم القيامة»، و «من أكل الثوم ليلة الجمعة فليهووا في النار سبعين خريفا»[٢٥٨].

١٠- أن يشتمل الحديث على أمر عظيم من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله، ثم لا يشتهر، ولا يرويه إلا راو واحد، مثل : «أن الشمس ردت لعلي بن أبي طالب بعد العصر والناس يشاهدونها»[٢٥٩].

١١ – عدم وجود الحديث في بطون الكتب زمن استقرار الرواية ، فلا يوجد في الكتب ولا في صدور الرجال[٢٦٠] .

المطلب الثالث : بيان صفة مَنْ يُحكم على حديثه بالضعف الشديد أو الوضع.

هناك ألفاظ استعملها النقّاد ليعبروا بها عن وصف أحوال الرواة على تباين أحوالهم ومراتبهم في القوة والضعف، ولقد تفاوتت أحكامهم على الرواة من ناحية الجرح والتعديل تبعًا لاختلافهم. وقد حاول العلماء تقسيم عبارات وألفاظ الجرح إلى مراتب، فبعضهم جعلها أربعًا وبعضهم خمسًا، وبعضهم ستًا، وهي أمور تقريبية. وكان الإمام ابن أبي حاتم الرازي – رحمه الله- أول من قسّم مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل»، وبيّن أحكامها بدقة وإتقان، فقسّم مراتب الجرح إلى أربع مراتب، تبدأ من الأضعف إلى الأشد ضعفًا.[٢٦١]، وأقرّ الخطيبُ البغدادي، تقسيم ابن أبي حاتم لهذه المراتب، وذكرها في كتابه «الكفاية» على سبيل الاعتماد، واكتفى من كلامه بذكر أعلى العبارات في التعديل، وأدونها في الجرح عنده، قال: «فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو ساقط [٢٦٢]،وتابع الإمامان ابنُ الصلاح، والنوويُّ، الإمامَ ابنَ أبي حاتم على هذا التقسيم، فوافقوه وزاد ابن الصلاح، ألفاظًا أخرى على ما ذكره ابن أبي حاتم، فزاد رتبة أعلى من الأولى عند ابن أبي حاتم، وجعل الثالثة، والرابعة مرتبة واحدة[٢٦٣].ثم جاء الأئمة: الذهبي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، و زادوا هذه المراتب ترتيبًا وتقسيمًا وتنظيمًا وأحكامًا. فقسم الذهبي مراتب الجرح إلى خمس مراتب، لكن نقل السخاوي أن مراتب الجرح عند الذهبي ست مراتب بزيادة مرتبة

«ضعيف»، بالإضافة إلى أن الحافظ الذهبي قد وسّع – بتقسيمه – دائرة ألفاظ الجرح والتعديل؛ حيث أتى بألفاظ، ومصطلحات لم يأت بها من كان قبله من العلماء كابن أبي حاتم، وابن الصلاح. وقد بدأ الذهبي ذكر ألفاظ الجرح بالأشد منها فما دونه، لكن ترتيبها مع الابتداء بالأخف[٢٦٤].وتبع العراقيُّ الذهبيَّ في تقسيمه وأدخل عليه تفصيلاً، وإيضاحًا، فزاد كلمة: «المرتبة الأولى»، «المرتبة الثانية»، بدلً من كلمة: «ثم»، وتوسع في ذكر ألفاظ كل مرتبة، وأبان حكم المراتب وأوضحه[٢٦٥] ، لكنه خالف الذهبي في بعض الألفاظ.[٢٦٦]، ثم جاء الحافظ ابن حجر فزاد مرتبة عليها، وهي: مرتبة المبالغة «كأكذب الناس»، «إليه المنتهى في الوضع»، أو هو «ركن الكذب» ...[٢٦٧] فصارت مراتب الجرح ستًا[٢٦٨].ثم جاء بعده السخاوي، فتبع ابن حجر في جعل كل من مراتب الجرح والتعديل ستًا [٢٦٩].

والذي يعنينا في هذا المطلب أن نتناول أسوأ مراتب الجرح منزلة وأشدها، والتي يُردُّ حديث من يتصف بها :

وهي المراتب: الأولى والثانية، وأحيانا الثالثة، والرابعة عند من بدأ بأسوء مراتب الجرح وأشدها كالإمام الذهبي والإمام العراقي، والمراتب الثلاث الأخيرة – غالبا –لمن بدأ بأخف مراتب الجرح، كالحافظ ابن حجر .

فعند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح المرتبة الرابعة من مراتب الجرح : إذا قالوا : متروك الحديث ، أو ذاهب الحديث، أو كذاب ، فهو ساقط الحديث ، لا يكتب حديثه ، وهي المنزلة الرابعة[٢٧٠] .

ونلاحظ هنا أن ابن أبي حاتم، وابن الصلاح قد جعل المرتبتين مرتبة واحدة، فعبارة «متروك الحديث، أو ذاهب الحديث» أخف من «كذاب» فمن يوصف من الرواة بمتروك الحديث أو ذاهب الحديث يكون حديثه ضعيفا جدا، أما من يوصف بأنه «كذاب» يكون حديثه موضوعا.

قال العراقي : «وأدخل ابن أبي حاتم والخطيب بعض ألفاظ المرتبة الثانية في هذه . قال ابن أبي حاتم : إذا قالوا : متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو

كذاب ، فهو ساقط لا يكتب حديثه)[٢٧١]. وقال الخطيب : أدون العبارات أن يقال : كذاب أو ساقط» [٢٧٢].[٢٧٣]

وذكر الحافظ الذهبي مراتب الجرح بقوله : وأردأ عبارات الجرح : **المرتبة الأولى** : ومن ألفاظها : دجال ، كذاب، أو وضاع ، يضع الحديث . و**المرتبة الثانية** : ومن عباراتها : متهم بالكذب ، ومتفق على تركه. أما المرتبة الثالثة فمن ألفاظها : متروك، وذاهب الحديث ، وهالك وساقط[٢٧٤].

فأصحاب المرتبة الأولى عند الذهبي حديثهم موضوع، وأصحاب المرتبة الثانية والثالثة حديثهم ضعيف جدا .

وجعل الحافظ العراقي ألفاظ التجريح على خمس مراتب، المرتبة الأولى : وهي أسوأها، أن يقال : فلان كذاب، أو يكذب، أو فلان يضع الحديث، أو وضاع، أو وضع حديثاً ، أو دجال . و**المرتبة الثانية** : فلان متهم بالكذب، أو الوضع، وفلان ساقط، وفلان هالك، وفلان ذاهب، أو ذاهب الحديث ، وفلان متروك، أو متروك الحديث ، أو تركوه...قال العراقي : وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث لا يحتج به، ولا يستشهد به ،ولا يعتبر به.[٢٧٥]

والمتأمل يلاحظ أن ألفاظ المرتبة الأولى من التجريح عند العراقي أقوى من بعض، فمثلاً : وضاع وكذاب ودجالٍ أقوى من وضع ويكذب . والظاهر أن دجالاً أقوى من وضاع، لتشبيهه بالدجال المدعي للألوهية، ثم وضاع لتخصيصه اصطلاحاً بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كذاب[٢٧٦].

فأصحاب المرتبة الأولى عند العراقي، حديثهم موضوع، وأصحاب المرتبة الثانية، حديثهم ضعيف جدا .

أما الحافظ ابن حجر : فقد قسم مراتب الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرة مرتبة، ومن ألفاظ وعبارات المرتبة العاشرة عنده :«متروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط».

أما المرتبة الحادية عشرة ، فهي: من اتهم بالكذب .و**أما الثانية عشرة، فهي:** من أطلق عليه اسم الكذب ، والوضع.[٢٧٧]

وهنا يُلاحظ : أن الحافظ ابن حجر – رحمه الله – قد عرّف «المتروك» بأنه : من جرح بقادح ولم يوثق، في حين أنه عرف «المتروك» – في أكثر من مرة – بأنه : ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب[٢٧٨].وعرفه السيوطي بأنه :«الحديث الذي لا مخالفة فيه، و راويه متهم بالكذب».[٢٧٩]

أما قوله في المرتبة الثانية عشرة : «من أطلق عليه اسم الكذب والوضع»، فهذه المرتبة الأخيرة عنده تشمل مرتبتين من مراتب الجرح، كما صرح الحافظ نفسه في شرح النخبة[٢٨٠]، وكما صرح بذلك علماء آخرون.[٢٨١]؛ فقد جاء عن الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : «وللجرح مراتب وأسوأها : الوصف بما دل على المبالغة فيه ، وأصرح ذلك : التعبير بأفعل، كأكذب الناس»[٢٨٢].

وبناء عليه: فإن أصحاب المرتبة الثانية عشرة حديثهم موضوع، وأصحاب المرتبة العاشرة والحادية عشرة حديثهم ضعيف جدا .

أما الحافظ السخاوي، فقد جعل المرتبة الأولى من وصف صاحبها بأسوأ التجريح، وهو الوصف بما دل على المبالغة في الكذب، والوضع، كأكذب الناس ، وكذا قولهم : إليه المنتهى في الوضع ، وهو ركن الكذب ونحو ذلك.[٢٨٣]

أما المرتبة الثانية : فقد قال عنها : «ثم يليها كذاب، أو يضع الحديث ، أو يكذب، أو وضاع، كذا دجال، أو وضع حديثاً»، ثم قال السخاوي عن عبارة : «وضع حديثاً »: وهو أسهل الصيغ في هذه المرتبة [٢٨٤]. ومن المرتبة الثانية أيضاً قولهم : «آفته فلان» أي في الوضع. قال ابن عرّاق : «إن قالوا : موضوع آفته فلان»؛ فهو كناية عن الوضع[٢٨٥] .

وأما ألفاظ وعبارات المرتبة الثالثة عند الحافظ السخاوي فهي : «فلان يسرق الحديث، وفلان متهم بالكذب، أو بالوضع، أو ساقط، أو هالك ، أو ذاهب ، أو ذاهب الحديث ، أو متروك». قال السخاوي : «فلان يسرق الحديث فإنها – كما قال الذهبي– : أهون من وضعه واختلاقه في الإثم، إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجئ السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك

المحدث» . ثم قال الحافظ السخاوي : «أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته . قال الذهبي : وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب ، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة»[٢٨٦].

<u>وأما المرتبة الرابعة عنده، فمن ألفاظها</u> : «فلان رُدَّ حديثه ، أو ردوا حديثه ، أو مردود الحديث، وكذا فلان ضعيف جدا، أو واهٍ بمرة، وفلان لا يكتب حديثه ، أو لا تحل كتابة حديثه ، أو لا تحل الرواية عنه ، وفلان ليس بشيء ، أو لا يساوي فلساً ، أو لا يساوي شيئاً . ونحو ذلك[٢٨٧] .

ثم بين السخاوي – رحمه الله – حكم هذه المراتب، فقال : « في المراتب الأربع الأولى : إنه لا يحتج بواحد من أهلها ، ولا يستشهد ، ولا يعتبر به.[٢٨٨]

وبناء عليه، فإن أصحاب المرتبتين الأولى والثانية – عند السخاوي– حديثهم موضوع، وأصحاب المرتبتين الثالثة والرابعة، حديثهم ضعيف جدا .

<u>وفي هذا السياق هناك أمور ينبغي مراعاتها والتنبيه عليها</u> :

١– إذا وُصِفَ الراوي بالكذب، وكان ممن اشتهر بالعدالة، فإنه لا يراد به حقيقة الكذب، وذلك لأن الكذب ينافي العدالة، ولا ينافيها الضعف، فمثلا : عمرو بن عبيد، قال عنه ابن حبان: «يكذب في الحديث وهما لَا تعمدا»[٢٨٩] والكذب وهما هو قوع الخطأ في الحديث على طريق السهو أو الغفلة ونحو ذلك وهو مما لا يخلو عنه إنسان مهما جل حفظه وانتباهه[٢٩٠]. فالكذب الذي يقدح في الراوي ما كان عن عمد، ومن ثم فإن رمي الرجل الشهير بالعدالة بالكذب لا يوجب القدح فيه بل يوجب توقفا في قبوله حتى يبين سبب ضعفه وإن كان القدح بالكذب فيمن لم تعرف عدالته كان جرحا مبين السبب بأنه الكذب.[٢٩١]

٢– مطلق وجود كذاب في السند لا يلزم منه أن يكون المتن مكذوبا؛ قال العراقي : « فَلاَ يلزمُ مِنْ وُجودِ كذّابٍ في السندِ أنْ يكونَ الحديثُ موضوعاً، إذ مطلقُ كذبِ الرَّاوِي لا يدلُّ عَلَى الوضعِ، إلا أنْ يعترفَ بوضعِ هَذَا الحديثِ بعينِهِ، أو ما يقومُ مقامَ اعترافِهِ عَلَى ما ستقفُ عَلَيْهِ»[٢٩٢].

٣- صنف علماء الحديث كتبا جمعت المتون الموضوعة، وقاموا بنقد هذه الأحاديث، والحكم عليها، وبينوا عللها وأوجه كذبها، مثل :«الموضوعات» لابن الجوزي، و«الموضوعات من الأحاديث المرفوعات» لأبي عبد الله الجوزقاني، و «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب» لضياء الدين عمر بدر الموصلي، و«الموضوعات» للصغاني، و«مختصر الأباطيل والموضوعات» للذهبي، و«المنار المنيف» لابن القيم، واللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي، و «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لابن عراق، «تذكرة الموضوعات» للفتني، و«المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للشيخ الملا على القاري، و«الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة» لمرعي بن يوسف بن الكرمى المقدسي، «الفوائد المجموعة» للشوكاني ، و «اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصل له، أو بأصله الموضوع» للشيخ محمد بن خليل القاوقجي...»، فينبغي علينا أن ننظر في هذه الكتب قبل أن نحكم على الحديث بالوضع، ومن خلال ذلك نستطيع أن نقف على أسباب حكم هؤلاء العلماء على هذه الأحاديث بالوضع .

٤- هناك صيغٌ ومصطلحات اطلقها العلماء على الحديث الموضوع، مثل : «هذا الحديث لا أصل له، أو لا أصل له بهذا اللفظ، أو لا يعرف له أصل، ومعناه أنه لا إسناد له»[٢٩٣] .

ومثل : قولهم : «لا يصح، ولا يثبت، أو ليس بثابت؛ قال التهانوي: «إذا قالوا في كتب الضعفاء أو الموضوعات هذا الحديث لا يصح ولا يثبت فمعناه أنه موضوع» [٢٩٤].

ومثل قولهم : «لا أعرفه، أو لم أقف عليه، أو لا أعرف له أصلا، أو لم أجد له أصلا، أو لم أره بهذا اللفظ ، أو لا يعلم من أخرجه ولا إسناده ، ... »ونحو هذه العبارات إذا صدرت من أحد الحفاظ المعروفين، ولم يتعقبه أحد كفى للحكم على الحديث بالوضع، كما قال السيوطي: «قال الحافظ ابن حجر: إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث : لم أعرفه اعتمد ذلك في نفيه».[٢٩٥]

الفصل الثاني : «الدراسة التطبيقية للرواة الذين رماهم الحافظ أبو الفضل السليماني بوضع الحديث»

١ – الزبير بن بكار:

قال الذهبي : «ثقة من أوعية العلم، **لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث**»[٢٩٦].

أقوال النقاد فيه:

هو: الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ بن عَبد الله بْن مصعب بْن ثابت بْن عَبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي الزبيري، أبو عَبْد اللَّهِ بْن أَبي بكر المدني، قاضي مكة. روى عن: سفيان بن عيينة، وإسماعيل بن أبى أويس، وغيرهما. روى عنه: أَحْمَدُ بْنُ زَكَرِيَّا، وابن ماجة، وغيرهما[٢٩٧].

قال ابن أبى حاتم: كتب عنه أبى بمكة، ورأيته ولم أكتب عنه[٢٩٨]. وقال الدارقطنى: الزبير بن بكار ثقة[٢٩٩]. وقال الخطيب البغدادي: وكان ثقة ثبتا عالما بالنسب عارفا بأخبار المتقدمين ومآثر الماضين، وله الكتاب المصنف في نسب قريش وأخبارها، وولى القضاء بمكة، وورد بغداد وحدث بها[٣٠٠]. وقال أبو القاسم البغوي: كان ثبتا، عالما، ثقة[٣٠١]. وقال الذهبي في «الكاشف»: صدوق أخباري علامة[٣٠٢]. وقال قال ابن حجر :قال أحمد بن على السليماني في كتاب "الضعفاء" له: كان منكر الحديث. قال الحافظ في تهذيب التهذيب: وهذا جرح مردود ولعله استنكر إكثاره عن "الضعفاء" مثل محمد بن الحسن بن زبالة، وعمر بن أبى بكر المؤملى، وعامر بن صالح الزبيرى، وغيرهم، فإن في "كتاب النسب" عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة. وذكر الخطيب روايته عن مالك، واعتمد على رواية منقطعة، ولم يلحق الزبير السماع من مالك فإنه مات والزبير صغير، فلعله رآه. وقد طالعت كتابه في "النسب" فلم أر له فيه رواية عن مالك إلا بواسطة، رأيت له روايات في كتاب "النسب" عن أقرانه، ومن أطرفها أنه أخرج في مناقب عثمان عن زهير بن حرب، عن قتيبة، عن الدراوردى حديثا

والدراوردى فى طبقة شيوخه[٣٠٣]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣٠٤]. وقال الذهبي : ثقة من أوعية العلم، لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث[٣٠٥]. وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، أخطأ السليماني في تضعيفه، من صغار العاشرة[٣٠٦]. وذكره السيوطي في «طبقات الحفاظ» وقال : قاض مكة، مَاتَ بِمَكَّة لَيْلَة الْأَحَد لتسْع بَقينَ من ذِي الْقعدَة سنة سِتّ وَخمسين وَمِائَتَيْنِ عَن أَربع وَثَمَانِينَ سنة[٣٠٧].

وخلاصة حاله: أنه ثقة ثبت، متفق على توثيقه عند أئمة النقاد، وشذ الحافظ السليماني فرماه بالوضع، وهذا إن دل فإنما يدل على تشدده في الجرح، وقد تعقب السليمانيَّ كل من الحافظ الذهبي حيث قال : ««ثقة من أوعية العلم، لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث»[٣٠٨]، وكذلك تعقبه ابن حجر: فقال في التهذيب : «وهذا جرح مردود ولعله استنكر إكثاره عن "الضعفاء»[٣٠٩]، وقال في التقريب : «ثقة أخطأ السليماني في تضعيفه»[٣١٠].وقال سبط ابن العجمي : الزبير بن بكار ت الإِمَام صَاحب النّسَب قَاضِي مَكَّة ثِقَة من أوعية الْعلم لَا يلْتَفت إِلَى قَول أَحْمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي حَيْثُ ذكره فِي عداد من يضع الحَدِيث وَقَالَ مرّة مُنكر الحَدِيث انْتهى وَقد وَثَّقَهُ الدَّارَقُطْنِيّ وَوَثَّقَهُ الْخَطِيب فَقَالَ كَانَ ثِقَة ثبتا عَالما بِالنّسَبِ عَارِف بأخبار الْمُتَقَدِّمين ومآثر الماضين وَله الْكتاب المُصَنّف فِي نسب قُرَيْش واخبارها انْتهى وَلَوْلَا إِنِّي شرطت أَن أذكر كل من ذكر أَنه وضع أَو اتهمَ بِهِ لما ذكرته[٣١١] .

<u>نموذج تطبيقي :</u>

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٣١٠١/٢٧٦/١٢) قال : حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ مُحَمَّدُ بْنُ حَنِيفَةَ الْوَاسِطِيُّ، ثنا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، ثنا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف، لضعف شيخ الطبراني هنا، وهو

مُحَمَّدُ بْنُ حَنِيفَةَ الْوَاسِطِيُّ ؛ قال الدار قطني : ليس بالقوي [٣١٢]، وبقية رجال السند ثقات .

لكن للحديث متابعات قاصرة، يرتقي بها إلى الصحيح لغيره منها :

ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب كم يجوز الخيار(٣/٦٤/ ٢١٠٧) قال : حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: إِنَّ «المُتَبَايِعَيْنِ بِالخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونُ البَيْعُ خِيَارًا» .

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (٣/١١٦٣/١٥٣١) قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، به بنحوه.

٢- محمد بن جرير الطبري:

قال الحافظ أبو الفضل السليماني : «كان يضع للروافض» [٣١٣].

أقوال النقاد فيه:

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري. روى عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأحمد بن منيع البغوي، وخلق كثير نحوهم من أهل العراق، والشام، ومصر. وروى عنه الطبراني، وابن عدي، وأبو بكر الشافعي، في آخرين[٣١٤]. قال الخطيب البغدادي : استوطن الطبري بغداد، وأقام بها إلى حين وفاته، وكان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات، بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب

المشهور «في تاريخ الأمم والملوك»، وكتاب في «التفسير»، لم يصنف أحد مثله، وكتاب سماه: «تهذيب الآثار»، لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه، وله في أصول الفقه، وفروعه كتب كثيرة، واختيار من أقاويل الفقهاء[٣١٥].وقال الخليلي : أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ، جَامِعٌ فِي الْعُلُومِ، إِمَامٌ[٣١٦]. وقال ابن الجوزي : وَكَانَ قد جمع من العلوم ما رأس به أهل عصره، وَكَانَ حافظا للقرآن، بصيرا بالمعاني، عالما بالسنن، فقيها في الأحكام، عالما باختلاف العلماء، خبيرا بأيام الناس وأخبارهم، وتصانيفه كثيرة[٣١٧]. وقال الذهبي: الإمام الجليل المفسر، صاحب التصانيف الباهرة[٣١٨]. وقال أيضًا: الإمام، العلم، المجتهد، عالم العصر، صاحب التصانيف البديعة، ولد: سنة أربع وعشرين ومائتين، وطلب العلم بعد الأربعين ومائتين، وأكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علمًا، وذكاء، وكثرة تصانيف، قَلَّ أن ترى العيون مثله، وكان من كبار أئمة الاجتهاد، كان ثقة، صادقًا، حافظا، رأسًا في التفسير، إمامًا في الفقه، والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفا بالقراءات وباللغة، وغير ذلك، وكان ابن جرير من رجال الكمال، وشنع عليه بيسير تشيع، وما رأينا إلا الخير، وبعضهم ينقل عنه أنه كان يجيز مسح الرجلين في الوضوء، ولم نر ذلك في كتبه[٣١٩].وقال الذهبي – أيضا – : ثقة صادق فيه تشيع يسير، وموالاة لا تضر، **أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ، فقال: كان يضع للروافض.** كذا قال السليماني: وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما نَدَّعِي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير، فلعل السليماني أراد الآتي»[٣٢٠]. وقال الحافظ ابن حجر: «ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي لبررت، والسليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل، والله أعلم، وإنما رُمِيَ بالتشيع؛ لأنه صَحَّحَ حديث غدير خم، وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان[٣٢١] بكلام السليمانى ...» مات في شهر شوال، سنة عشر وثلاثمائة

.(٣٢٢)

وخلاصة حاله : أنه ثقة إمام من أئمة أهل السنة، وهو برئ من تهمة وضع الحديث للروافض، ولم يخالف في ذلك أحد من النقاد إلا ما كان من الحافظ السليماني حيث رماه بالوضع للروافض، ولعل الحافظ السليماني اختلط عليه الأمر ، كما أشار إلى ذلك الإمامان الذهبي وابن حجر، والله أعلم .

نموذج تطبيقي :

أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة سبأ (٢/٤٦٠/ ٣٥٨٧) قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلِ بْنِ خَلَفٍ الْقَاضِي، ثنا **مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الْفَقِيهُ**، ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، سَمِعْتُ أَبَا أُسَامَةَ وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا}(٣٢٣) فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: طَلَبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً فَوَجَدْتُهُ قَائِمًا يُصَلِّي فَأَطَالَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ قَالَ: «أُوتِيتُ اللَّيْلَةَ خَمْسًا لَمْ يُؤْتَهَا نَبِيٌّ قَبْلِي؛ أُرْسِلْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ» ، قَالَ مُجَاهِدٌ: " الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ فَيُرْعَبُ الْعَدُوُّ، وَهُوَ عَلَى مَسِيرَةِ شَهْرٍ وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَقِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهْ فَاخْتَبَأْتُهَا شَفَاعَةً لِأُمَّتِي فَهِيَ نَائِلَةٌ مَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا».

وقال الحاكم : «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ إِنَّمَا أَخْرَجَا أَلْفَاظًا مِنَ الْحَدِيثِ مُتَفَرِّقَةً» . ووافقه الذهبي في التلخيص .

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: صحيح؛ لاستيفائه شروط الصحة.

٣- زكريّا بن يحيى بن الحارث النيسابوري

قال الذهبي: ذكره أحمد بن السليماني في عداد من يضع الحديث[٣٢٤]. وقال ابن عراق: ذكره السُّلَيْمَانِي فِي عداد من يضع الحَدِيث[٣٢٥].

أقوال النقاد فيه:

هو زكريّا بن يحيى بن الحارث النيسابوري، أبو يحيى الْبَزَّازُ المزكي الفقيه، صاحب المصنفات. روى عن إسحاق بن راهوَيْه، والحَسَن بن عيسى بن ماسرجس، وأيّوب بن الحَسَن، وأقرانهم. وروى عنه إِسْمَاعِيل بْن أَحْمَد بْن الحسين الْقَزْوِينِيّ، وعبد الرحمن بن الحسين القاضي، والمشايخ[٣٢٦]. قال الحاكم: شيخ أهل الرأي وعصره، وله مصنّفات كثيرة في الحديث، وكان من العُبّاد[٣٢٧] . وقال الذهبي: الإمام المُزَكّيّ الفقيه، شيخ الحنفيّة بنيسابور [٣٢٨]. وقال الذهبي في موضع آخر: شيخ الحنيفة، وصاحب التصانيف، وكان ذا عبادة وتقى[٣٢٩]. وقال الصفدي: الإِمَام الْفَقِيه شيخ الْحَنَفِيَّة بنيسابور، وَشَيخ أهل الرَّأْي فِي عصره، لَهُ مصنفاتٌ كَثِيرَة فِي الحَدِيث، وَكَانَ من الْعُبَّاد[٣٣٠]. وقال محيي الدين الحنفي القرشي: أحد مشائخ أَصْحَاب أبي حنيفَة في عصره، وَأحد الْعُبَّاد[٣٣١]. وقال رضا كحالة: فقيه، محدث، له تصانيف كثيرة في الحديث[٣٣٢].

تُوفِي في ربيع الآخر سنة ثمانٍ وتسعين ومائتين[٣٣٣].

وخلاصة حاله: أنه إمام، فقيه، محدث، مصنف، شيخ الحنفية بنيسابور، لم أقف على أحد تناوله بجرح إلا الحافظ السليماني حيث رماه بالوضع، ولم يوافقه أحد من النقاد، ولم يذكر على ذلك مستندا .

نموذج تطبيقي:

أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب البيوع(٤٥/٢) قال : حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَأَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَأَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْبَزَّازُ، قَالُوا: ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا أَبُو دَاوُدَ، ثنا

شُعْبَةُ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ، يُحَدِّثُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تُرْفَعُ لِلرَّجُلِ صَحِيفَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَرَى أَنَّهُ نَاجٍ، فَمَا تَزَالُ مَظَالِمُ بَنِي آدَمَ تَتْبَعُهُ حَتَّى مَا تَبْقَى لَهُ حَسَنَةٌ، وَيُزَادُ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ» قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ أَوْ قَالَ لَهُ عَاصِمٌ: عَمَّنْ يَا أَبَا عُثْمَانَ؟ قَالَ: عَنْ سَلْمَانَ وَسَعْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَرَجُلَيْنِ آخَرَيْنَ لَمْ يَحْفَظْهُمَا قَالَ شُعْبَةُ: فَسَأَلْتُ عَاصِمًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِيهِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ، وَأَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عُثْمَانَ يُحَدِّثُ بِهَذَا عَنْ سَلْمَانَ وَأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وقال الحاكم : «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» وَلَا أَعْرِفُ لِشُعْبَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ حَدِيثًا مُسْنَدًا غَيْرَ هَذَا " وقال الذهبي في التلخيص : على شرط البخاري ومسلم.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : صحيح .

٤- <u>محمد بن أحمد بن خَنْب</u>:

قال الذهبي: «قَالَ أَبُو كَامِلٍ البَصْرِيّ: سَمِعْتُ بَعْضَ مَشَايِخِي يَقُوْلُ: كُنَّا فِي مَجْلِس ابْنِ خَنْب، فَأَملَى فِي فَضَائِل عليّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – بَعْدَ أَنْ كَانَ أَمْلَى فَضَائِلَ الثَّلاَثَة، **<u>إِذْ قَامَ أَبُو الفَضْلِ السُّلَيْمَانِيُّ، وَصَاح: أَيُّهَا النَّاس، هَذَا دَجَّال فَلاَ تكتُبُوا، وَخَرَجَ مِنَ المَجْلِس</u>** لأَنَّه مَا سَمِعَ بفَضَائِل الثَّلاَثَة. قُلْتُ(الذهبي): هَذَا يَدُلُّ عَلَى زَعَارَّة السُّلَيمَانِي، وَغِلْظَتِهِ، الله يسَامحه»[٣٣٤].

<u>أقوال النقاد فيه</u>:

هو : محمد بْن أَحْمَد بْن خَنْب، أَبُو بَكْر البغداديّ الدَّهْقان. نزيل بُخارى. سَمِعَ: يحيى بن أبي طالب، والحسن بن مُكْرَم، وابن أَبِي الدُّنيا، وغيرهم. رَوَى عَنْهُ: أَبُو أَحْمَد الحاكم، وإسماعيل بْن الْحُسَيْن الزّاهد، ومحمد بْن أَحْمَد الغُنْجار، وغيرهم[٣٣٥]. ولد ببغداد في سنة ست وستين ومائتين، ودخل بخارى سنة سبع وثمانين ومائتين [٣٣٦]. قال الذهبي : نزيل بُخارى ومُسْندُها[٣٣٧]. وقال في

«السير» : الشَّيْخُ، العَالِمُ، المُحَدِّث، الصَّدُوْق، المُسْنِد،... وَكَانَ فَقِيْهاً شَافعِيَّ المَذْهَب، محدِّثاً فَهماً، لاَ بَأْسَ بِهِ. [٣٣٨]. وقال أبو الفضل السليماني : دجال، فلا تكتبوا عنه، وتعقبه الذهبي بقوله : هَذَا يَدُلُّ عَلَى زَعَارَّة السُّلَيمَانِي، وَغِلْظَتِهِ، الله يسَامحه»[٣٣٩]. مات ببخارى يوم السبت غرة رجب سنة خمسين وثلاث مائة[٣٤٠].

وخلاصة حاله : أنه صدوق لا بأس به؛ أما اتهام السليماني له، فليس في محله، ولم يوافقه عليه أحد، ولقد تعقبه الإمام الذهبي، وذكر سبب رمي السليماني له بأنه دجال؛ وذلك حين أملى محمد بن أحمد بن خَنْب فِي فَضَائِل عليّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – بَعْدَ أَنْ كَانَ أَمْلَى فَضَائِلَ الثَّلاَثَة، إِذْ قَامَ أَبُو الفَضْلِ السُّلَيْمَانِيُّ، وَصَاح: أَيُّهَا النَّاس، هَذَا دَجَّال فَلاَ تكتُبُوا، وَخَرَجَ مِنَ المَجْلِس لأَنَّه مَا سَمِعَ بفَضَائِل الثَّلاَثَة.

<u>نموذج تطبيقي :</u>

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة، باب ما جاء في تحرز النبي صلى الله عليه وسلم بما علمه جبريل عليه السلام (٩٥/٧) قال : أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ الزَّوْزَنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا **<u>أبو بكر مُحَمَّدُ بْنُ خَنْبٍ</u>**، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيِّ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ. إِنَّ كَائِدًا مِنَ الْجِنِّ يَكِيدُنِي، قَالَ: قُلْ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ اللَّاتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ مِنْ شَرِّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ، وَمَنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَنْ شَرِّ مَا يَعْرُجُ فِي السَّمَاءِ، وَمَنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنْهَا، وَمَنْ شَرِّ كُلِّ طَارِقٍ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ» ، قَالَ: فَفَعَلْتُ فَأَذْهَبَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنِّي.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : حسن، فيه محمد بْن أَحْمَد بْن خَنْب – صاحب الترجمة – ويَحْيَى بنُ أَبِي طَالِبٍ[٣٤١] ، وهما صدوقان، وبقية رجال السند ثقات .

<u>٥– عبد الرحمن بن قريش الهروي</u>

قال الذهبي: اتهمه السليماني بوضع الحديث[٣٤٢]. وقال ابن عراق: اتهمه السُّلَيْمَانِي بِوَضْع الحَدِيث[٣٤٣]. وقال سبط ابن العجمي: اتهمه السُّلَيْمَانِي بِوَضْع الحَدِيث[٣٤٤].

أقوال النقاد فيه:

هو : عبد الرحمن بن قريش بن فهير بن خزيمة، أَبُو نُعَيْمٍ الهروي الجلّاب، سكن بغداد. روى عن إِدْرِيس بْنِ مُوسَى الْهَرَوِيّ، ومُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئِ، وبشر بن الوليد، وغيرهم. وروى عنه بُكَيْرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ الْحَدَّادُ، وابن حبان، وابن قانع، وأبو بكر الخلال الحنبلي، وجماعة. قال الخطيب: في حديثه غرائب وأفراد، ولم أسمع فيه إلا خيرًا[٣٤٥].

وقال الدارقطني: متأخر، له أحاديث غرائب[٣٤٦]. وقال الذهبي: حدَّث ببغداد ودمشق، وله غرائب[٣٤٧]. توفي سنة ثلاث وثلاثمائة[٣٤٨].

وخلاصة حاله : أنه صدوق حسن الحديث؛ فهذا الراوي لم يتهمه أحد بوضع الحديث غير السليماني، ولعل ذلك من أجل روايته للغرائب، وهذا لا يوجب اتهام الراوي ، فقد بالغ السليماني – رحمه الله – في ذلك، ولم يتابعه على قوله هذا أحد من أئمة النقاد، بل قال الخطيب : لم أسمع فيه إلا خيرا، وقد صحح ابن حبان حديثه – كما سيأتي في النموذج التطبيقي ، فهو– على أسوأ الأحوال – صدوق حسن الحديث، والله تعالى أعلم.

نموذج تطبيقي :

أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، باب نواقض الوضوء (٣/٤٠٠/ ١١١٦) قال : أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ قُرَيْشٍ،** قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَرْوَانَ، عَنْ بُسْرَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : حسن؛ فيه عبد الرحمن بن قريش– صاحب الترجمة– صدوق ، و عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ[٣٤٩] ، صدوق أيضا . وبقية

رجاله ثقات .

٦- أبو عاتكة البصري :

قال الذهبي: وذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث[٣٥٠]. وقال ابن حجر: ضعيف، وبالغ السليماني فيه[٣٥١]. وقال ابن عراق: عده أَحْمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي فِيمَن عرف بِوَضْع الحَدِيث[٣٥٢].

أقوال النقاد فيه:

هو: أبو عاتكة البصري، أو الكوفي اسمه طريف بن سلمان، ويُقَال: سلمان بن طريف. روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه. روى عنه الحسن بن عطية، وغسان بن عبيد، وحماد بن خالد الخياط، وجماعة[٣٥٣].

قال البخاري: منكر الحديث[٣٥٤]. قال أبو حاتم: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث[٣٥٥].وَقَالَ النَّسَائِيّ: لَيْسَ بِثِقَة[٣٥٦]. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف[٣٥٧]. وقال الترمذي: يُضَعَّف[٣٥٨]. وقال ابن حبان: طريف بْن سُلَيْمَان أَبُو عَاتِكَة شيخ من أهل الْعرَاق يَرْوِي عَن أَنَس بْن مَالِك إِن كَانَ رَآهُ روى عَنْهُ الْحَسَن بْن عَطِيَّة والكوفيون مُنكر الْحَدِيث جدًّا يروي عَن أنس مَالا يشبه حَدِيثه وَرُبمَا روى عَنْهُ مَا لَيْسَ من حَدِيثه[٣٥٩]. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه، عَن أَنَس لا يتابعه عليه أحد من الثقات[٣٦٠]. وقال أبو القاسم الكعبي: ضعيف الحديث[٣٦١]. وقال الذهبي: مختلف في اسمه، مجمع على ضعفه[٣٦٢]. وقال أيضًا: ضعفوه[٣٦٣]. وقال ابن عبد الهادي: ضعيفٌ[٣٦٤].وقال عبد الحق الدهلوي: ضعفوه[٣٦٥].وقال ابن حجر: ضعيف، وبالغ السليماني فيه[٣٦٦].

وخلاصة حاله : أنه ضعيف، كما عليه أغلب أئمة الجرح والتعديل، ومثله لم يصل إلى مرتبة الوضع ، لكن الحافظ السليماني بالغ فيه، ورماه بوضع الحديث، خلافا لكافة أئمة النقاد.

نموذج تطبيقي :

أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الكحل للصائم (٣/٩٦/ ٧٢٦) قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاتِكَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: اشْتَكَتْ عَيْنِي، أَفَأَكْتَحِلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قال الترمذي : «حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالقَوِيِّ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا البَابِ شَيْءٌ، وَأَبُو عَاتِكَةَ يُضَعَّفُ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف، لضعف أبي عاتكة البصري ، وهو صاحب الترجمة .

٧- عذال بن محمد:

قال الذهبي: ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث، وقال: روى عن محمد بن حجادة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «الحجامة تزيد في العقل والحفظ»[٣٦٧]. وقال ابن عراق الكناني: ذكره أَحْمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي فِيمَن يضع الحَدِيث[٣٦٨].

أقوال النقاد فيه:

روى عن محمد بن حجادة، روى عنه: زِيَاد بن يحيى أَبُو الْخطاب الحساني، الْبَصْرِيّ. قال الحاكم: مجهول لا أعرفه بعدالة، ولا جرح[٣٦٩]. وقال ابن الجوزي: عذال في مقام المجهولين[٣٧٠].قال الذهبي: لا يدرى من هو[٣٧١].وقال في موضع آخر: لا يعرف، وخبره منكر في الحجامة[٣٧٢]. وقال ابن ناصر الدين: ذُكِرَ فِيمَن يضع الحَدِيث[٣٧٣].

وخلاصة حاله : أنه مجهول ، ولم يُرْمَى بالوضع إلا من قِبَلِ الحافظ السليماني .

نموذج تطبيقي:

أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب الطب (٧٤٧٩/٢٣٤/٤) قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الزَّاهِدُ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ الرَّازِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفِرْيَابِيُّ، وَزَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى السَّاجِيُّ، قَالُوا: ثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَّانِيُّ، ثَنَا **عذالُ بْنُ مُحَمَّدٍ**، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ نَافِعٌ: قَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: أَبْغِنِي حَجَّامًا لَا يَكُونُ غُلَامًا صَغِيرًا وَلَا شَيْخًا كَبِيرًا فَإِنَّ الدَّمَ قَدْ تَبَيَّغَ بِي وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْحِجَامَةُ تَزِيدُ فِي الْعَقْلِ وَتَزِيدُ فِي الْحِفْظِ فَعَلَى اسْمِ اللَّهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ لَا تَحْتَجِمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَا يَوْمَ السَّبْتِ وَلَا يَوْمَ الْأَحَدِ وَاحْتَجِمُوا يَوْمَ الِاثْنَيْنِ وَالثُّلَاثَاءِ وَمَا نَزَلَ جُذَامٌ وَلَا بَرَصٌ إِلَّا فِي لَيْلَةِ الْأَرْبِعَاءِ» قال الحاكم : رُوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ إِلَّا غَزَالَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَإِنَّهُ مَجْهُولٌ لَا أَعْرِفُهُ بِعَدَالَةٍ وَلَا جَرْحٍ. وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ مُسْنَدٍ وَلَا مُتَّصِلٍ " وقال الذهبي في التخليص :عذال بن محمد مجهول.

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٤٦٣/٨٧٤/٢) من طريق : أبي الخطاب زياد بن يحيى قال نا عذال بن محمد، به بنحوه .

وقال ابن الجوزي: هذا الحديث لا يصح، قال الدارقطني: تفرد به زياد بن يحيى.

قلت: زياد وعذال في مقام المجهولين.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد :ضعيف، لحال عذال بن محمد، مجهول، أما زياد بن يحيى، فليس مجهولا كما قال ابن الجوزي، بل هو ثقة حافظ [٣٧٤].

٨- أبو سعد السَّاعِدِيُّ:

قال الذهبي: وقد ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث[٣٧٥]. وقال ابن عراق: أَبُو سعد السَّاعِدِيّ مَجْهُول، ذكره السُّلَيْمَانِي فِيمَن يضع الحَدِيث[٣٧٦].

أقوال النقاد فيه:

هو : أبو سعد الساعدي. روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه. وروى عنه رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاح العسقلاني. قال أبو حاتم: مجهول لم يرو عنه غير رواد[٣٧٧].وقال أبو زرعة: مجهول[٣٧٨]. وقال في موضع آخر: لا أعرف اسمه[٣٧٩].وقال ابن حبان: شيخ يروي عَن أنس ابْن مَالك الْمَنَاكِير الَّتِي لَا يُشَارِكهُ فِيهَا أحد لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال[٣٨٠]. وقال الدارقطني: مجهول يترك حديثه[٣٨١].وقال الذهبي: ليس بعمدة[٣٨٢]. وقال المزي: أحد المجاهيل[٣٨٣]. وقال الذهبي[٣٨٤]، وابن حجر[٣٨٥]، والخزرجي[٣٨٦]: مجهول. وقال الحوت البيروتي: مَجْهُول وَلَيْسَ بعمدة[٣٨٧].

وخلاصة حاله :أنه مجهول ؛ تبعا لأقوال الأكثرين من النقاد، أما رميه بالوضع فقد انفرد به الحافظ السليماني، ولم يتابعه عليه أحد.

نموذج تطبيقي:

أخرجه ابن ماجه في سننه، كِتَابُ: الْأَدَبِ، بَابُ: اللَّعِبِ بِالْحَمَامِ (٣٧٦٧/١٢٣٩/٢) قال : حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا **أَبُو سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ**، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَتْبَعُ حَمَامًا فَقَالَ: «شَيْطَانٌ يَتْبَعُ شَيْطَانًا».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ لحال أبي سعد الساعدي – صاحب الترجمة – مجهول، وفيه – أيضا – رواد بن الجراح، ضعيف، على الراجح من حاله(٣٨٨).

٩ – موسى الأبني:

قال الذهبي: ذكره السليمانيُّ هكذا فيمن يَضَعُ الحديث(٣٨٩).

وقال ابن عراق: ذكره السُّلَيْمَانِي هَكَذَا فِيمَن يضع الحَدِيث(٣٩٠).

أقوال النقاد فيه:

لم أقف على ترجمته عند غير الذهبي في «الميزان»(٣٩١) ونقل كلام الذهبي: سبط بن العجمي (٣٩٢) وابن عراق(٣٩٣). ولم أقف مثال تطبيقي لهذا الراوي، فيما اطلعت عليه من مصادر.

١٠- عمرو بن شمر الجعفي:

قال الحافظ السليماني: كان عمرو يضع على الروافض[٣٩٤].

أقوال النقاد فيه:

هو عمرو بن شمر الجعفي الشيعي، أبو عبد الله الكوفي. روى عن جعفر بن محمد، وجابر الجعفي، والأعمش، وعِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، وغيرهم. وروى عنه خلاد بن يزيد الجعفي، وأحمد بن يونس، وأَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ الْجَمَّالُ، وغيرهم[٣٩٥].

قال ابن معين: ليس بشيء[٣٩٦]، وقال أيضًا: لا يكتب حديثه[٣٩٧]. وقال ابن سعد: كان قاصًّا، وكانت عنده أحاديث وكان ضعيفًا جدًّا، متروك الحديث[٣٩٨].وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث جدًّا، ضعيف الحديث، لا يشتغل به، تركوه، لم يزد على هذا شيئًا[٣٩٩]. وقال أبو زرعة الرازي: ضعيف الحديث[٤٠٠]. وقال البخاري: منكر الحديث[٤٠١].وقال الجوزجاني: زائغ كذاب[٤٠٢].وقال النسائي[٤٠٣]، والدارقطني[٤٠٤]: متروك الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يُكْتَب حديثه[٤٠٥].

وقال الخطيب: مَتْرُوك[٤٠٦].وذكره العقيلي[٤٠٧]، والدولابي، وابن الجارود، وابن شاهين في الضعفاء[٤٠٨].وقال ابن عدي: عَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ[٤٠٩]. وقال الحاكم أبو عبد الله: كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشات عن جابر غيره، فَوَجَبَ أَن يكون الْحمل فِيهَا عَلَيْه[٤١٠].وَقَالَ عَمْرو بن عَليّ: واهي الحَدِيث، حَدَّث بِأَحَادِيث مُنكرَة[٤١١].وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة، ويروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب[٤١٢]. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوى عندهم[٤١٣]. وقال أبو نعيم: يروى عن جابر الجعفي الموضوعات المناكير[٤١٤]. وقال البيهقي: عَمْرُو بْنُ شَمِرٍ وَجَابِرٌ الْجُعْفِيُّ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا[٤١٥]. وقال في موضع آخر: ضعيف[٤١٦].وقال ابن القطان الفاسي: هُوَ أحد الهالكين[٤١٧]. وقال ابن الملقن: ضَعِيف جدًّا[٤١٨]. وقال ابن حجر[٤١٩]،

والسيوطي[٤٢٠]: متروك. تُوفِي سنة سبع وخمسين ومائة[٤٢١].

وخلاصة حاله : أنه متروك، تبعا للأكثرين، وجمعا بين أقوال النقاد فيه، ورماه بعضهم بالوضع وهم الجوزجاني، والحاكم، وابن حبان، وتبعهم في ذلك أبو الفضل السليماني.

نموذج تطبيقي :

أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب العيدين (٢/٣٩٠/١٧٣٧) قال : ثنا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ السَّمَّاكِ , ثنا أَبُو قِلَابَةَ , ثنا نَائِلُ بْنُ نَجِيحٍ , عَنْ **عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ** , عَنْ جَابِرٍ , عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ , وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ , عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ , قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ يُقْبِلُ عَلَى أَصْحَابِهِ فَيَقُولُ: «عَلَى مَكَانِكُمْ» , وَيَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ , لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ , اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ» , فَيُكَبِّرُ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف جدا؛ فيه عمرو بن شمر، متروك، وهو صاحب الترجمة، وفيه أيضا جابر بن يزيد بن الحارث الجُعْفيُّ، وهو ضعيف على الراجح من حاله[٤٢٢].

١١- عمران بن عبد الرحيم الباهلي:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر، هو الذي وضع حديث أبي حنيفة، عن مالك[٤٢٣]. وَقَالَ الذهبي في موضع آخر: قال السُّليماني: يُقَالُ: إِنَّهُ وضع حديثًا[٤٢٤]. وقال ابن عراق: اتهمه السُّلَيْمَانِي وَأَبُو الشَّيْخ[٤٢٥].

أقوال النقاد فيه:

هو عِمران بن عبد الرحيم بن عبد الملك بن أبي الورد، أَبُو سَعِيد الباهلي الأصبهاني. روى عن قرة بن حبيب، ومسلم بن إبراهيم، وبَكْر بن بكار، وعبد الله بن رجاء، وقُرّة بن حبيب، وقطبة بن العلاء، وَالحُسَيْن بن حفص، وعُثْمَانَ بْنِ الْهَيْثَمِ، وجماعة من الكبار. وَروى عَنْهُ: يوسف بن محمد المؤذن، وأحمد بن

عَليّ بن الجارود، وَأَحْمَد بن إِبْرَاهِيم شيخ لأبي نُعَيْم، وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زَيْدٍ، وآخرون[٤٢٦]. قال الخطيب: كَانَ ثِقَةً[٤٢٧]. وقال أبو نعيم الأصبهاني: كَثِيرُ الْحَدِيثِ[٤٢٨]. وقَالَ أَبُو الشَّيْخ: كان يُرْمَى بالرفض، كثير الحديث، حَدَّثَ بعجائب، ورُمي بالرَّفض، تُوُفِّي في ذي الحجة، سنة إحدى وثمانين ومئتين[٤٢٩].

وخلاصة حاله : أنه متروك، متهم، ورُمي بالرَّفض.

نموذج تطبيقي:

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٨٧/٤) قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ، ثَنَا **عِمْرَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ**، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَفْصٍ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «نَخْلُ الْجَنَّةِ كَرْبُهَا ذَهَبٌ أَحْمَرُ، وَجُذُوعُهَا زُمُرُّدٌ أَخْضَرُ، وَسَعَفُهَا كِسْوَةٌ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، مِنْهَا مُقَطَّعَاتُهُمْ وَحُلَلُهُمْ، وَثَمَرُهَا أَمْثَالُ الْقِلَالِ وَالدِّلَاءِ، أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَأَلْيَنُ مِنَ الزُّبْدِ، لَيْسَ لَهُ عَجْمٌ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف جدا، فيه عمران بن عبد الرحيم، متروك، متهم، ورمي بالرفض.

١٢- حفص بن سلم السمرقندي الفزاري:

قال الذهبي: قال السليمانيُّ: حفص بن سلم الفزاري- صاحب كتاب «العالم والمتعلم»[٤٣٠] - في عداد من يضع الحديث[٤٣١]. وقال ابن عراق: قَالَ السُّلَيْمَانِي: هُوَ فِي عداد من يضع الحَدِيث[٤٣٢].

أقوال النقاد فيه:

هو حفص بن سلم، الفزاري، أبو مقاتل السمرقندي. روى عن هشام بن عروة، وأيوب، وعبيد الله بن عمر، ومسعر، وغيرهم، وتفقه على الإمام أبي حنيفة. وروى عنه عليّ بْن سَلَمَةَ اللَّبَقيّ، وعتيق بن محمد، وأيوب بن الحسن النيسابوريون. وتفقه عليه جماعة منهم: مُحَمَّد بن مقاتل الرازي قاضي الري، ونصير بن يَحْيَى البلخي[٤٣٣]. قال ابن حبان: «كَانَ صَاحب تقشف وَعبادَة، وَلكنه يَأْتِي بالأشياء الْمُنكرَة الَّتِي يعلم من كتب الْحَدِيث أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أصل يرجع

إِلَيْهِ، سُئِلَ بن الْمُبَارك عَنْهُ فَقَالَ: خُذُوا عَن أَبِي مقَاتل عِبَادَته وحسبكم، وَكَانَ قُتَيْبَة بْن سَعِيد يحمل عَلَيْهِ شَدِيدًا، ويضعفه بِمرَّة، وَقَالَ: كَانَ لَا يدْرِي مَا يحدث بِهِ، وَكَانَ عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مهْدي يكذبهُ، قَالَ نصر بْن الْحَاجِب الْمروزِي ذكرت أَبَا مقَاتل لعَبْد الرَّحْمَنِ بْن مهْدي فَقَالَ: وَالله لَا تحل الرِّوَايَة عَنْهُ»[٤٣٤]. وقال الحاكم: حَدَّثَ بِأَحَادِيث مَوْضُوعَة، كَذَّبَهُ وَكِيعُ بنُ الْجراح بِالْكُوفَةِ[٤٣٥].وذكره في «تاريخ نيسابور»، وقال: يروي المناكير. وقال ابن عدي: لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى رِوَايَاتِهِ[٤٣٦].وقال الجوزجاني: حُدِّثْتُ أن أبا مقاتل كان ينشئ للكلام الحسن إسنادًا[٤٣٧]. وقال أبو نعيم: حدث بالمناكير، تركه وكيع وكَذَّبَهُ[٤٣٨].وقال ابن القيسراني: أَبُو مُقَاتِلٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ[٤٣٩]. وقال أبو يعلى الخليلي: مشهور بالصدق، والعلم، غير مخرج في «الصحيح»، وكان ممن يفتي في أيامه، وله في العلم والفقه محل، يعنى بجمع حديثه[٤٤٠].وقال الذهبي: واه بمرة[٤٤١]. وقال في موضع آخر: أحد المتروكين[٤٤٢]. وقال في موضع ثالث: متهمٌ واهٍ[٤٤٣].وقال الذهبي: وَهَّاه قتيبة شديدًا، وكَذَّبَهُ ابنُ مهدي[٤٤٤].وقال ابن عراق: كذبه وَكِيع وَعبد الرَّحْمَن بن مهْدي[٤٤٥].وقال ابن رجب الحنبلي: هو من العُبَّاد، يروى عن الكوفيين، كأبي حنيفة، ومسعر، والثوري، عن البصريين كأيوب، والتيمي، وعن الحجازيين كهشام بن عروة، وعبيد الله بن عمر، وسهيل[٤٤٦].وقال ابن حجر: وَهَّاهُ الدارقطني[٤٤٧]. وقال أيضًا: مقبول[٤٤٨]. مات سنة ثمان ومائتين[٤٤٩].

وخلاصة حاله : أنه متروك، متهم بالوضع، كما هو عليه عامة النقاد، وقد شذّ الخليلي فقال: "مشهور بالصدق غير مخرج في الصحيح؛ فالرجل متروك الرواية رغم أنه من أهل العبادة والإكثار من النوافل، لكن من هؤلاء – كما قال العلماء – من يكونوا من أهل الغفلة، وذلك لانشغالهم بنوافل العبادات، والإكثار منها، وغفلتهم عن طلب العلم والاشتغال به. روى مسلم في مقدمة صحيحه، باب الكشف عن معايب رواة الحديث (١٧/١) قال : وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَفَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ» قَالَ ابْنُ أَبِي عَتَّابٍ: فَلَقِيتُ أَنَا

مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: عَنْ أَبِيهِ، «لَمْ تَرَ أَهْلَ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ». قَالَ مُسْلِمٌ: " يَقُولُ: يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ، وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ ".

وما يدل على أن حفص بن سلم من أهل الغفلة، ما ذكره الترمذي في العلل الصغير (ص٧٣٩) قال : «وَالْقَوْم كَانُوا أَصْحَاب حفظ فَرب رجل وَإِن كَانَ صَالحا لَا يُقيم الشَّهَادَة وَلَا يحفظها فَكل من كَانَ مُتَّهمًا فِي الحَدِيث بِالْكَذِبِ أَو كَانَ مغفلا يخطئ الْكثير فَالَّذِي اخْتَارَهُ أَكثر أهل الحَدِيث من الْأَئِمَّة أَن لَا يشْتَغل بالرواية عَنهُ أَلا ترى أَن عبد الله بن الْمُبَارك حدث عَن قوم من أهل الْعلم فَلَمَّا تبين لَهُ أَمرهم ترك الرِّوَايَة عَنْهُم أَخْبرنِي مُوسَى بن حزَام قَالَ سَمِعت صَالح بن عبد الله يَقُول كُنَّا عِنْد أبي مقَاتل السَّمرقَنْدِي فَجعل يروي عَن عون بن أبي شَدَّاد الْأَحَادِيث الطوَال الَّذِي كَانَ يروي فِي وَصِيَّة لُقْمَان وَقتل سعيد بن جُبَير وَمَا أشبه هَذِه الْأَحَادِيث فَقَالَ لَهُ بن أخي أبي مقَاتل يَا عَم لَا تقل حَدثنَا عون فَإِنَّك لم تسمع هَذِه الْأَشْيَاء قَالَ يَا بني هُوَ كَلَام حسن».

<u>نموذج تطبيقي:</u>

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٩٣/٢) قال حدثنا مكي بن عبدان ثنا محمد بن عقيل بن خويلد ثنا أبو صالح خلف بن يحيى قاضي الري ثنا **<u>أبو مقاتل</u>** عن عبد العزيز بن أبي رواد عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قبل بين عيني أمه كان له سترا من النار قال بن عدي: وهذا منكر إسنادا ومتنا وعبد العزيز بن أبي رواد عن طاووس ليس بمستقيم وأبو مقاتل هذا له أحاديث كثيرة ويقع في أحاديثه مثل ما ذكرته أو أعظم منه وليس هو ممن يعتمد على رواياته.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف جدا؛ فيه حفص بن سلم ، متروك متهم بالوضع.

١٣- عمرو بن حميد الدينوري:

قال الذهبي: وقد ذكره السليماني في عداد من يضع الحديث[٤٥٠].

وقال ابن عراق: ذكره السُّلَيْمَانِي فِي عداد من يضع الحَدِيث[٤٥١].

أقوال النقاد فيه:

هو عمرو بن حميد، قاضي الدَّيْنَورِ. روى عن الليث بن سعد. وروى عنه مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادٍ الرَّازِيُّ، وإِبْرَاهِيم بْن سهل المدائني الكاتب، ومُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَبُنْدَارُ بْنُ عَبْدَكٍ، وغيرهم. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «روى عَنهُ أهل بَلَده صَدُوق فِي الرِّوَايَة وَفِي الْقلب مِنْهُ شَيْء لروايته عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَن بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ انْتِظَارُ الْفَرَجِ بِالصَّبْرِ عِبَادَةٌ هَذَا الَّذِي وَهِمَ فِيهِ يَجِبُ أَنْ يَتَنَكَّبَ مَا أَخطَأَ فِيهِ وَيْحتج بِغَيْرِه»[٤٥٢]. قال الذهبي: هالك، أتى بخبر موضوع، اتهم به[٤٥٣]. وقال في موضع آخر: هالك وخبره موضوع[٤٥٤].

وخلاصة حاله: أنه متهم بالوضع؛ وذلك لتفرده عن الليث بخبر « انْتِظَارُ الْفَرَجِ بِالصَّبْرِ عِبَادَةٌ» ولعل الحافظ السليماني قد رماه بالوضع من أجل روايته هذا الخبر، قال الذهبي: هالك، أتى بخبر موضوع، اتهم به.

نموذج تطبيقي:

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب»، باب: انتظار الفرج بالصبر عبادة (٤٦/٦٢/١) عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَاجِّ، أخبرنا الْفَضْلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ الْمَقْدِسِيُّ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادٍ الرَّازِيُّ، حدثنا **عَمْرُو بْنُ حُمَيْدٍ الْقَاضِي**، حدثنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رضي الله عنهما مرفوعًا: «انْتِظَارُ الْفَرَجِ بِالصَّبْرِ عِبَادَةٌ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف جدًّا؛ فيه عمرو بن حميد – صاحب الترجمة– متهم بالوضع، ومحمد بن إبراهيم بن زياد الطيالسي[٤٥٥]، متروك.

١٤- عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي:

قال الذهبي: قال أحمد السليماني: «كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد»، وهذا ضَرْبٌ من الوضع[٤٥٦]. وقال سبط ابن العجمي: قَالَ أَحْمد السُّلَيْمَانِي: «كَانَ يضع هَذَا الْإِسْنَاد على هَذَا الْمَتْن، وَهَذَا الْمَتْن على هَذَا الْإِسْنَاد»، انْتهى، وَهَذَا ضرب من الْوَضع[٤٥٧].

<u>أقوال النقاد فيه</u>:

هو عبد الله بن مُحَمَّد بن يعقوب بن الحارث بن الخليل الحارثي، أبو مُحَمَّد الكلاباذي الفقيه البخاري ويعرف بعبد الله الأستاذ، صاحب تصانيف. روى عن عُبَيْد الله بْن واصل بْن عَبْد الشَّكُور، ومحمد بن علي الصائغ، وعبد الصمد بن الفضل البلخي، وأبو عبد الله بن منده، وغيرهم. وروى عنه أبو أحمد ابن عدي، وأَحْمَد بْن مُحَمَّد البخاري الحازمي، وأَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن الحسين الكلاباذي، وأبو عبد الله بن منده، وآخرون[٤٥٨]. قال الذهبي: كان محدثًا جوّالًا، رأسًا في الفقه، صَنَّفَ التصانيف[٤٥٩]. وقال أيضًا: شيخ الحنفيّة بما وراء النَّهر، كَانَ كبير الشّأن كثير الحديث، إمامًا فِي الفقه، صَنَّفَ كتاب «الكشف عن وهم الطبقة الظلمة أَبَا حنيفة»، وقد جمع «مُسْنَد أبي حنيفة»، ولكن فيه أوابد ما تفوه بها الإمام، راجت على أبي محمد[٤٦٠].

وقال في موضع آخر: الشيخ، الإمام، الفقيه، العلامة، المحدث، عالم ما وراء النهر، وكان شيخ المذهب الحنفي بما وراء النهر[٤٦١].وقال اللكنوي: كان شيخًا مكثرًا من الحديث غير أنه كان ضعيف الرواية غير موثوق به فيما ينقله من الرواية[٤٦٢]. وقال أبو زرعة: ضعيف[٤٦٣]. وقال الحاكم: هو صاحب عجائب وأفراد عن الثقات سكتوا عنه. وقال الخطيب: صاحب عجائب ومناكير وغرائب، وليس بِموضع الحجة[٤٦٤]. وقال الخليلى: يعرف بالأستاذ، له معرفة بهذا الشأن، وهو لين ضَعَّفُوه، حدثنا عنه الملاحمي، وأحمد بن محمد البصير بعجائب، كان يدلس[٤٦٥].وقَالَ السمعاني: كَانَ غير ثِقَة، وَله مَنَاكِير. وقال البيهقي: أما حديث عبد الله بن محمد بن يعقوب فإنه كذاب، لا يحتج به، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: سمعت أبا أحمد الحافظ يقول: كان عبد الله الأستاذ

ينسج الحديث[٤٦٦]. وقال البيهقي أيضًا: رأيت في حديثه عن الثقات من الأحاديث الموضوعة ما يطول بذكره الكتاب وليس يخفى حاله على أهل الصنعة قال: وأرى جماعة من المتروكين يلتجئون في هذه المناكير والموضوعات إلى الحسن بن سهل البصري[٤٦٧].وقال ابن الجوزي: قال أبو سعيد الرواس: يتهم بوضع الحديث. وقال محيي الدين الحنفي بقوله: «عبد الله بن مُحَمَّد أكبر وَأجل من ابْن الْجَوْزِيّ وَمن أبي سعيد الرواس»[٤٦٨]. توفي سنة أربعين وثلاث مائة[٤٦٩].

وخلاصة حاله : أنه متهم بالوضع، فقد اتهمه غير واحد من النقاد، مثل البيهقي وابن الجوزي نقلا عن أبي سعيد الرواس، وقال أبو أحمد الحافظ ينسج الحديث، وقد وافقهم الحافظ السليماني القول، وله عجائب وأفراد ومناكير كما قال الخطيب والحاكم، ويبدو أن من اتهمه بالوضع اتهمه لشدة خطأه فقد كان يضع هَذَا الْإِسْنَاد على هَذَا الْمَتْن، وَهَذَا الْمَتْن على هَذَا الْإِسْنَاد، أما من أثنى عليه خيرا فإنما أثنى عليه لبراعته في الفقه؛ فقد كان شيخ الحنفيّة بما وراء النَّهر، كَانَ كبير الشّأن ، إمامًا فِي الفقه.

<u>نموذج تطبيقي</u> :

أخرجه البيهقي في «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه» (٢/٤٨٠/ ١٩٦٤) قال : أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنِي أَخُونَا أَبُو نَصْرٍ الْبُخَارِيُّ بِنَيْسَابُورَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَهْلٍ الْبَصْرِيِّ، عَنْ قَطَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –: "مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ" . قال البيهقي : وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ فَإِنَّهُ كَذَّاب، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف جدا، فيه عبد الله بن محمد بن يعقوب – صاحب الترجمة – متهم بالوضع .

١٥- محمد بن نمير الفاريابي:

قال الذهبي: عَدَّهُ السليمانيُّ فيمن يَضَعُ الحديث[٤٧٠].

أقوال النقاد فيه:

محمد بن نمير الفاريابي.

قال الذهبي: لا أعرفه[٤٧١].

قلت : (الباحث) : لم أقف على ترجمته عند غير الذهبي في «الميزان» وأقر كلامَ الذهبي ولم يزيدوا عليه، كل من ابن عراق[٤٧٢] وسبط ابن العجمي[٤٧٣]، وابن حجر [٤٧٤].

ولعل ذلك تصحيف من «محمد بن تميم السعدي الفاريابي» شيخ محمد بن كرام. قال أبو نعيم : كَذَّاب وَضاع [٤٧٥].وقال ابن حبان : يضع الحَدِيث تعلق مُحَمَّد بن كرام بِرجلِهِ وتشبث بالجويباري فِي كِتَابه فَأَكْثرُوا رِوَايَته عَنْهُمَا وجميعا كَانَا ضعيفين فِي الحَدِيث لَيْسَ عِنْد أَصْحَابنَا عَنْهُمَا شَيْء إِنَّمَا ذكرناهما لِئَلَّا يتَوَهَّم أَحْدَاث أَصْحَابنَا أَن شُيُوخنَا تركوهم للإرجاء فَقَط وَإِنَّمَا كَانَ السَّبَب فِي تَركهم إيَّاهُمَا أَنَّهُمَا كَانَا يضعان الحَدِيث على رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وضعا[٤٧٦]. وقال الحاكم : كذاب خبيث [٤٧٧].وقال ابن حجر : وقال سهل بن شاذويه البخاري : رأيت ببخارى ثلاثة من الكذابين الذي يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم : محمد بن تميم ، وَالحسن بن سهل , وآخر، وقال النقاش : وضع غير حديث[٤٧٨].

وخلاصة حاله : أنه كذاب ، وبناء عليه فإن كان هو «محمد بن تميم السعدي الفاريابي» وقد صُحِّفَ إلى : «محمد بن نمير الفاريابي» فإن كلام السليماني فيه موافق لكلام النقاد، وإلا فلا. والله أعلم .

نموذج تطبيقي :

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، كتاب مدح السخاء والكرم، بَاب فِي أَن السَّخِيّ قَرِيبٌ مِنَ اللَّهِ والبخيل بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ (١٨٠/٢) قال : فأنبأنا مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ عبد الله العارى حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ النَّقَّاشُ أَنْبَأَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ تَمِيمٍ الْفَارَيَابِيُّ** حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الإِيمَانَ قَالَ إِلَهِي قَوِّنِي فَقَوَّاهُ بِحُسْنِ الْخُلُقِ، ثُمَّ خَلَقَ الْكُفْرَ فَقَالَ الْكُفْرُ إِلَهِي قَوِّنِي فَقَوَّاهُ بِالْبُخْلِ، ثُمَّ خَلَقَ الْجَنَّةَ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ثُمَّ قَالَ مَلائِكَتِي، فَقَالُوا رَبَّنَا لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ قَالَ السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِنْ جَنَّتِي قَرِيبٌ مِنْ مَلائِكَتِي بَعِيدٌ مِنَ النَّارِ، وَالْبَخِيلُ بَعِيدٌ مِنِّي بَعِيدٌ مِنْ جَنَّتِي بَعِيدٌ مِنْ مَلائِكَتِي قَرِيبٌ مِنَ النَّارِ ". قال ابن الجوزي : هَذَا الحَدِيث لَا يَصح. المتهم بِهِ مُحَمَّد بْن تَمِيم.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : موضوع، فيه محمد بن تميم – صاحب الترجمة – وهو كذاب باتفاق النقاد ؛ قال ابن الجوزي : هَذَا الحَدِيث لَا يَصح. المتهم بِهِ مُحَمَّد بْن تَمِيم.

١٦- حامد بن آدم المروزي:

قال الإمام الذهبي: عَدَّه أحمدُ بنُ عليٍّ السليمانيُّ فيمن اشتهر بوضع الحديث، وقال: قال أبو داود السنجى: قلت لابن معين: عندنا شيخ يقال له: حامد بن آدم، روى عن يزيد، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد وجابر رفعاه: «الغيبة أشد من الزنا»، فقال: هذا كذاب، لعنه الله[٤٧٩]. وقال سبط ابن العجمي: عَدَّهُ أَحْمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي فِيمَن اتهمَ بِوَضْع الحَدِيث[٤٨٠].

أقوال النقاد فيه:

هو حامد بن آدم بن مسلم المروزي. روى عن ابن المبارك، والفضل بن موسى، وحفص بن سليمان، وعبدة بن سليمان، وغيرهم. وروى عنه مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، وأَحْمَدُ بْنُ تَمِيمِ بْنِ عَبَّادٍ الْمَرْوَزِيُّ، وإِبْرَاهِيم بن إِسْحَاق القَاضِي وغيرهم[٤٨١]. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: رُبمَا أَخطَأ[٤٨٢]، وتعقبه ابن حجر بقوله: ولقد شان ابن حبان «الثقات» بإدخاله هذا فيهم، وكذلك أخطأ الحاكم بتخريجه حديثه في «مستدركه»[٤٨٣]. وقال ابن عدي: لم أر في حديثه

إذا روى عن ثقة شيئًا منكرًا، وإنما يؤتى ذلك إذا حَدَّثَ عن ضعيف[٤٨٤]. وقال الخليلي: ثقة[٤٨٥].و قال النسائي: ليس بشيء[٤٨٦].

وقال الجوزجاني: كان يكذب، ويحمق في كذبه[٤٨٧].وقال ابن الجوزي: قال الأزدي: كذاب أحمق في كذبه[٤٨٨]. وقال السمعاني: أسرف في الرواية عن عبد الله بن المبارك وغيره فاتهم- مع حفظه- فيه، وتَبَيَّنَ غلطه فيها، وتكلموا فيه[٤٨٩].وقال البيهقي: كَانَ مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ[٤٩٠]. وقال الهيثمي: كذاب[٤٩١]. وقال في موضع آخر: مَشْهُورٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ[٤٩٢]. وقال ابن حجر: كذاب مشهور بوضع الحديث[٤٩٣]. وقال السيوطي: يضع الحديث[٤٩٤].

<u>وخلاصة حاله</u>: أنه كذاب مشهور بوضع الحديث، فقد رماه بالكذب أكثر النقاد، كابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر، وقبلهما الجوزجاني، والأزدي، ولهذا فلا مجال لتوثيقه،، فالقول فيه قول من كذبه واتهمه، وهم أكثر النقاد، وقد وافقهم الحافظ السليماني، فقد رماه بالوضع، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حبان حين ذكره في الثقات، والحاكم حين أخرج له في مستدركه، والخليلي حين وثقه، ولقد تعقب الحافظُ ابن حجر: ابنَ حبان والحاكمَ، فقال: «ولقد شان ابن حبان «الثقات» بإدخاله هذا فيهم، وكذلك أخطأ الحاكم بتخريجه حديثه في «مستدركه»[٤٩٥].

<u>نموذج تطبيقي :</u>

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١/٣٤٤/١١٩٥٨) قال : حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، ثنا **<u>حَامِدُ بْنُ آدَمَ الْمَرْوَزِيُّ</u>**، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، ثنا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " الْإِسْلَامُ عَشَرَةُ أَسْهُمٍ، وَقَدْ خَابَ مَنْ لَا سَهْمَ لَهُ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَهِيَ الْمِلَّةُ، وَالثَّانِي الصَّلَاةُ، وَهِيَ الْفِطْرَةُ، وَالثَّالِثُ الزَّكَاةُ، وَهِيَ الطُّهُورُ، وَالرَّابِعُ الصَّوْمُ، وَهُوَ الْجُنَّةُ، وَالْخَامِسُ الْحَجُّ، وَهُوَ الشَّرِيعَةُ، وَالسادسُ الْجِهَادُ، وَهُوَ الْغَزْوُ، وَالسابعُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَهُوَ الْوَفَاءُ، وَالثامِنُ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهِيَ الْحُجَّةُ، وَالتاسعُ الْجَمَاعَةُ، وَهِيَ الْأُلْفَةُ، وَالْعَاشِرُ الطَّاعَةُ، وَهِيَ الْعِصْمَةُ ".

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : موضوع، فيه حامد بن آدم، كذاب مشهور بوضع الحديث، وقد ذكر هـ الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤/٣٧/١) وقال : فِي إِسْنَادِهِ حَامِدُ بْنُ آدَمَ، مَشْهُورٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ.

١٧- الحسن بن شبل الكرميني:

قال الذهبي: ذكره السليماني في جملة من يضع الحديث[٤٩٦].

وقال سبط ابن العجمي: ذكره السُّلَيْمَانِي فِي جملَة من يضع الحَدِيث[٤٩٧].

أقوال النقاد فيه:

هو : الحسن بن شبل الكرمينى الْعَبْدِيُّ البخاري، شيخ معاصر للبخاري. روى عن عَمْرو بْن خالد الأسدي الكوفي، وأَصْرَمَ بْنِ حَوْشَبٍ، وروى عنه أحمد بن نوسة الدامغاني، ومُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَوْمِسِيُّ، قال الذهبي: كَذَّبَهُ سهلُ بنُ شاذويه[٤٩٨].

قلت : ولم أقف في ترجمته أكثر من هذه المعلومات، وهناك «الحسن بن شبل الكوفي» آخر غير صاحب الترجمة ، وهو شيخ حدث عنه أبو بكر بن أبي شيبة، قال ابن أبي حاتم، والذهبي : مجهول [٤٩٩].

مثال تطبيقي :

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، كتاب الزينة، بَاب قصّ الشَّارِب فِي أَيَّام الاسبوع(٥٣/٣) قال : أَنبأَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ أَنْبَأَنَا سَعْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيّ بْنِ أَيُّوب أَنبأَنَا هناد ابْن إِبْرَاهِيمَ أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ خَلَفٍ حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ حَفْصٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا **الْحَسَنُ بْنُ شِبْلٍ** أَنْبَأَنَا الْفَضْلُ بْنُ خَالِدٍ النَّحْوِيُّ عَنْ أَبِي عِصْمَةَ نُوحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ السَّبْتِ خَرَجَ مِنْهُ الدَّاءُ وَدَخَلَ فِيهِ الشِّفَاءُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الأَحَدِ خَرَجَتْ مِنْهُ الْفَاقَةُ وَدَخَلَ فِيهِ الْغِنَى، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الاثْنَيْنِ خَرَجَتْ مِنْهُ الْعِلَّةُ وَدَخَلَتْ فِيهِ الصِّحَّةُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الثُّلاثَاءِ خَرَجَ مِنْهُ الْبَرَصُ وَدَخَلَ فِيهِ الْعَافِيَةُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ خَرَجَ الْوِسْوَاسُ وَالْخَوْفُ

وِدَخَلَ فِيهِ الأَمْنُ وَالصِّحَّةُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ خَرَجَ مِنْهُ الْجُذَامَ وَدَخَلَ فِيهِ الْعَافِيَةِ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَخَلَتْ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَخَرَجَ مِنْهُ الذُّنُوبُ ".

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: موضوع؛ قال ابن الجوزي : هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ عَلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ من أقبح الموضوعات وأبردها، وَفِيهِ مَجْهُولُونَ وضعفاء، فَفِي أَوله هناد وَلَا يوثق، وَفِي آخِره نوح[٥٠٠].

قلت : وفيه أيضا : الحسن بن شبل – صاحب الترجمة– كذبه السليماني وسهل بن شاذويه.

والحديث أيضا ذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٢٢٧/٢).

١٨– عمر بن صبح الخراساني :

قال الذهبي: قال أحمد بن علي السليماني: عمر بن الصبح الذي وضع آخر خطبة النبي صلى الله عليه وسلم[٥٠١].

أقوال النقاد فيه:

هو عمر بن صبح بن عمران التميمي العدوي، أبو نعيم الخراساني السمرقندي. روى عن قتادة، وثور بن يزيد، ومنصور بن المعتمر، والأوزاعي، وغيرهم. وروى عنه عيسى بن موسى غنجار، ومحمد بن يعلى زنبور، ويزيد بن عوف، وأبو قتادة الحراني، وغيرهم[٥٠٢].

قال البخاري في «التاريخ الأوسط»: حدثني يحيى اليشكري، عن علي بن جرير، قال: سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم[٥٠٣].وقال إسحاق بن راهويه: أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير في البدعة والكذب جهم بن صفوان، وعمر بن الصبح، ومقاتل بن سليمان[٥٠٤].وقال الأزدي: كذاب[٥٠٥]. وقال ابن عدي أيضًا: عامة ما يرويه غير محفوظ، لا متنًا، ولا إسنادًا[٥٠٦]. وقال أبو حاتم، وابن عدي: منكر الحديث[٥٠٧].وقال الدارقطني: متروك[٥٠٨].وقال ابن حبان: كان ممن يضع

الحديث على الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على وجه التعجب لأهل الصناعة[٥٠٩].وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن قتادة، ومقاتل الموضوعات[٥١٠].وقال ابن كثير: عمر بن صبح هذا متروك كذاب متهم بالوضع[٥١١].وقال أيضًا: أحد الكذابين[٥١٢].وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: كذاب، أحد الوضاعين[٥١٣]. وقال ابن الملقن: كَذَّاب، اعْترف بِالْوَضْعِ، قَالَ عَن نَفسه: «أَنا وضعت خطْبَة النَّبِي – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم»[٥١٤]. وقال النسائي: ليس بثقة[٥١٥]. وقال العقيلي: حديثه ليس بالقائم، وليس بمعروف بالنقل[٥١٦]. وقال الهيثمي: متروك كذبه ابن راهويه[٥١٧]. وقال في موضع آخر: ضَعِيفٌ جِدًّا[٥١٨]. وقال عبد الحق الأشبيلي: هو متروك[٥١٩]. وقال الذهبي: ليس بثقة ولا مأمون[٥٢٠]. وقال الذهبي في موضع آخر: مُتَّهم[٥٢١]. وقال أيضًا: متروك[٥٢٢]. وقال أيضًا: تركوه[٥٢٣]. وقال ابن حجر: متروك كذبه ابن راهويه[٥٢٤].

وخلاصة حاله : أنه كذاب وضاع، كما قال الحافظ السليماني، وقد وافق قوله قول أغلب النقاد، وقد أقر الراوي على نفسه بأنه وضع خطْبَة النَّبِي – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم ، كمال قال البخاري .

نموذج تطبيقي:

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، كتاب العلم، بَاب صفة من ينْتَفع بِالْعلمِ وَمن لَا ينْتَفع بِهِ (٢٣١/١) قال : أَنْبَأَنَا ابْنُ نَاصِرٍ قَالَ أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بكر بن مرْدَوَيْه قَالَ حَدثنَا عبد الحميد بن عبد الرحمن النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الذُّهْلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُوسَى عَنْ **عُمَرَ عَنْ صُبْحٍ عَنْ** كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلَّهِ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ بَابًا إِلا ازْدَادَ بِهِ فِي نَفْسِهِ ذُلا وَفِي النَّاسِ تَوَاضُعًا وَلِلَّهِ خَوْفًا وَفِي الدُّنْيَا اجْتِهَادًا، فَذَلِكَ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِالْعِلْمِ فَيَتَعَلَّمُهُ، وَمَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلدُّنْيَا وَالْمَنْزِلَةِ عِنْدَ النَّاسِ وَالْحُظْوَةِ عِنْدَ السُّلْطَانِ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ بَابًا إِلا ازْدَادَ بِهِ فِي نَفْسِهِ عَظَمَةً وَبِاللَّهِ اغْتِرَارًا وَفِي الدِّينِ جَفَاءً، فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَنْتَفِعُ بِالْعِلْمِ فَلْيَكُفَّ عَنِ الْحُجَّةِ عَلَى نَفْسِهِ وَالنَّدَامَةِ وَالْخِزْيَ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ ".

قال ابن الجوزي : هَذَا حَدِيث مَوْضُوعٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمُتَّهَمُ بِهِ عمر بن صبح.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : موضوع؛ فيه عمر بن صبح- صاحب الترجمة – كذاب .

الخاتمة و النتائج والتوصيات

بعد هذه الدراسة الحديثية نسأل الله جل وعلا أن يكون هذا البحث في هذه القضية إضافة جديدة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة .

وخلاصة ما تعرضت له في بحثي هذا، ما يلي : ترجمت للحافظ أبي الفضل السليماني – رحمه الله – ترجمة موجزة وبيّنتُ رتبته بين علماء النقد، ثم تعرضت لجهوده في الجرح والتعديل، مركزا على أهم ألفاظ، وعبارات الجرح ، التي رمى بها الحافظ السليماني بعض الرواة بالكذب ووضع الحديث، كما أشرت إلى المراد بالحديث الموضوع والفرق بينه وبين الحديث الباطل ، و ذكرت ضوابط معرفة الحديث الموضوع، وبينت صفة مَنْ يُحكم على حديثه بالضعف الشديد أو الوضع. ثم ختمت بدراسة تطبيقية للرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بوضع الحديث فقمت بدراسة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، مع ذكر نموذج حديثي لكل راوٍ منهم .

وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي كالآتي:

١-أن الحافظ السليماني – رحمه الله- يعد من أئمة الجرح والتعديل، و له مصنفات كثيرة لكن لم يصل إلينا منها شيء، وهو من الحفاظ الذين لم يحظوا بالخدمة العلمية المناسبة، ولا يزال بحاجة إلى جهود الباحثين الجادين للإفادة من مشروعه في علم الجرح والتعديل.

٢- يميل الحافظ السليماني – رحمه الله – إلى التشدد في الجرح؛ فقد انتقده بعضُ أئمة النقد بعد تتبع بعض أقواله في الرواة وحكمه عليهم؛ فقد ضعف بعض الرواة الذين لا يصح تضعيفهم، بل وأحيانا رماهم بالوضع، وقال بعض

الأقوال التي لا يتابع عليها؛ كما أنه اتهم أئمة بالبدعة، وهي لا تصح عنهم وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في هذا البحث.

٣- تحتاج مصطلحات أئمة الجرح والتعديل إلى تحرير وبيان، وموازنة هذه المصطلحات في ضوء بعضها البعض، مع تمييز عبارات الإمام الواحد، ومحاولة الوصول لمقصوده من خلال تطبيقاته لتلك المصطلحات .

٤- علم الجرح والتعديل يعتبر من أجل علوم السنة النبوية وأهمها؛ فمن خلاله يتم معرفة الراوي الثقة من غيره، وتمييز الراوي مقبول الرواية من غيره، وهذا يكون له أثر كبير في قبول الحديث، أو رده.

٥- الحديث الموضوع هو: «الحديث المختلق المصنوع الملصق بالنبي صلى الله عليه وسلم والمنسوب إليه كذبا، وبهتانا وزورا». فهو لم يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم قولا، أو فعلا، أو تقريرا أو أضيف إليه خطأ، جهلا، أو كيدا، لكن فرّق بعض العلماء بين الباطل وبين الموضوع، بأن الحديث الموضوع، هو من يتعمد راويه الكذب، بينما الباطل هو من يقع من راويه الكذب عل سبيل الخطأ.

٦- وضع جهابذة العلماء ضوابط حاكمة وكاشفة، يميزون بها الحديث الصحيح من السقيم وهذه الضوابط متعددة ومتنوعة منها ما يتعلق بالأسانيد والرواة، ومنها ما يتعلق بالمتن، ومنها ما يتعلق بطرق معرفة الوضع والوضاعين.

٧- إذا وُصِفَ الراوي بالكذب، وكان ممن اشتهر بالعدالة، فإنه لا يراد به حقيقة الكذب، وذلك لأن الكذب ينافي العدالة، ولا ينافيها الضعف.

٨- صنف علماء الحديث كتبا جمعت المتون الموضوعة، وقاموا بنقد هذه المتون، والحكم عليها، وبينوا عللها وأوجه كذبها.

٩- هناك صيغٌ ومصطلحات اطلقها العلماء على الحديث الموضوع، مثل : هذا الحديث لا أصل له، أو لا أصل له بهذا اللفظ، أو لا يعرف له أصل، ومعناه أنه لا إسناد له، ولا يصح، ولا يثبت، أو ليس بثابت... وغير ذلك من الصيغ والمصطلحات التي ذكرت في ثنايا هذا البحث .

١٠- من خلال دراسة الرواة في هذا ا البحث تبين أن الحافظ السليماني عمدة لتراجم لا نجدها إلا عنده، فهو يتناول رواة لا نجد لغيره فيها كلاما ، وظهر لنا من خلال هذا البحث أنه حكم على رواة كثر بالتهمة بالوضع، وحكم على آخرين بألفاظ أخرى، قد وردت في ثنايا هذا البحث.

١١- أقوال الإمام السليماني لم تقتصر على الجرح فقط؛ وإنما اشتملت على أقوال التعديل أيضا.

١٢- من خلال الدراسة التطبيقية للرواة الذين وصفهم الحافظ السليماني بوضع الحديث تبين لنا أن منهم: رواة ثقات، قد اتفق الأئمة النقاد على توثيقهم وإمامتهم، مثل : الزُّبَيْر بْن بَكَّارٍ ، ومحمد بن جرير الطبري، وزكريّا بن يحيى بن الحارث النيسابوري، ومنهم أيضا رواة صدوقون ، مثل : محمد بن أحمد بن خَنْب، وعبد الرحمن بن قريش ، ومنهم ضعفاء يعتبر بهم، ولا يصلون إلى مرتبة الوضع أو الكذب، مثل أبي عاتكة البصري، ومنهم مجهولون، مثل عذال بن محمد، وأبي سعد الساعدي، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الحافظ السليماني – رحمه الله متشدد في الجرح كما ذكرنا آنفا. إلى غير ذلك من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث.

<u>وأما عن أهم التوصيات، فهي كما يلي:</u>

١- نحن في أمس الحاجة إلى استمرارية الجهود للذب عن حياض السنة النبوية المطهرة، وتنقيتها من الدس والكذب، وتقريبها إلى عموم الناس .

٢- إعداد دراسات علمية موسعة حول أئمة الجرح والتعديل الذين لم يحظوا بالخدمة العلمية الموسعة أمثال الحافظ السليماني؛ فمثل هؤلاء الأئمة لا زالوا بحاجة إلى جهود الجادين من الباحثين الجادين للاستفادة من مشروعهم في علم الجرح والتعديل.

٣- إعداد موسوعة علمية حاسوبية متخصصة في ألفاظ الجرح والتعديل، والاهتمام بعمل تراجم واسعة للرواة وسبر مروياتهم، ومقارنتها بروايات المتقنين من الرواة، والحكم عليها بما يليق بحالها، مع ضرورة الاستعانة بأساتذة

متخصصين للنظر والترجيح بين الأقوال المتعارضة في الراوي.

٤- بحث القضايا الشائكة التي تشغل أذهان الأوساط الحديثية في مجال السنة النبوية المطهرة، وذلك من خلال عقد مُؤتمر علمي سنوي في جامعتنا العريقة .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن ينفعنا بهذا العمل، وأن يجعل نياتنا خالصة لوجهه الكريم، وألا يجعله وبالا علينا ، وأن يرزقنا الإخلاص والقبول. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصل اللهم على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

فهرس بأهم المصادر والمراجع

١)	الأحكام الوسطى من حديث النبي – صلى الله عليه وسلم، لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.
٢)	أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبي إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان.
٣)	إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له: د سعد بن عبد الله الحميد، راجعه ولخص أحكامه وقدم له: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، الناشر: دار الكيان – الرياض، مكتبة ابن تيمية – الإمارات.
٤)	الإرشاد في معرفة علماء الحديث. المؤلف : الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى. الناشر : مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ. تحقيق : د. محمد سعيد عمر إدريس.
٥)	أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
٦)	أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن محمد درويش، أبي عبد الرحمن الحوت الشافعي (المتوفى: ١٢٧٧هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٨ هـ –١٩٩٧م.
٧)	الإصابة في تمييز الصحابة. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر : دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ. تحقيق : علي محمد البجاوي.
٨)	الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزِّرِكْلِيّ الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ). الناشر: دار العلم للملايين. الطبعة:

	الخامسة عشر – أيار – مايو ٢٠٠٢ م.
٩)	إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبي بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
١٠)	إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
	الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك، أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١١هـ–١٩٩٠م.
١١)	الأنساب. المؤلف: أبو سعد السمعاني. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢م.
١٢)	البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م.
١٣)	البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض– السعودية، الطبعة: الاولى، سنة: ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
١٤)	بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
١٥)	تاج التراجم، لأبي الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا

	السودوني الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.
١٦)	تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.
١٧)	تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.
١٨)	تاريخ أسماء الثقات. المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية – الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.
١٩)	تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٢٠)	تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.
٢١)	تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
٢٢)	التاريخ الأوسط، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧م.

٢٣)	التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.
٢٤)	التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
٢٥)	تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٦)	تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.
٢٧)	تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.
٢٨)	تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو، الناشر: مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٢٩)	تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو، الناشر: مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٣٠)	تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. المؤلف: جلال الدين السيوطي. الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وأيضًا طبعة حققها: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار

	طيبة.
٣١)	تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩ هـ)، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.
٣٢)	تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٣٣)	تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الشهير بـ «الذهبي»، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعه: الأولى، سنة: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
٣٤)	ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥م، وجزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ - ١٩٧٠م، وجزء ٥: محمد بن شريفة، وجزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.
٣٥)	التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٦)	تقريب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد - سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
٣٧)	التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٣٨)	التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
٣٩)	التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
٤٠)	التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٤١)	تلخيص المتشابه في الرسم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٨٥م.
٤٢)	تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٩ هـ.
٤٣)	تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٩ هـ.
٤٤)	تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد

	بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
٤٥)	تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
٤٦)	تهذيب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
٤٧)	تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج المزي. المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.
٤٨)	تهذيب اللغة المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)المحقق: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م عدد الأجزاء: ٨.
٤٩)	توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري» ط المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الأولى، – ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٥٠)	توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة الناشر: دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧معدد الأجزاء: ٢
٥١)	توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٩٣م.
٥٢)	الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن

	محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.
٥٣)	الثقات. المؤلف: ابن حبان البُستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
٥٤)	جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٥٥)	الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال، الإمام: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، المؤلف: خالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
٥٦)	الجرح والتعديل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.
٥٧)	جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، لجلال الدين السيوطي، المحقق: مختار إبراهيم الهائج - عبد الحميد محمد ندا - حسن عيسى عبد الظاهر، الناشر: الأزهر الشريف، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٥٨)	الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي.
٥٩)	خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي اليمني. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية . دار البشائر - حلب . بيروت. الطبعة:

	الخامسة، ١٤١٦هـ.
٦٠)	الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، المؤلف: أبو بكر البيهقي (٣٨٤ هـ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الناشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.
٦١)	الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
٦٢)	ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
٦٣)	ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، سنة: ٢٠٠٤م.
٦٤)	ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م
٦٥)	ذم الدنيا، لابن أبي الدنيا، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
٦٦)	رجال الحاكم في المستدرك، لمُقْبل بن هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
٦٧)	الرد الوافر، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن

	مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٣هـ.
٦٨)	الزهد لابن أبي الدنيا، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
٦٩)	سنن الترمذي. المؤلف: أبو عيسى الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢). ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣). وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥). الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
٧٠)	سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م.
٧١)	سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٤هـ.
٧٢)	سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبي بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٤هـ.
٧٣)	شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: ابن العماد الحنبلي. حققه: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
٧٤)	شرح التبصرة والتذكرة، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٧٥)	شرح التبصرة والتذكرة، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٧٦)	شعب الإيمان. المؤلف: أبو بكر البيهقي. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.
٧٧)	صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٧٨)	صحيح مسلم. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٧٩)	الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر العقيلي المكي. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٨٠)	الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
٨١)	الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٨٢)	الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦هـ.
٨٣)	الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر:

	عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٨٤)	الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة – الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
٨٥)	طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
٨٦)	طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت . د ت.
٨٧)	طبقات الشافعية الكبرى. المؤلف: تاج الدين السبكي. المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
٨٨)	طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
٨٩)	طبقات الفقهاء الشافعية، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٩٢م.
٩٠)	الطبقات الكبرى. المؤلف: لابن سعد. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
٩١)	طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٩٢)	طبقات علماء الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
٩٣)	العبر في خبر من غبر، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. المحقق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
٩٤)	عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب»، لإبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، أبي إسحاق الحلبي الشافعيّ الناجي، تحقِيق وَدِرَاسة: الدكتور إبراهيم بن حماد الريس، الدكتور محمد بن عبد الله بن علي القنّاص، الناشر: مَكتَبة المعَارف للنشر وَالتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولي، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٩٥)	العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤ هـ)، المحقق: أيمن نصر الأزهري - سيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولي، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
٩٦)	علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، بترتيب على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ.
٩٧)	فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - السعودية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٩٨)	فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩م.
٩٩)	فتح المغيث بشرح ألفية الحديث المؤلف: السخاوي؛ محمد بن عبد

	الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي المحقق: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير – محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد حالة الفهرسة: غير مفهرس الناشر: دار المناهج سنة النشر: ١٤٢٦ عدد المجلدات: ٥
١٠٠)	فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م عدد الأجزاء: ٤
١٠١)	الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، الناشر: طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر – لصاحبها محمد إسماعيل، الطبعة: الأولى، ١٣٢٤ هـ.
١٠٢)	الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت.
١٠٣)	القاموس المحيط. المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) .تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة .بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي .الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان .الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .عدد الأجزاء: ١
١٠٤)	قبول الأخبار ومعرفة الرجال، لأبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (المتوفى: ٣١٩ هـ)، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.
١٠٥)	قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، المؤلف: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ – ٩٤٧ هـ)، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، الناشر: دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨م.
١٠٦)	القند في ذكر علماء سمرقند، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد

	النسفي، تحقيق: يوسف الهادي، الناشر: مرآة التراث بإيران، ط١، سنة: ١٤٢٠هـ.
١٠٧)	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
١٠٨)	الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية - بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
١٠٩)	الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١١٠)	كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (المتوفى: ١١٦٢هـ)، الناشر: مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة، عام النشر: ١٣٥١ هـ.
١١١)	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
١١٢)	كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حياني - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، سنة: ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١١٣)	الكنى والأسماء، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
١١٤)	لسان العرب. المؤلف: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
١١٥)	لسان الميزان. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان. الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٠هـ.١٩٧١م.
١١٦)	لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدِّهلوي الحنفي، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م.
١١٧)	المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
١١٨)	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، اسم المؤلف: الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي ، دار النشر : دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد .
١١٩)	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: ابن حبان البُستي. المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
١٢٠)	مجلس في حديث جابر (مطبوع ضمن مجموع رسائل لابن ناصر الدين)، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: أبي عبد الله مشعل بن باني الجبرين المطيري، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٢ هـ -

	٢٠٠١م.
١٢١)	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
١٢٢)	المحكم والمحيط الأعظم. المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١١ (١٠ مجلد للفهارس).
١٢٣)	المختصر في أخبار البشر، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود ابن كثير، (المتوفى: ٧٣٢هـ)، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة: الأولى.
١٢٤)	المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٢٥)	المدخل إلى علم الجرح والتعديل، لأبي محمد حازم بن محمد الشربيني، تقديم أ د/ الشريف حاتم العوني، دار المودة، د ت.
١٢٦)	المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.
١٢٧)	مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي، قرظه وقدم له: محمد بن عبد الوهاب الوصابي، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن – الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.
١٢٨)	المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٩هـ.

١٢٩)	المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.
١٣٠)	معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
١٣١)	المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، المؤلف: أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري، الناشر: الدار الأثرية، الأردن – دار ابن عفان، القاهرة.
١٣٢)	المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.
١٣٣)	معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي. د ت.
١٣٤)	معجم مقاييس اللغة. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين الرازي. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٦ .
١٣٥)	معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.
١٣٦)	معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م عدد الأجزاء: ١
١٣٧)	معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين،

	الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
١٣٨)	المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.
١٣٩)	المعين في طبقات المحدثين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان – عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٤هـ.
١٤٠)	مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
١٤١)	المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
١٤٢)	مناهج البحث العلمي»، د/ عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات – الكويت، ط: ٣، سنة: ١٩٧٧م.
١٤٣)	المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
١٤٤)	المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
١٤٥)	منهج النقد في علوم الحديث المؤلف دكتور نور الدين عتر ط دار الفكر .
١٤٦)	المهذب في اختصار السنن الكبير، اختصرهُ: أبو عبد الله محمّد بن

	أحمد بن عُثمان الذَّهَبيّ الشَّافعيّ (المتوفي: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
١٤٧)	موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، لمجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.
١٤٨)	الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.
١٤٩)	ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.
١٥٠)	نزهة الألباب في الألقاب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
١٥١)	نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: نور الدين عتر. الناشر: مطبعة الصباح، دمشق. الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ١ .
١٥٢)	الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
١٥٣)	الوضع في الحديث . المؤلف: عمر بن حسن بن عثمان فلاته. الناشر: مكتبة الغزالي - مؤسسة مناهل العرفان سنة النشر: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م عدد المجلدات: ٣

[1]() ينظر : «مناهج البحث العلمي»، د. عبد الرحمن بدوي (صـ: ١٨)، وكالة المطبوعات – الكويت، ط: ٣، سنة: ١٩٧٧م.

[2]() ينظر : «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠٠/١٧).

٣() السابق نفسه.

٤() ينظر: «الأنساب»: (٢١٤٠/١٩٨/٧)، و«سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠٠/١٧)، وبيكند: بلدة بين بخارى وجيحون، على مرحلة من بخارى، وكانت بلدة كبيرة حسنة كثيرة العلماء، «معجم البلدان»: (٥٣٣/١)، وهي حاليًا في دولة أوزبكستان.

٥() ينظر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (٣٥٥/١).

٦() ينظر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠٠/١٧)، و«تاريخ الإسلام»، للذهبي: (٩٧/٢٨).

٧() ينظر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠٠/١٧).

٨() ينظر: «المصدر السابق»: (١١٥/٢٠٠/١٧). .

٩() ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (٢٦٢/٤١/٤).

١٠() يُنْظَر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (٣٥٥/١).

١١() يُنْظَر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، لابن العماد الحنبلي: (٢٦/٥)، وينظر: «بديعة البيان»، لابن ناصر الدين: (صـ: ١٨٥).

١٢() يُنْظَر: «القند في ذكر علماء سمرقند»، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي: (صـ: ٨٨)، تحقيق: يوسف الهادي، الناشر: مرآة التراث بإيران، ط١، سنة: ١٤٢٠هـ.

١٣() يُنْظَر: «الأنساب»: (٢١٤٠/١٩٨/٧).

١٤() يُنْظَر: «قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر»، لأبي محمد الحضرمي: (٣١٥/٣).

١٥() يُنْظَر: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (٤١/٤).

١٦() يُنْظَر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (صـ: ٢١٠– ٢١٣).

١٧() يُنْظَر: «الرد الوافر»: (صـ: ١٦).

١٨() يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (٩٦٠/١٦٠/٣).

١٩() يُنْظَر: «الرد الوافر»، لابن ناصر الدين الدمشقي: (صـ: ١٦).

٢٠() ينظر: «لسان الميزان»: (١٠٠/٥)، وسنتعرض لترجمة الطبري في ثنايا هذا البحث، هذا وقد عَدَّ حازم الشربيني الإمام السليماني من الطبقة الحادية عشرة للنقاد. «المدخل إلى علم الجرح والتعديل»، لأبي محمد حازم بن محمد الشربيني: (٣٧٤ – ٣٧٥)، تقديم أ د/ الشريف حاتم العوني، دار المودة.

٢١() ينظر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠٠/١٧).

٢٢() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٢٤/١٥)، ومعنى «الزعارة»: شراسة الطبع وسوء الخلق. «لسان العرب»: (٣٢٣/٤) وسيأتي ترجمته مستوفية في ثنايا هذا البحث إن شاء الله تعالى.

(٢٣) ينظر: «الميزان»: (٢/ ٢٨٣٠/٦٦)، وسيأتي ترجمته مستوفية في ثنايا هذا البحث إن شاء الله تعالى.

٢٤() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣١٤/١٢)، وقال في «الميزان»: (٢/ ٢٨٣٠/٦٦): «لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث. وقال – مرة: منكر الحديث».

(٢٥) «التهذيب»: (٣١٣/٣).

٢٦() يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥١٨/٩).

٢٧() يُنْظر: «طبقات علماء الحديث»، لابن عبد الهادي: (٢٣٤/٣)، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ»، لابن عبد الهادي: (صـ: ٣٥/ برقم: ٤٨).

٢٨() يُنْظَر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (٣٥٥/١).

٢٩() يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»، للذهبي: (٢٠٨/٢).

٣٠() ينظر: «الأنساب»: (٢١٤٠/١٩٨/٧).

٣١() «السابق نفسه»: (٤٠٥/٢).

٣٢() يُنْظَر: «الأعلام»، للزركلي: (١٧١/١).

٣٣() يُنْظَر: «معجم المؤلفين»: لعمر رضا كحالة: (١٦/٢).

٣٤() ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني»، لأبي سعد السمعاني: (صـ: ١٥٣١).

٣٥() يُنْظَر: السابق نفسه: (صـ: ١٥٣١).

٣٦() «الأنساب»: (٤٠٥/٢).

٣٧() يُنْظَر: «اللباب في تهذيب الأنساب»، لابن الأثير: (١٩٩/١)، وينظر: «معجم البلدان»، للحموي: (٥٣٣/١).

٣٨() يُنْظَر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي: (صـ: ٢١١/ برقم: ٥٢١).

٣٩() يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»، للذهبي: (٢٠٨/٢).

٤٠() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»، للذهبي: (٩٦/٢٨).

٤١() يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»، لمغلطاي: (٤٠٠/٦).

٤٢() يُنْظَر: «عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب»، لإبراهيم الناجي: (٧٢/١٠٣/١).

٤٣() يُنْظَر: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (٤١/٤).

٤٤() يُنْظَر: «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، لابن الملقن الشافعي: (صـ: ٢٥٠/برقم: ٨٥٢).

٤٥() يُنْظَر: «معجم البلدان»، لياقوت الحموي: (٤١٩/١).

٤٦() ينظر: «الأعلام»، للزركلي: (١٧١/١).

٤٧() ينظر: «معجم المؤلفين»: لعمر رضا كحالة: (١٦/٢).

٤٨() ينظر: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (صـ: ٤٥).

٤٩() ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٣١٣/٣).

٥٠() ينظر: «طبقات علماء الحديث»: (٣٦٢/٢).

٥١() «طبقات علماء الحديث»: (٢٣٤/٣).

٥٢() ينظر: «الأنساب»: (١٢٣/٧)، و«القند في ذكر علماء سمرقند»، لنجم الدين النسفي: (صـ: ٨٨).

٥٣() ينظر: «العبر في خبر من غبر»: (٢٠٨/٢)، «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي: (صـ: ٢١١/ برقم: ٥٢١)، و ويُنْظر ترجمته أيضًا في: «تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (٩٦٠/١٦٠/٣)، «المعين في طبقات المحدثين»، للذهبي: (صـ: ١٢٢/ برقم: ١٣٥٧)، و«الوافي بالوفيات»، للصفدي: (١٤٢/٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (٢٦٢/٤١/٤)، و«هدية العارفين»، للبغدادي: (٧١/١)، و«الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم»، لأبي الطيب المنصوري: (١٠٦/٢٤٧/١) و«طبقات الشافعيين»: لابن كثير: (صـ: ٣٤٨)، و«العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، لابن الملقن: (صـ: ٢٥٠/برقم: ٨٥٢) .

٥٤() يُنْظَر: «الأنساب»: (٤٠٥/٢).

٥٥() «السابق نفسه»: (١٩٩/٧).

٥٦() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٩٠/٦ – ٣٧٦/٣٩١).

٥٧() السابق نفسه.

٥٨() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٤٠/٦١٧/١٢).

٥٩() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٧٦/٣٩٠/٦)، وأيضًا: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، لمحيي الدين الحنفي: (٢٦/١٠/٢)، و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية»، لأبي الحسنات اللكنوي: (صـ: ١٨ – ١٩)، و«هدية العارفين»، لإسماعيل البغدادي: (١٧/٢)، و«معجم المؤلفين»، لرضا كحالة: (٢٥٥/٨).

٦٠() السابق نفسه: (٢١٩/٩٥١/٦).

٦١() يُنْظَر: «إكمال الإكمال لابن نقطة»: (٢٨٨٧/١١٥/٣).

٦٢() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٩٥١/٦)، و«الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»: (٣١٣/٧)، و«الأنساب»، للسمعاني: (٤٥٠/١٣)، و«اللباب في تهذيب الأنساب»: (٣٩٧/٣).

(٦٣) ينظر :«تاريخ الإسلام»: (١٠٤٨/٦)، و«تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (١٦٦/٢)، و«سير أعلام النبلاء»، و«تهذيب التهذيب» : (٤٨٩/٩/ ٧٩٨).

٦٤() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٢٨٠/٧٥٨/٦).

٦٥() يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٩٦٩/٣).

٦٦() يُنْظَر: «الثقات»: (١٣٥٢١/٢٩٤/٨).

٦٧() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٢٨٠/٧٥٨/٦)، وينظر ترجمته أيضًا في: «رجال الحاكم في المستدرك»: (٨٢٨/٤١٢/١).

٦٨() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٨٦/١٣)، و«تاريخ الإسلام»: (٣٦٠/١٠٠٣/٦).

٦٩() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٦٠/١٠٠٣/٦).

٧٠() يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (١٥٧٢٣/١٥٢/٩).

٧١() يُنْظَر: «تاريخ دمشق»، لابن عساكر: (٦٠٣٨/٢٠٣/٥١).

٧٢() يُنْظَر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٥٠٢٥/٣٠٨/٢٤).

٧٣() يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (١٢/٨/٩).

٧٤() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٦٥/برقم: ٥٦٩٣).

٧٥() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٦٠/١٠٠٣/٦)، وأيضًا: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (١٠٦٥/١٨٧/٧)، و«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (١٩٨٦/٢٩/١٣)، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: (٣٨٠/٣)، «طبقات الحنابلة»: (٢٦٤/١)، «تذكرة الحفاظ»: (٦٧٨/١٦٨/٢).

٧٦() يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (٦٩٨/١٨٠/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٣٨/١٣)، و«طبقات الحفاظ»، للسيوطي: (صـ: ٢٩٩).

٧٧() يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٧٢١٧/٤٠٠/١٥).

٧٨() يُنْظَر: «تاريخ نيسابور»: (صـ: ٦٠/ برقم: ١١٧٥).

٧٩() يُنْظَر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (٤٧/١٣).

٨٠() يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (١٨٠/٢)، و«تاريخ الإسلام»: (١٠٦١/٦).

٨١() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٣٨/١٣).

٨٢() يُنْظَر: «طبقات علماء الحديث»: (٦٦٢/٣٩٠/٢).

٨٣() يُنْظَر: «طبقات الحفاظ»، للسيوطي: (صـ: ٢٩٩)، وينظر أيضًا: «الأعلام»، للزركلي: (٢١/٨)، و«مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب»: (٣٣٣/٣)، و«معجم المؤلفين»: (٨٨/١٣)، و«هدية العارفين»: (٤٩٠/٢).

٨٤() بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الميم، نسبة إلى كرمينية، وهي إحدى بلاد ما وراء النهر على ثمانية عشر فرسخًا من بُخَارَى. يُنْظَر: «الأنساب»: (٤٠٥/١٠)، وقول السليماني نقله الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (٢٩٤/٧٦٠/٦).

٨٥() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٧٦٠/٦ – ٢٩٤/٧٦١).

٨٦() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٧٢٤٦/٤٨٥/٣)، و«تاريخ الإسلام»: (٣٨٩/٣٩٥/٦).

٨٧() يُنْظَر: «جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، للسيوطي: (٣٧١/٢٢)، و«كنز العمال»، للمتقي الهندي: (٢٤٥/٢).

٨٨() يُنْظَر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»: (صـ: ٣٣).

٨٩() يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٨٢٧/٣).

٩٠() المصدرين السابقين، و«المغني في الضعفاء»: (٥٣١٢/٥٥٧/٢).

٩١() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٨٩/٣٩٦/٦).

٩٢() يُنْظَر: «شعب الإيمان»: (٣٠٢/١٣).

٩٣() يُنْظَر: «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه»: (٤٣٦/٢).

٩٤() يُنْظَر: «القراءة خلف الإمام»، للبيهقي: (صـ: ١٥٩).

٩٥() «السابق نفسه»: (صـ: ١٦٢).

٩٦() يُنْظَر: «المتفق والمفترق»، للخطيب: (١٢١٠/١٨١٧/٣).

٩٧() السابق نفسه: (١٨١٨/٣).

٩٨() يُنْظَر: «لسان الميزان»، لابن حجر: (١٦٧/٤٩/٥)، و(٢٧٣/٨٤/٥)، ويُنظَر في ترجمته أيضًا: «فتح الباب في الكنى والألقاب»: (صـ: ٤٩٦/برقم: ٤٥٤٣)، و«تاريخ نيسابور»: (صـ: ٣٠/برقم: ٤٩٩)، و«رجال الحاكم في المستدرك»: (١٨٢/٢).

٩٩() يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٢٨٩٢/٤٣/٣).

١٠٠() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٣٣/٩٠٥/٥)، والأبدال هم أناس صالحون أولياء عُبَّاد يحفظ الله بهم الأرض، ويُسْتَنْصَرُ بهم، ويُسْتَمْطَرُ بهم، ويرفع الله أنواع البلاء بدعائهم، كلما مات منهم وليٌّ أبدل الله مكانه وليًّا آخر، وقد وردت فيهم أحاديث تصل إلى درجة الحسن بمجموع طرقها وشواهدها، ولقد ذكرها الشيخ العجلوني في كتابه «كشف الخفا» وقال عقب بعض منها : «إن رجال الحديث مختلف فيهم, فهو حسن على رأي جماعة من الأئمة، وقال الزركشي أيضًا: هو حسن، وقال في التمييز تبعًا

للأصل: له طرق عن أنسٍ مرفوعًا بألفاظ مختلفة، وكلها ضعيفة, انتهى. وأقول: لكنه يتقوى بتعدد طرقه الكثيرة» «كشف الخفاء»: (٣٢/١/رقم : ٣٥).

١٠١() يُنْظَر: «تهذيب الكمال» (٤٩٧٢/١٧٦/٢٤)، و«تهذيب التهذيب» (٧٨٧/٤٣٤/٨).

١٠٢() يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (١٥٠٠٨/٢٨/٩).

١٠٣() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٦١/برقم: ٥٦٤٠)، و«نزهة الألباب في الألقاب»، لابن حجر: (٢٣٩٤/١٢٣/٢)، وينظر أيضًا: «تذهيب التهذيب»، للذهبي: (٥٦٨٧/٤٥١/٧)، و«الخلاصة»، للخزرجي: (صـ: ٣٢١).

١٠٤() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٣٧٩/٨٠/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦٨/١٠).

١٠٥() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٤٣٢/٣١٠/٨).

١٠٦() يُنْظَر: «سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل»: (صـ: ٥٢/برقم: ٩٠).

١٠٧() يُنْظَر: «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال»: (صـ: ٣٥/برقم: ٢٩).

١٠٨() يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١٦٩٣/٢٦٧/٢).

١٠٩() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٤٣٢/٣١٠/٨).

١١٠() يُنْظَر: «المعرفة والتاريخ»: (١٥١/٣).

١١١() السابق نفسه.

١١٢() يُنْظَر: «الثقات»: (٥٥٥٢/٤٢٩/٥).

١١٣() يُنْظَر: «الكاشف»: (٥٣٣١/٢٤٨/٢).

١١٤() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٤/١٢٣/٦).

١١٥() يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٤٥٨/١٠٦/١١).

١١٦() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٢٣/برقم: ٦٥٢٤)، وينظر أيضًا: «تاريخ الإسلام»: (٢٦٩/٧٣٢/٣).

١١٧() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٩٥/١/برقم: ٧٧٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٤٦/١-٤٦٢/٢٤٧).

١١٨() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٩٥/١/برقم: ٧٧٨).

١١٩() يُنْظَر: «الكاشف»: (٣١٥/٢٣٨/١).

١٢٠() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩١/٥٠٣/٩).

١٢١() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٠٢/برقم: ٣٧٧)، وينظر أيضًا في ترجمته: «العبر في خبر من غبر»: (٢٧٠/١)، و«شذرات الذهب»: (٢٤/٣)، و«الولاة والقضاة»، للكندي: (صـ: ٢٨٤)، و«ترتيب المدارك وتقريب المسالك»: (٢٨١/٣)، «تهذيب الكمال» (٣٧٦/٤٦٦/٢)، «الوافي

بالوفيات»: (٢٧٣/٨)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٣٠٠/١٣٨/١)، «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب»: (٢٩٨/١)، «تذهيب تهذيب الكمال»: (٣٧٧/٣٣٣/١).

١٢٢() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣٢٦/١/برقم: ١٢٢٩).

١٢٣() يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٣٨٢٥/٣٠٠/٢).

١٢٤() يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٨٦٨١/١٥٣/٤).

١٢٥() يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٨٨٩٣/٢١٢/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٣٥/٣٥٦/١٠).

١٢٦() يُنْظَر: « ميزان الاعتدال »: (٩٩٢١/٤٨٤/٤).

١٢٧() يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٨٣٠٠/٦٢/٤).

١٢٨() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥١٣/برقم: ٦٣٩٠).

١٢٩() يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٨٤٨/٥١٧/٩).

١٣٠() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥١٣/برقم: ٦٣٩٠).

١٣١() يُنْظَر: «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله»: (٣٤١٤/٦٣٦/٢).

١٣٢() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢٤٧٠/٦٤٤/١).

١٣٣() يُنْظَر: «الثقات»: (١٣١٣٦/٢٢٥/٨).

١٣٤() يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٥٩٤/٣٨٨/٢).

١٣٥() يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٣٨٩/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال»: (١٨٥/١٢).

١٣٦() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٤/٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (١١٤/١٤).

١٣٧() يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (١٠٦/٣).

١٣٨() السابق نفسه: (٥٥٨/٣).

١٣٩() يُنْظَر: «البدر المنير»: (٤٧٣/٩).

١٤٠() يُنْظَر: «الإصابة في تمييز الصحابة»: (٦٠/٢).

١٤١() يُنْظَر: «جمع الجوامع»: (٢٧٨/٧).

١٤٢() يُنْظَر: «الإصابة»: (٢٤٥/٢).

١٤٣() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٢٢/٥٦٢/٥)، وينظر أيضًا: «الكشف الحثيث»: (صـ: ١٠٧/برقم: ٢٧٠).

١٤٤() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٥٥/١٤).

١٤٥() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤٥٦٢/٤٩٢/٢)، و«لسان الميزان»: (٤٤٠٩/٥٦٣/٤).

١٤٦() يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥١٩١/٣٢٥/١١).

١٤٧() السابق نفسه.

١٤٨() يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥١٩١/٣٢٥/١١).

١٤٩() يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٦١٠/٢).
١٥٠() يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٦٢٥/٥).
١٥١() يُنْظَر: «البداية والنهاية»: (١٦٣/١١).
١٥٢() يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٥٦٧/٤).
١٥٣() السابق نفسه: (٥٦٨/٤).
١٥٤() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤٥٦٢/٤٩٢/٢)، و«الكامل في ضعفاء الرجال»: (٤٣٨/٥).
١٥٥() يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (٧٣٨/٢١٧/٢).
١٥٦() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٤٧/٤٤٠/١٤).
١٥٧() يُنْظَر: «ديوان الإسلام»: (٢٧٤/١).
١٥٨() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤٥٦٢/٤٩٢/٢)، وينظر في ترجمته أيضًا: «المختصر في أخبار البشر»، لابن كثير: (٧٢/٢)، و«شذرات الذهب»: (٨٣/٤)، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (صـ: ٣١٢/برقم: ٣٧٧)، و«الوافي بالوفيات»: (٢٥٩/١٧)، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ»، لابن عبد الهادي: (صـ: ١٤١/برقم: ٣٩١)، و«إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني»: (صـ: ٣٩٠/برقم: ٦٠٤).
١٥٩() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٦٤٦/٤٤٣/١)، و«لسان الميزان»، لابن حجر: (٢٥٩/٢).
١٦٠() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (٤٠٦/٨٨/٣).
١٦١() يُنْظَر: «الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي»: (١٠٩/٨٥٥/٣)، و«الجرح والتعديل»: (٤٠٦/٨٨/٣).
١٦٢() يُنْظَر: «الإرشاد»، للخليلي: (٦٦٣/٢ – ٦٦٤).
١٦٣() يُنْظَر: «الزهد»، لابن أبي الدنيا: (صـ: ٣٨/برقم: ٤٦)، و «ذم الدنيا»، لابن أبي الدنيا: (صـ: ٣١/برقم: ٤٦).
١٦٤() يُنْظَر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (٢٥١٩/٢٥٧/٣)، وينظر ترجمته أيضًا في: «المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري»: (٦٤٢/١٠٠/١)، و«مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب»: (٦٣٣١/٣٠٨/١)، و«الأماكن، ما اتفق لفظه وافترق مسماه»: (صـ: ٤٨٢/برقم: ٣٨٧).
١٦٥() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٥٦٧/٤٢٤/١)، و«لسان الميزان»: (٥٩٦/١٣٨/٢)، وأيضًا: «المؤتلف والمختلف»، للدارقطني: (٤٦٣/١)، و(٩١٧/٢)، و«الإكمال»: (١٤٦/٣)، و«الأنساب»، للسمعاني: (٥٢٤/١٢).
١٦٦() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (٣٨٢/٧).
١٦٧() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣٠٧/١٠٧/٢).

١٦٨() السابق نفسه.
١٦٩() يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٣٠٩٦/١٣/٧).
١٧٠() السابق نفسه.
١٧١() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (٢٧٠/١)، و(١٠٨/٢).
١٧٢() يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (٦٥٧٩/٢٧/٦).
١٧٣() يُنْظَر: «تاريخ ابن معين – رواية الدارمي»: (صـ: ٧٧/برقم: ١٧٩).
١٧٤() يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (صـ: ٥٢/برقم: ٢٧).
١٧٥() يُنْظَر: «تاريخ ابن معين – رواية الدوري»: (٤٧٤٩/٣٥٤/٤).
١٧٦() يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (٦٥٧٩/٢٧/٦).
١٧٧() يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٣١/١٣٠/١).
١٧٨() يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٣٠٩٦/١٣/٧).
١٧٩() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»، للذهبي: (٣٨/١/برقم: ١١٦).
١٨٠() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»، للذهبي: (٣٨/١/برقم: ١١٦).
١٨١() يُنْظَر: «الكاشف»: (١٤٨/٢١٤/١)، وأيضًا: «التاريخ الكبير»، للبخاري: (٩٤٥/٢٩٤/١)، و«تهذيب الكمال»: (١٨٦/١٠٨/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤٠/٣٧٨/٧).
١٨٢() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢٢٧١/٥٩٩/١).
١٨٣() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٩٩/١).
١٨٤() يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٧/٣).
١٨٥() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٤٧/٣).
١٨٦() السابق نفسه.
١٨٧() يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٣٣٣/٦).
١٨٨() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣٤/٥).
١٨٩() يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (صـ: ١٣١/برقم: ٣٣١).
١٩٠() يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (١٦٠/٤).
١٩١() يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٨/٣).
١٩٢() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢٢٧١/٥٩٩/١).
١٩٣() السابق نفسه: (٢٢٥٣/٥٩٥/١).
١٩٤() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٩٩/٢٣١/٥).
١٩٥() يُنْظَر: «الكاشف»: (١٢٢١/٣٤٩/١).
١٩٦() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٧٨/برقم: ١٥٠٠).

١٩٧() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/١٦٤/٥٩٨٦).
١٩٨() يُنْظَر: «تاريخ ابن معين – رواية الدارمي»: (صـ: ١٥٩/برقم: ٥٦٣).
١٩٩() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٦/٣٩٢/٢١٨٢).
٢٠٠() السابق نفسه.
٢٠١() يُنْظَر: «الثقات»: (٧/٢٨٦/١٠٠٩٥).
٢٠٢() يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧/٤٠٠).
٢٠٣() يُنْظَر: «سؤالات ابن هانىء»: (٢١٧٢)، نقلًا عن «الجامع لعلوم الإمام أحمد – الرجال»: (١٨/٢٩٤/١٩٢٤).
٢٠٤() يُنْظَر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (صـ: ٣١٥/برقم: ٤١٩).
٢٠٥() يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٩/٣٩٣).
٢٠٦() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/١٦٤/٥٩٨٦).
٢٠٧() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٤/١٥٧/٢٢٢).
٢٠٨() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٠٧/برقم: ٤٨٢١)، وينظر أيضًا في: «التاريخ الكبير»: (٧/٢٩/١٢٩)، و«تهذيب الكمال»: (٢١/١٨٩/٤١٥٩)، و«الوافي بالوفيات»: (٢٢/٢٣٤)، و«مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار»: (٢/٣٦٦/١٨٩٠).
٢٠٩() يُنْظَر: «الإرشاد»: (٢/٦٨٣).
٢١٠() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٧/٥٣٣).
٢١١() يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٣/٤٣٣).
٢١٢() يُنْظَر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (صـ: ٣٣١/برقم: ٤٠٢).
٢١٣() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢/٥٨٧/٤٩٦٥).
٢١٤() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢/٥٨٧/٤٩٦٥).
٢١٥() يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (٢/٢٧).
٢١٦() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٢٦٣/١٢٩).
٢١٧() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٦٢٠/٧٨٣٧).
٢١٨() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧/٣١٤).
٢١٩() يُنْظَر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (٨/٢٣٢/٨٥٨).
٢٢٠() يُنْظَر: «الإرشاد»: (١/٢٨٥).
٢٢١() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٦٢٠/٧٨٣٧).
٢٢٢() يُنْظَر: «الكاشف»: (٢/١٩٤/٥٠٠١).

٢٢٣() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٩٣/برقم: ٦٠٨٢)، وينظر ترجمته أيضًا في «تاريخ بغداد»: (١٠٥١/٥١٥/٣)، و«التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»: (٥٣٢/٦٦٠/٢) ،«تهذيب التهذيب»: (٥٠٥/٣٠٣/٩)، و«العبر»: (١٧٧/١)، و«شذرات الذهب»: (٢٦٥/٢)، (٥٤٠٨/٦٣٠/٢٥)، و«تاريخ الإسلام»: (٣٤٠/٢٠٣/٤)، و«الوافي بالوفيات»: (١٨٦/٣)، و«طبقات الحفاظ»: (صـ: ٨٩/برقم: ١٧٥).

(٢٢٤) ينظر: «القاموس المحيط»: (ص ٧١-٧٢)، و«معجم مقاييس اللغة»: (١١٧/٦).

(٢٢٥) ينظر: «القاموس المحيط (ص ٧١-٧٢)، و«معجم مقاييس اللغة»: (١١٧/٦)، و«تهذيب اللغة»: (٧٤/٣)، و«المحكم والمحيط الأعظم»: (٢١٢/٢) .

(٢٢٦) ينظر: «القاموس المحيط»: (ص ٧١-٧٢).

(٢٢٧) ينظر: «المحكم»: (٢١٢/٢) .

(٢٢٨) ينظر: «تنزيه الشريعة»: (٥/١)، و«فتح المغيث»: (٢٣٤/١).

(٢٢٩) ينظر: «الوضع في الحديث»، د عمر فلاته: (ص١٠٧) ، «معرفة أنواع الحديث» لابن الصلاح: (ص٢٠٠).

(٢٣٠) ينظر: «التقييد والإيضاح»: (٥٣٩/١) ، «علوم الحديث» للحاكم: (ص٨٩) ، «فتح المغيث» للسخاوي: (٢٣٤/١)، «تنزيه الشريعة»: (٥/١)، «تدريب الراوي»: (٢٣٤/١).

(٢٣١) ينظر: «ظفر الأماني» لعبد الحي اللكوني: (ص٤١٨ -٤١٩) .

(٢٣٢) ينظر: «منهج النقد في علوم الحديث» د نور الدين عتر : (ص٣٠١)

(٢٣٣) ينظر: «الحديث الباطل عند الإمام أبي حاتم الرازي»: دراسة تطبيقية .د أحمد عبد الله . د .ورياض حسين عبداللطيف؛ بحث منشور في مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية المجلد الثاني، العدد الثاني، شعبان ١٤٣٦ هـ /حزيران ٢٠١٥ م :(ص٣٠٠) .

(٢٣٤) ينظر: «الأنوار الكاشفة»: (ص٧) .

(٢٣٥) ينظر: «مقدمة الفوائد المجموعة» للشوكاني، المعلمي اليماني :(ص١١). ط دار الكتب العلمية. بيروت.

(٢٣٦) ينظر: «لسان المحدثين لمحمد خلف سلامة»: (١٧٢/٢). ط الموصل، ٢٠٠٧ .

(٢٣٧) ينظر: «الحديث الباطل عند الإمام أبي حاتم الرازي»: (ص٣١١-٣١٢) .

(٢٣٨) أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٥/١)، و«الخطيب في الكفاية»: (ص٤٣١) ، و هو صحيح .

(٢٣٩) ينظر: «توضيح الأفكار»: (٥٥/٢) بتصرف .

(٢٤٠) ينظر: «المجروحين»: (١٥٢/١-١٥٣)، «ميزان الاعتدال»: (٤٧٩/٣).

(٢٤١) ينظر: «الكفاية»: (١٤٧/١) .

(٢٤٢) ينظر: «تدريب الراوي»: (٤٧٧/١).

(٢٤٣) ينظر: «الكامل»: (٢٣٤/١-٢٣٥) .

(٢٤٤) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٥٠٩/٣).

(٢٤٥) ينظر: «تدريب الراوي»: (٣٢٦/١) .

(٢٤٦) ينظر: «المجروحين»: (٢٠٤/١) .

(٢٤٧) ينظر: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي :(١٦٣/٢)، «تذكرة الموضوعات» للفتني :(ص١٨٠).

(٢٤٨) [الأنعام: ١٦٤].

(٢٤٩) ينظر: «الموضوعات لابن الجوزي»: (٤٦٢/١-٤٦٣).

(٢٥٠) ينظر: «المنار المنيف»: (ص٩٩ -١٠٠).

(٢٥١) ينظر: «الموضوعات لابن الجوزي»: (١٤٣/١).

(٢٥٢) ينظر: «الموضوعات لابن الجوزي»: (٣٥٩/١).

(٢٥٣) ينظر: «الأسرار المرفوعة»: (٤٤٤/١).

(٢٥٤) ينظر: «الأسرار المرفوعة»: (١٩٩/١).

(٢٥٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم (١٩/١/ ٥٠)، ومسلم في صححيه، كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو وخصاله (٣٩/١/ ٩) .

(٢٥٦) ينظر: «الموضوعات لابن الجوزي»: (١٤٧/١).

(٢٥٧) ينظر: «المنار المنيف»: (ص٥٠).

(٢٥٨) ينظر: «الفوائد المجموعة»: (ص٢٠٦).

(٢٥٩) ينظر: «الأسرار المرفوعة»: (ص٤٣٣)، و«اللالئ المصنوعة»: (٣١٢/١).

(٢٦٠) ينظر: «توضيح الأفكار»: (٧٥/٢)، «شرح ألفية السيوطي»: للأثيوبي (٢٩٢/١).

(٢٦١) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢/ ٣٧).

(٢٦٢) ينظر: «الكفاية»: (ص ٢٢).

(٢٦٣) ينظر: «علوم الحديث»: (ص ١٢٧) .

(٢٦٤) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/١).

(٢٦٥) ينظر: «التبصرة والتذكرة»: (٢/ ١٢) ، «منهج النقد» . د نور الدين عتر : (ص ١٠٨) .

(٢٦٦) ينظر: «التبصرة والتذكرة»: (١١/٢).

(٢٦٧) ينظر: «نزهة النظر»: (ص١١١).

(٢٦٨) ينظر: «التقريب»: (ص٧٥ – ٧٤) .

(٢٦٩) ينظر: «فتح المغيث»: (١/ ٤٠٠) ، «مباحث في علم الجرح والتعديل قاسم»، علي سعد (ص ٦١) دار البشائر الإسلامية، بيروت– ١٩٨٨ ، و «أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح»، د سعاد جعفر حمادي (ص٥٤) – مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية – ربيع أول ١٤٣٣ هـ ، فبراير ٢٠١٢.

(٢٧٠) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٣٧/٢)، «مقدمة ابن الصلاح»: (ص٢٣٩)..

(٢٧١) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٣٧/٢).

(٢٧٢) ينظر: «الكفاية»: (ص٣٨).

(٢٧٣) ينظر: «فتح المغيث»: (ص١٧٦).

(٢٧٤) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/١).

(٢٧٥) ينظر: «فتح المغيث »: (ص١٧٦) .

(٢٧٦) ينظر: «مراتب الجرح والتعديل» د كمال الجمل: (ص٦٥).

(٢٧٧) ينظر: «تقريب التهذيب»: (ص٧٥).

(٢٧٨) ينظر: «شرح نزهة النظر»: (ص٧٥).

(٢٧٩) ينظر: «تدريب الراوي»: (٢٤٠/١).

(٢٨٠) ينظر: «شرح النخبة»: (ص١٥٤).

(٢٨١) ينظر: «فتح المغيث للسخاوي»: (١٢٠/٢).

(٢٨٢) ينظر: «شرح النخبة»: (ص١٥٤).

(٢٨٣) ينظر: «فتح المغيث للسخاوي»: (١٢٠/٢)، «مراتب الجرح والتعديل، د . كمال الجمل»: (ص٧٥).

(٢٨٤) ينظر: «فتح المغيث للسخاوي»: (١٦٨/٢).

(٢٨٥) ينظر: «تنزيه الشريعة»: (٣٤/١).

(٢٨٦) ينظر: «فتح المغيث للسخاوي»: (١٢١/٢).

(٢٨٧) ينظر: «المصدر السابق»: (١٢٢/٢).

(٢٨٨) ينظر: «المصدر السابق»: (١٢٥/٢).

(٢٨٩) ينظر: «المجروحين»: (٦٩/٢/ ٦١٩).

(٢٩٠) ينظر: «توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري»: (ص٢٦١) ط المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الأولى، – ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

(٢٩١) ينظر: «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» لمحمد بن إسماعيل الكحلاني: (٧٠/٢) .

(٢٩٢) ينظر: «شرح التبصرة والتذكرة»: (٣٠٧/١).

(٢٩٣) ينظر : «تدريب الراوي»: (٢٥١/١).

(٢٩٤) ينظر : «قواعد في علوم الحديث» : (ص٢٨٢) .

(٢٩٥) ينظر: «تدريب الراوي» : (٢٥٠/١) .

(٢٩٦) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢٨٣٠/٦٦/٢).

(٢٩٧) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٥٨٠/٣١٢/٣).

(٢٩٨) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٦٦٠/٥٨٥/٣).

(٢٩٩) ينظر: «تاريخ بغداد» : (٤٥٣٨/٤٨٦/٩)، و«موسوعة أقوال الدارقطني» : (١٢٩٢/٢٦٣/١).

(٣٠٠) ينظر: «تاريخ بغداد» : (٤٥٣٨/٤٨٦/٩).

(٣٠١) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٥٨٠/٣١٢/٣).

(٣٠٢) ينظر : «الكاشف» : (١٦١٦/٤٠١/١).

(٣٠٣) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٥٨٠/٣١٢/٣).

(٣٠٤) ينظر: «الثقات»: (١٣٣١٨/٢٥٧/٨).

(٣٠٥) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢٨٣٠/٦٦/٢).

(٣٠٦) ينظر : «التقريب»: (صـ:٢١٤/برقم:١٩٩١).

(٣٠٧) ينظر : «طبقا الحفاظ» : (ص٢٣٤/ رقم ٥٢٤).

(٣٠٨) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٢٨٣٠/٦٦/٢).

(٣٠٩) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٥٨٠/٣١٢/٣).

(٣١٠) ينظر : «التقريب»: (صـ:٢١٤/برقم:١٩٩١).

(٣١١) ينظر: « الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» : (ص١١٩/ رقم٢٩٢).

(٣١٢) ينظر :«سؤالات الحاكم للدارقطني» : (ص١٥١/ رقم ٢١٩) وينظر: أيضا :«تاريخ بغداد»: (١١٥/٣/ ٧٣٥)، و«ميزان الاعتدال:»: (٥٣٢/٣/ ٧٤٦٣)، و«لسان الميزان» :(١٠٩/٧/ ٦٧٣٦)، و«إرشاد القاصي»: (ص٥٤٠/ رقم ٨٧٣).

٣١٣() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٧٣٠٦/٤٩٨/٣).

٣١٤() يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥٤٨/٢).

٣١٥() يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥٤٨/٢).

(٣١٦) ينظر : «الإرشاد» : (٨٠٠/٢).

(٣١٧) ينظر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» : (٢١٥/١٣/ ٢١٩٩).

٣١٨() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٧٣٠٦/٤٩٨/٣).

٣١٩() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/٢٦٧/١٧٥).

٣٢٠() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٤٩٨/٧٣٠٦)، وصاحب الترجمة الآتي، يقصد به الإمامُ الذهبي : محمد بن جرير بن رستم، أبي جعفر الطبري، حيث ترجم له قائلا: رافضي له تواليف، منها كتاب: «الرواة عن أهل البيت»، رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني «ميزان الاعتدال»: (٣/٤٩٩/٧٣٠٧). وربما يكون سبب الإشكال هو إطلاق نسبة «الطبري» على «محمد بن رستم» هذا، وهو أحد علماء الرافضة، وكنيته أيضا أبو جعفر، فاجتمع مع الإمام الطبري المفسر المعرف في اسمه ونسبته وكنيته، فاختلط على الحافظ السليماني الأمر وهذا ما أشار إليه الإمام الذهبي ، وقد ترجم الشيخ آغا بزرك الطهراني لمحمد بن رستم في «طبقات أعلام الشيعة»:(ص٢٥٠).

(٣٢١) الذي في «البحر المحيط» لأبي حيان: "وقال أبو جعفر الطوسي في تفسيره، وهو إمام من أئمة الإمامية" ينظر «البحر المحيط» : (١/١٤٣).

٣٢٢() يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٥/١٠٠).

(٣٢٣) [سبأ: ٢٨].

٣٢٤() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤/٥٨٧/١٠٧٣٩)، «لسان الميزان»: (٧/١٢٢/١٣٣٣)، «الكشف الحثيث»: (صـ: ٢٨٩/برقم: ٨٧٨).

٣٢٥() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (١/١٣٣/٤٢).

٣٢٦() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٩٤٤/٢٠٣).

٣٢٧() يُنْظَر: «تاريخ نيسابور»: (صـ: ٤٧/برقم: ٨٧٨).

٣٢٨() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٩٤٤/٢٠٣).

٣٢٩() يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (١/٤٣٥ – ٤٣٦)، وينظر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: (٣/٤١٨).

٣٣٠() يُنْظَر: «الوافي بالوفيات»: (١٤/١٣٦).

٣٣١() يُنْظَر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (١/٢٤٥).

٣٣٢() يُنْظَر: «معجم المؤلفين»: (٤/١٨٤).

٣٣٣() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٩٤٤/٢٠٣).

(٣٣٤) ينظر: «سير أعلام النبلاء» : (١٥/٥٢٤/ ٣٠١).

(٣٣٥) ينظر: «تاريخ الإسلام» : (٧/٨٧٥/ ٣٧٧).

(٣٣٦) ينظر: «تاريخ بغداد» : (٢/١٢٦/ ١١٠).

(٣٣٧) ينظر: «تاريخ الإسلام» : (٧/٨٧٥/ ٣٧٧).

(٣٣٨) ينظر: «سير أعلام النبلاء» : (١٥/٥٢٤/ ٣٠١).

(٣٣٩) ينظر: «سير أعلام النبلاء» : (١٥/٥٢٤/ ٣٠١).

(٣٤٠) ينظر: «تاريخ بغداد» : (١٢٦/٢/ ١١٠).

(٣٤١) ينظر: «ميزان الاعتدال» : (٩٥٤٧/٣٨٦/٤)، «سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني» :(٢٣٩/١٥٩)، و«تاريخ بغداد» : (٧٤٦٤/٣٢٣/٦).

٣٤٢() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤٩٤١/٥٨٢/٢)، «لسان الميزان»: (١٦٧١/٤٢٥/٣).

٣٤٣() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٧٨/١).

٣٤٤() يُنْظَر: «الكشف الحثيث»: (صـ: ١٦٤/ برقم: ٤٣٠).

٣٤٥() يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥٣٥٣/٥٧٤/١١).

٣٤٦() يُنْظَر: «المؤتلف والمختلف»: (١٨٧٩/٤).

٣٤٧() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٤٢/٦٩/٧).

٣٤٨() يُنْظَر: «تاريخ دمشق»: (٣٩٢٣/٣٣٨/٣٥).

(٣٤٩) مصادر ترجمته : «الجرح والتعديل» : (١٨٨/٥)، «الكامل» : (٤٠٧/٥/ ١٠٨٠)، «الثقات» لابن حبان : (٢٤٤/٥)،«تهذيب التهذيب» : (٧٠/٦/ ١٣٨)، «موسوعة أقوال الدارقطني» : (٣٨٢/٢/ ١٩٩٧)، «التقريب» : (ص٣٢٨/ رقم ٣٦٩٢).

٣٥٠() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٠٣٣٩/٥٤٢/٤)، «لسان الميزان»: (٥٥٥٥/٤٧١/٧)، «الكشف الحثيث»: (صـ: ١٣٩/برقم: ٣٥٤).

٣٥١() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٦٥٣/برقم: ٨١٩٣).

٣٥٢() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٦٩/١).

(٣٥٣) ينظر: «تهذيب التهذيب» : (١٤١/١٢/ ٦٧٦).

٣٥٤() يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٣٥٨/٤)، و«الضعفاء الكبير»: (٧٧٧/٢٣٠/٢).

٣٥٥() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢١٦٩/٤٩٤/٤).

٣٥٦() يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، للنسائي: (صـ: ٦٠/ برقم: ٣١٩).

٣٥٧() يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، للدارقطني: (٣٠٢/١٥٩/٢)، و«الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (١٧٢٨/٦٣/٢).

٣٥٨() يُنْظَر: «سنن الترمذي»، ت شاكر: (٩٦/٣).

٣٥٩() يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (٥١٧/٣٨٢/١).

٣٦٠() يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (١٩٠/٥).

٣٦١() يُنْظَر: «قبول الأخبار ومعرفة الرجال»: (٩٥٠/٣٦٥/٢).

٣٦٢() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٠٣٣٩/٥٤٢/٤).

٣٦٣() يُنْظَر: «الكاشف»: (٦٧٠٠/٤٣٧/٢)..

٣٦٤() يُنْظَر: «تنقيح التحقيق»، لابن عبد الهادي: (٤٢٨/٢)، وفي: (٢٤٧/٣).

٣٦٥() يُنْظَر: «لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح»: (٦٩٣/١٨٣/١٠)، وينظر أيضًا: «تاريخ بغداد»: (٤٨٨٤/٤٩٧/١٠)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٨٢٥٣/٣٠٩/١٠)، و«تاريخ الإسلام»: (٥١٠/١٠٢١/٣)، و«ميزان الاعتدال»: (٣٩٨٤/٣٣٥/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٧٥/١٤١/١٢).

٣٦٦() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٦٥٣/برقم: ٨١٩٣).

٣٦٧() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٥٩٦/٦٢/٣)، «لسان الميزان»: (٥١٨٤/٤٢٣/٥)، وقال الذهبي عن الحديث: رواه عنه زياد بن يحيى الحساني، رواه الدارقطني في «الافراد»، عن أبي روق، عنه.

٣٦٨() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٨٤/١).

(٣٦٩) ينظر : «المستدرك» :(٢٣٤/٢).

(٣٧٠) ينظر: «العلل المتناهية» : (٨٧٥/٢).

٣٧١() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٥٩٦/٦٢/٣).

٣٧٢() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٦٥٤/٣٣٣/٣)، «لسان الميزان»: (١٢٧٦/٤١٧/٤)، و«المغني في الضعفاء»: (٤٨٦٣/٥٠٥/٢).

٣٧٣() يُنْظَر: «توضيح المشتبه»: (٤٢١/٦)، [وينظر ترجمته أيضًا في: «إكمال الإكمال»، لابن نقطة: (٤٥١٠/٣٧٢/٤)، «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»: (١٠٤٤/٣)، «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب»: (٢٠٥٤٢/٤٧٢/٢)].

([٣٧٤]) مصادر ترجمته :«الجرح والتعديل : (٤٧٧٢/٤٩٥/٣)، «ثقات ابن حبان» : (٢٤٩/٨)، «تهذيب الكمال» : (٢٠٧٣/٥٢٣/٩)، «تهذيب التهذيب: (٧١٠/٣٣٥/٣)، «الكاشف»:(١٧١٢/٤٠٣/١)، «التقريب»: (ص ٢٦٤، رقم (٢١٠٤)..

٣٧٥() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٠٢٢١/٥٢٨/٤).

٣٧٦() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٣٣/١٣٢/١).

٣٧٧() يُنْظَر: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (٩٢/٥)، «الجرح والتعديل»: (١٧٥٩/٣٧٨/٩).

٣٧٨() يُنْظَر: «الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي»: (٢٦٦/٨٣٧/٣).

٣٧٩() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٧٥٩/٣٧٨/٩).

٣٨٠() يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (١٢٧٨/١٥٧/٣).

٣٨١() يُنْظَر: «سؤالات البرقاني للدارقطني»، ت القشقري: (صـ: ٧٧/برقم: ٥٩٩).

٣٨٢() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٠٢٢١/٥٢٨/٤)، «المهذب في اختصار السنن الكبير»: (٤٢٢١/٨).

٣٨٣() يُنْظَر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: (٤٤٤/١).

٣٨٤() يُنْظَر: «الكاشف»: (٦٦٤١/٤٢٨/٢)، «المغني في الضعفاء»: (٧٤٨٢/٧٨٦/٢).

٣٨٥() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٦٤٣/برقم: ٨١١٩).

٣٨٦() يُنْظَر: «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (صـ: ٤٥٠).

٣٨٧() يُنْظَر: «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»: (صـ: ٢٦٣)، وينظر أيضًا: «تذهيب تهذيب الكمال»: (١٠/ ٨١٧٠/٢٧٢)، «تهذيب التهذيب»: (٤٩٢/١٠٦/١٢)، «لسان الميزان»: (٥٥٠٢/٤٦٥/٧)، «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٣٩١٧/٢٣١/٣)، «أسد الغابة»: (٥٩٥٣/١٣٥/٦)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٧٣٨٦/٣٤٦/٣٣).

([٣٨٨]) ينظر: «ثقات ابن حبان»: (١٣٢٥٤/٢٤٦/٨)، و«الكامل لابن عدي»: (١١٩/٤)، و«الجرح والتعديل ٢٣٦٨/٥٢٤/٣)، و«ضعفاء النسائي»: (ص٤٠/رقم١٩٤)، «تهذيب الكمال»: (١٩٢٧/٢٢٧/٩)، «الكاشف»:(٣٩٨/١رقم١٥٩٠)، «التقريب»: (صـ٢١١رقم١٩٥٨).

٣٨٩() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٩٤٨/٢٢٨/٤)، «الكشف الحثيث»: (صـ: ٢٦٤/برقم: ٧٩٩).

٣٩٠() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٣٩٦/١٢١/١).

٣٩١() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٩٤٨/٢٢٨/٤).

٣٩٢() يُنْظَر: «الكشف الحثيث»: (صـ: ٢٦٤/برقم: ٧٩٩).

٣٩٣() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٣٩٦/١٢١/١).

٣٩٤() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٣٨٤/٢٦٨/٣)، «لسان الميزان»: (١٠٧٥/٣٦٦/٤)، «الكشف الحثيث»: (صـ: ٢٠٢/برقم: ٥٧١).

(٣٩٥) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٤٠/٦)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٦٢/١٧٠/٤) .

٣٩٦() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٣٢٤/٢٣٩/٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٦٣٨٤/٢٦٨/٣).

٣٩٧() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٣٢٤/٢٣٩/٦)، و«المجروحين»: (٦٢٣/٧٥/٢).

٣٩٨() يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٣٨٠/٦).

٣٩٩() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢٤٠/٦).

٤٠٠() السابق نفسه.

٤٠١() يُنْظَر: «التاريخ الأوسط»: (٢٣١٦/٢٠٤/٢)، و«التاريخ الكبير»: (٢٥٨٣/٣٤٤/٦).

٤٠٢() يُنْظَر: «أحوال الرجال»: (ص٧٣/رقم ٤٦).

٤٠٣() يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكين»: (ص٨٠/رقم٤٥١).

٤٠٤() يُنْظَر: علل الدارقطني»: (٢١٩/١٤)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني»: (صـ: ٥٣/برقم: ٣٧١).

٤٠٥() يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٠٧٥/٣٦٦/٤).

٤٠٦() يُنْظَر: «ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا»: (صـ: ٣٧).

(٤٠٧) ينظر: «الضعفاء الكبير» : (٣/٢٧٥/ ١٢٨٢).

٤٠٨() يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٠٧٥/٣٦٦/٤).

٤٠٩() يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٣٠/٦).

٤١٠() يُنْظَر: «المدخل إلى الصحيح»: (صـ: ١٥٧/ ١٠٢).

٤١١() يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٢٥٦٥/٢٢٨/٢).

٤١٢() يُنْظَر: «المجروحين»: (٦٢٣/٧٥/٢).

٤١٣() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢٦٨/٣).

٤١٤() يُنْظَر: «الضعفاء»، لأبي نعيم: (صـ: ١٦٥/١١٨).

٤١٥() يُنْظَر: «السنن الكبرى»، للبيهقي: (٤٤٠/٣).

٤١٦() يُنْظَر: «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه»، للبيهقي: (٢٠٢/٣).

٤١٧() يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (١٠٣/٣).

٤١٨() يُنْظَر: «البدر المنير»: (٩/ ٥٩٩).

٤١٩() يُنْظَر: «التلخيص الحبير»: (٤٧٢/١)، .

٤٢٠() يُنْظَر: «تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي»، للسيوطي: (صـ: ٤٠).

٤٢١() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٢٦٢/١٧٠/٤).

(٤٢٢) مصادر ترجمته: «ضعفاء العقيلي»: (٢٤٠/١٩١/١)، «الكامل»: (٣٢٦/١١٣/٢)، «الكاشف»: (٧٣٩/٢٨٨/١)، «الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي»: (٦٣٠/١٦٤/١)، «تاريخ الإسلام»: (٥٩/٦)، «ميزان الاعتدال»: (١٤٢٥/٣٧٩/١)، «تهذيب التهذيب»: (٧٥/٤١/٢)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٣٧/برقم: ٨٧٨)، «لسان الميزان»: (٢٥٠٠/١٨٨/٧).

٤٢٣() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٢٩٤/٢٣٨/٣)، «لسان الميزان»: (١٠١١/٣٤٧/٤).

٤٢٤() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٧٤/٧٨٥/٦).

٤٢٥() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٩٢/١).

٤٢٦() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٧٤/٧٨٥/٦).

٤٢٧() يُنْظَر: «تلخيص المتشابه في الرسم»: (٦٩٦/٢).

٤٢٨() يُنْظَر: «تاريخ أصبهان»: (٤٦٦/١).

٤٢٩() يُنْظَر: «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»: (٣٣٣/٢٣٥/٣)، وينظر ترجمته أيضًا في: «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب»: (١٩٧٧٣/٤٣٨/٢).

٤٣٠() وهذا الكتاب رسالة تُشبه كتب السؤالات التي هي عبارة عن أجوبة عن أسئلة التلاميذ لشيوخهم في مسألة من مسائل العلم، يكتبها التلاميذ، وتنسب له الأسئلة. يُنْظَر: «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة»: (صـ: ١٢٣).

٤٣١() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٥٨/١)، و«لسان الميزان»: (١٣٢٢/٣٢٢/٢).

٤٣٢() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٥٤/١).

(٤٣٣) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٩٠/٥٦/٥)، و«ميزان الاعتدال»: (٥٥٨/١).

٤٣٤() يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (٢٥٦/١).

٤٣٥() يُنْظَر: «المدخل إلى الصحيح»: (صـ:١٣٠ – ١٣١/برقم: ٤٢).

٤٣٦() يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٩٦/٣).

٤٣٧() يُنْظَر: «أحوال الرجال»: (صـ: ٣٤٥/ برقم: ٣٧٩).

٤٣٨() يُنْظَر: «الضعفاء»، لأبي نعيم: (صـ: ٧٥/برقم: ٥٢).

٤٣٩() يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (صـ: ٣٢٨)، و«ذخيرة الحفاظ»: (٨٢٣/٢).

٤٤٠() يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٩٧٥/٣).

٤٤١() يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (١٦١٤/١٧٩/١).

٤٤٢() «السابق نفسه»: (٧٧٥١/٨٠٩/٢).

٤٤٣() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٩٠/٥٦/٥).

٤٤٤() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٥٨/١).

٤٤٥() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٥٤/١).

٤٤٦() يُنْظَر: «شرح علل الترمذي»: (٣٩٢/١).

٤٤٧() يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٣٢٣/٢).

٤٤٨() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٦٧٥/ برقم: ٨٣٨٩).

٤٤٩() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧٤٨/١٧٤/٣)، (٨١٠/١٨٧/٣)، و«الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٩٣٢/٢٢١/١)، «ميزان الاعتدال»: (٥٥٧/١)، و«تاريخ الإسلام»: (٩٠/٥٦/٥) .

٤٥٠() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٣٥٦/٢٥٦/٣)، «لسان الميزان»: (١٠٦٠/٣٦٢/٤)، و«الكشف الحثيث»: (صـ: ٢٠١/برقم: ٥٦٦).

٤٥١() يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٩٣/١).

٤٥٢() يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (١٤٥٦٢/٤٨٣/٨).

٤٥٣() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢٥٦/٣).

٤٥٤() يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (٤٦٤٧/٤٨٣/٢).

(٤٥٥) مصادر ترجمته: «الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي»: (٢٨٦٥/٣٨/٣)، «سير أعلام النبلاء»: (٢٥٠/٤٥٨/١٤)، «تاريخ بغداد»: (٣٨٥/٤٠٤/١)، «ميزان الاعتدال»: (٧١١٠/٤٤٨/٣)، «تاريخ الإسلام»: (٤٦٠/٢٣)، «شذرات الذهب»: (٢٦٨/٢).

٤٥٦() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤٥٧١/٤٩٦/٢)، «لسان الميزان» ت أبي غدة (٤٤٣٠/٥٧٩/٤).

٤٥٧() يُنْظَر: «الكشف الحثيث»: (صـ: ١٥٩/برقم: ٤١١).
٤٥٨() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣١٧/٧٣٧/٧)، «سير أعلام النبلاء»: (٤٢٥/١٥).
٤٥٩() يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (٦٠/٢).
٤٦٠() يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣١٧/٧٣٧/٧)، «سير أعلام النبلاء»: (٤٢٥/١٥).
٤٦١() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣٧/٤٢٤/١٥).
٤٦٢() يُنْظَر: «الفوائد البهية في تراجم الحنفية»: (صـ: ١٠٦).
٤٦٣() يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥٢١٥/٣٤٩/١١)، «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله»: (٣٧٧/٢).
٤٦٤() يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥٢١٥/٣٤٩/١١).
٤٦٥() يُنْظَر: «الإرشاد»: (٩٧١/٣).
٤٦٦() يُنْظَر: «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه»: (٤٨٢/٢).
٤٦٧() يُنْظَر: «القراءة خلف الإمام»، للبيهقي: (صـ: ١٧٨).
٤٦٨() يُنْظَر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٢٨٩/١).
٤٦٩() يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٢٥/١٥)، [وينظر في ترجمته أيضًا: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: (٢١٩/٤)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٢٨٩/١)، «تاج التراجم»، لابن قطلوبغا: (صـ: ١٧٥/برقم: ١٢٣)، «معجم المؤلفين»: (١٤٥/٦)، «هدية العارفين»: (٤٤٥/١)، و«كشف الظنون»: (صـ: ١٤٨٥].
(٤٧٠) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٢٧١/٥٦/٤)، و«لسان الميزان»: (١٣٤٥/٤٠٧/٥)، و«الكشف الحثيث»، لسبط بن العجمي: (صـ: ٢٥١/برقم: ٧٤٤).
(٤٧١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٦/٤)، وينظر: «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب» (٢٥٩٩٩/٢٤٣/٣).
(٤٧٢) ينظر : «تنزيه الشريعة» : (١١٥/١).
(٤٧٣) ينظر : «الكشف الحثيث»: (صـ: ٢٥١/برقم: ٧٤٤).
(٤٧٤) ينظر: «لسان الميزان»: (١٣٤٥/٤٠٧/٥).
(٤٧٥) ينظر : «الضعفاء لأبي نعيم» : (ص١٤٥/ رقم : ٢٣١) .
(٤٧٦) ينظر: «المجروحين»: (٢/٣٠٦/ ١٠١٣).
(٤٧٧) ينظر : «المدخل إلى الصحيح» : (ص٢٠٩/ رقم : ١٩٣) .
(٤٧٨) ينظر :«لسان الميزان»: (٦٥٦٧/٢١/٧).
٤٧٩() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٦٧١/٤٤٧/١)، و«لسان الميزان»: (٧٢٣/١٦٣/٢).
٤٨٠() يُنْظَر: «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث»: (صـ: ٨٨/برقم: ٢٠٥).

(٤٨١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٦٧١/٤٤٧/١)، و«لسان الميزان»: (٧٢٣/١٦٣/٢).
«الكامل في ضعفاء الرجال»: (٥٦٩/٤٠٩/٣).
٤٨٢() يُنْظَر: «الثقات»: (١٣٠٨٥/٢١٨/٨).
٤٨٣() يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٦٤/٢).
٤٨٤() يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٥٦٩/٤٠٩/٣).
٤٨٥() يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (٩١٣/٣).
٤٨٦() يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكين»: (ص٩١).
٤٨٧() يُنْظَر: «أحوال الرجال»: (صـ: ٣٥٠/برقم: ٣٨١).
٤٨٨() يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»: (١٨٦/١).
٤٨٩() يُنْظَر: «الأنساب»، للسمعاني: (٦٩/٣).
٤٩٠() يُنْظَر: «شعب الإيمان»: (٣٥٦/٦).
٤٩١() يُنْظَر: «مجمع الزوائد»: (١١١/٩)، (٢٢٥/١٠).
٤٩٢() السابق نفسه: (٣٧/١).
٤٩٣() يُنْظَر: «المطالب العالية»: (٣٩٢/١٢).
٤٩٤() يُنْظَر: «جمع الجوامع»: (٥٥٧/٣)، و«كنز العمال»: (٣٣/١).
٤٩٥() يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٦٤/٢).
٤٩٦() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٨٦٢/٤٩٤/١)، و«لسان الميزان»: (٩٤٢/٢١٢/٢)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٤٩/١) .
٤٩٧() يُنْظَر: «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث»: (صـ: ٩٠/برقم: ٢١٤).
٤٩٨() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٨٦٢/٤٩٤/١)، و«المغني في الضعفاء»: (١٤١١/١٦٠/١)، وينظر ترجمته في: «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب» (٧٠١٣/٣٣٧/١).
([٤٩٩]) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٧/٣)، و«لسان الميزان»: (١/٤٩٥/ ١٨٦٣).
([٥٠٠]) ينظر : «الموضوعات» لابن الجوزي :(٥٣/٣).
٥٠١() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦١٤٧/٢٠٦/٣)، «لسان الميزان»: (٤١٩٢/٣١٨/٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٦٤/٧)، و«الكشف الحثيث»: (صـ: ١٩٧/برقم: ٥٤٩).
(٥٠٢) ينظر : «تهذيب التهذيب» : (٧/٤٦٣/ ٧٧١).
٥٠٣() يُنْظَر: «التاريخ الأوسط»: (٢٣٣٥/٢١٠/٢).
٥٠٤() يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧٧١/٤٦٣/٧).
٥٠٥() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦١٤٧/٢٠٦/٣).

٥٠٦() يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٥٠/٦).

٥٠٧() يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٦٢٩/١١٧/٦)، «الكامل في ضعفاء الرجال»: (١١٩٧/٤٧/٦).

٥٠٨() يُنْظَر: «سنن الدارقطني»: (٤٠٥/٢).

٥٠٩() يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (٦٤٧/٨٨/٢).

٥١٠() يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٦٤/٧).

٥١١() يُنْظَر: «البداية والنهاية»: (٢٧٥/٢)، و«جامع المسانيد والسنن»: (٩٧/٣).

٥١٢() يُنْظَر: «جامع المسانيد والسنن»: (١٩٥/٤).

٥١٣() يُنْظَر: «مجلس في حديث جابر»: (صـ: ٤٠ – ٤١).

٥١٤() يُنْظَر: «البدر المنير»، لابن الملقن: (٤٢٧/١).

٥١٥() نقله عنه الدولابي في: «الكنى والأسماء»: (١٠٩٤/٣).

٥١٦() يُنْظَر: «الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (١١٧٠/١٧٥/٣).

٥١٧() يُنْظَر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (٢٨١/٥)، وفي: (١٤١/١٠).

٥١٨() يُنْظَر: «المصدر السابق»: (١٩٢/٧).

٥١٩() يُنْظَر: «الأحكام الوسطى»: (١٣٩/٢).

٥٢٠() يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦١٤٧/٢٠٦/٣).

٥٢١() يُنْظَر: «تنقيح التحقيق»: للذهبي: (٢٥٥/١).

٥٢٢() يُنْظَر: «المهذب في اختصار السنن الكبير»: (٦/ ٣٢١٤).

٥٢٣() يُنْظَر: «الكاشف»: (٤٠٧٤/٦٣/٢).

٥٢٤() يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤١٤/ برقم: ٤٩٢٢).